C 2009/INF/16

November 2009

A

منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة | 联合国粮食及农业组织 | Food and Agriculture Organization of the United Nations | Organisation des Nations Unies pour l'alimentation et l'agriculture | Продовольственная и сельскохозяйственная организация Объединенных Наций | Organización de las Naciones Unidas para la Agricultura y la Alimentación

المؤتمر

الدورة السادسة والثلاثون

روما، 18–23 نوفمبر/تشرين الثاني 2009

نتائج منتدى الخبراء الرفيع المستوى حول "إطعام العالم في عام 2050" (روما، 12 و13 أكتوبر/تشرين الأول 2009)

بيان المحتويات

	الصفحة
أولاً – مذكرة معلومات عن نتائج منتدى الخبراء الرفيع المستوى حول "إطعام العالم في عام 2050" (روما، 12 و13 أكتوبر/تشرين الأول 2009)	1
أوراق القضايا:	
إطعام العالم في سنة 2050	3
الأمن الغذائي والأزمة المالية	7
الاستثمارات الأجنبية المباشرة – مفيدة للجميع أم استيلاء على الأراضي؟	11
التحديات الجديدة: تغير المناخ والطاقة الحيوية	15
الدعم الزراعي غير التشويهي للأسواق	19
أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى – إطلاق القدرة الكامنة	23
مساهمة التكنولوجيا	27
الحاجة الماسة إلى الاستثمارات	31
الآفات والأمراض الحيوانية والنباتية العابرة للحدود	35
الحوكمة العالمية للأمن الغذائي	39

طُبع عدد محدود من هذه الوثيقة من أجل الحدّ من تأثيرات عمليات المنظمة على البيئة والمساهمة في عدم التأثير على المناخ.
ويرجى من السادة المندوبين والمراقبين التكرّم بإحضار نسخهم معهم إلى الاجتماعات وعدم طلب نسخ إضافية منها.
ومعظم وثائق اجتماعات المنظمة متاحة على الإنترنت على العنوان التالي: www.fao.org

K6631/A

أولا – مذكرة معلومات عن نتائج منتدى الخبراء الرفيع المستوى حول "إطعام العالم في عام 2050" (روما، 12 و13 أكتوبر/تشرين الأول 2009)

1– وافق مؤتمر المنظمة عام 2007 على عقد منتدى الخبراء الرفيع المستوى (الذي سُمي أصلاً المؤتمر الرفيع المستوى) حول "إطعام العالم في عام 2005". وكان من المقرر في بادئ الأمر أن يُعقد هذا المنتدى عام 2008، ولكن تقرر لاحقاً عقده عام 2009، بما يتيح المزيد من الوقت للإعداد التقني له. وقد عُقد المنتدى في مقر منظمة الأغذية والزراعة في روما بين 12 و13 أكتوبر/تشرين الأول 2009. وسبق هذا المنتدى اجتماع تحضيري للخبراء في روما بين 24 و26 يونيو/حزيران 2009.

2– وشملت وثائق المعلومات الأساسية التي أُعدت للمنتدى ستة ملخصات للقضايا يتألف كل منها من أربع صفحات وورقة تجميعية تستند إلى نتائج اجتماع الخبراء في يونيو/حزيران وست عشرة ورقة تقنية طُلب إلى الخبراء الذين شاركوا في ذلك الاجتماع إعدادها وقاموا بعرضها في تلك المناسبة. ونشرت كل الوثائق المذكورة في الموقع الشبكي[1] المخصص للمنتدى.

3– وأُرسلت الدعوات إلى المسؤولين الحكوميين، والأوساط الأكاديمية، والمجتمع المدني، وجماعات المزارعين، والقطاع الخاص، للحضور بصفتهم الشخصية. وبُذلت جهود مضنية لضمان التوازن الجغرافي والجنساني المناسب في صفوف المشاركين. كما دُعي إلى المنتدى السفراء والممثلون الدائمون لدى المنظمة.

4– وبلغ عدد المشاركين المدعوين الذين سجلوا أسماءهم للمشاركة في الحدث 382 مشاركاً إلى جانب مشاركة نحو 50 آخرين من الممثليات الدائمة في روما. وحضر خمسة عشر صحفياً من البلدان النامية إلى روما بمناسبة المنتدى بفضل ترتيبات الرعاية، بينما وصل العدد الإجمالي لمندوبي وسائل الإعلام المعتمدين إلى 45 شخصا.

5– وبفضل الدعم السخي الذي قدمه الصندوق الدولي للتنمية الزراعية وحكومة أسبانيا توافرت الرعاية لسفر أكثر من 100 مشترك من البلدان النامية. واغتنت المناقشات وأُفعمت بالحيوية إلى حد كبير بفضل المشاركة النشطة والحماسية لهؤلاء المشاركين.

6– وانتظم المنتدى في إطار سلسلة من مناقشات الخبراء التي يديرها المنسقون وذلك بعد جلسة افتتاحية استمعت إلى بيان للمدير العام وخطاب رئيسي للبروفسور ALAIN DE JANVRY من جامعة بيركلي في كاليفورنيا.

[1] http://www.fao.org/wsfs/forum2050/wsfs-forum/en/

7- ونُشر البرنامج الكامل للمنتدى في الموقع الشبكي،[2] وأُدرجت فيه أسماء مقدمي العروض، والمنسقين، والخبراء، علماً بأنهم تقدموا جميعاً بمساهمات مهمة كفلت نجاح المنتدى. كما أن المقدمين عملوا في الوقت ذاته كمقررين لكل مجموعة من مجموعات الخبراء.

8- وجرى بث وقائع المنتدى بثاً مباشراً في الموقع الشبكي، مع تسجيل كل جلسة للمشاهدة اللاحقة. واستُخدمت التغطية التصويرية المهنية للمنتدى أيضاً في إعداد الحُزم الإعلامية اللازمة للبرامج الإذاعية والتلفزيونية. وتم إعداد تسجيلات مصورة عامة مسبقاً، واشتملت على مساهمات من الصندوق الدولي للتنمية الزراعية وبرنامج الأغذية العالمي.[3]

9- وأُدرجت النتائج الموضوعية للمناقشات في الوثائق الجاري إعدادها لمؤتمر القمة العالمي حول الأمن الغذائي (روما، 16-18 نوفمبر/تشرين الثاني)، وهي عشر أوراق للسياسات ووثيقة معلومات أساسية واحدة. وأدرجت كل هذه الوثائق في الملاحق المرفقة طيا.

10- وقد اجتذب المنتدى تغطية إعلامية واسعة، سواء في الأسابيع التي سبقته حينما نُشرت سلسلة من البيانات الصحفية المستندة إلى ملخصات قضايا المنتدى، وكذلك أثناء المنتدى وبعده، عندما ظهر عدد من التحليلات. كما أجرى موظفو المنظمة عدة مقابلات إذاعية بمختلف اللغات.

[2] http://www.fao.org/wsfs/forum2050/wsfs-programme/hlef-programme/en/

[3] http://www.fao.org/wsfs/forum2050/hlef-multimedia/hlef-photos/en/;
http://www.fao.org/wsfs/forum2050/hlef-webcast/en/

التحدي

تواجه الزراعة في القرن الحادي والعشرين تحدياتٍ متعددة: فعليها أن تنتج المزيد من الأغذية والأعلاف والألياف لعدد متزايد من السكان في مقابل تضاؤل القوة العاملة في الريف واستخدام المزيد من العلف لأسواق الوقود الحيوي الهائلة المتوقعة؛ وعليها أيضاً أن تساهم في التنمية الشاملة في البلدان النامية المعتمدة على الزراعة، وأن تتبع طرق إنتاج أكثر كفاءة واستدامة، وأن تتكيف مع تغير المناخ.

الطلب على الأغذية وإنتاجها

من المنتظر أن يزيد سكان العالم بمقدار 2,3 مليار نسمة بين عامي 2009 و2050. ومن المتوقع أن تحدث كل هذه الزيادة تقريباً في البلدان النامية. وسوف تحدث أسرع زيادة في عدد السكان ضمن هذه الفئة الأخيرة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى (+114 في المائة) بينما ستكون الزيادة الأبطأ في شرق آسيا وجنوب شرق آسيا (+13 في المائة). ومن المتوقع أن تتسارع وتيرة عمليات التوسع العمراني من أجل استيعاب 70 في المائة من سكان العالم في عام 2050 (مقارنة بالنسبة الحالية التي تبلغ 49 في المائة) في مقابل تراجع عدد سكان الريف، بعد أن تصل أعدادهم إلى ذروتها في وقتٍ ما من العقد القادم. وفي الوقت نفسه، من المنتظر أن يبلغ دخل الفرد في عام 2050 أضعاف مستوياته الحالية، مع وجود عدم مساواة نسبية في المداخيل التي ستنخفض إلى حد كبير. وهناك توافق عام في الآراء على أن الاتجاه الحالي الذي يشير إلى أنّ اقتصاديات البلدان النامية شهدت نمواً أسرع بكثير منه في البلدان المتقدمة، هو اتجاه مرشّح للاستمرار في المستقبل.

وتبين التوقعات أنّ إطعام سكان العالم الذين سيبلغ عددهم 9,1 مليار نسمة في عام 2050، سوف يتطلب زيادة الإنتاج الإجمالي من الأغذية بنحو 70 في المائة في الفترة الواقعة بين 2005–2007 و2050. وسيتعين زيادة الإنتاج بمقدار الضعف تقريباً في البلدان النامية.

ومعنى هذه الاتجاهات أن نموّ الطلب في الأسواق على الأغذية والعلف سوف يتواصل. ومن المتوقع أن يصل الطلب على الحبوب لكل من الأغذية وعلف الحيوان إلى ما يقرب من 3 مليارات طنّ بحلول عام 2050، أي أعلى من مستواه الحالي البالغ 2,1 مليار طن تقريباً. ومن المحتمل أن يؤدي ظهور أنواع الوقود الحيوي السائل إلى تغيير بعض الاتجاهات المتوقعة وأن يزيد من الطلب العالمي، وإن كان ذلك يتوقف بشكل أساسي على أسعار الطاقة والسياسات الحكومية. وسوف يزيد الطلب على المنتجات الغذائية الأخرى الأكثر تجاوباً مع المداخيل المرتفعة في البلدان النامية (مثل اللحوم ومنتجات الألبان والأسماك ومنتجات تربية الأحياء المائية والزيوت النباتية) بوتيرة أسرع بكثير من الطلب على الحبوب المستخدمة في الأغذية. وتُعتبر الثروة الحيوانية التي تستحوذ على 30 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي الزراعي في البلدان النامية، واحداً من القطاعات الفرعية الأسرع نمواً في القطاع الزراعي.

وسوف تؤدي الزيادة المتوقعة في القوة الشرائية للبلدان النامية إلى حدوث تغييرات في النظم الغذائية التي باتت موجهة أكثر فأكثر نحو الأغذية الحيوانية المصدر، بموازاة الابتعاد عن الأغذية الأساسية النباتية المصدر. ومن المتوقع أن يستحوذ الاستهلاك الإجمالي من اللحوم في البلدان النامية على 82 في المائة تقريباً من النمو العالمي المرتقب في العقد المقبل. وسيتركز القسم الأكبر من هذه الزيادة في إقليم آسيا والمحيط الهادي، خاصة في الصين وفي أمريكا اللاتينية أيضاً.

النمو السكاني

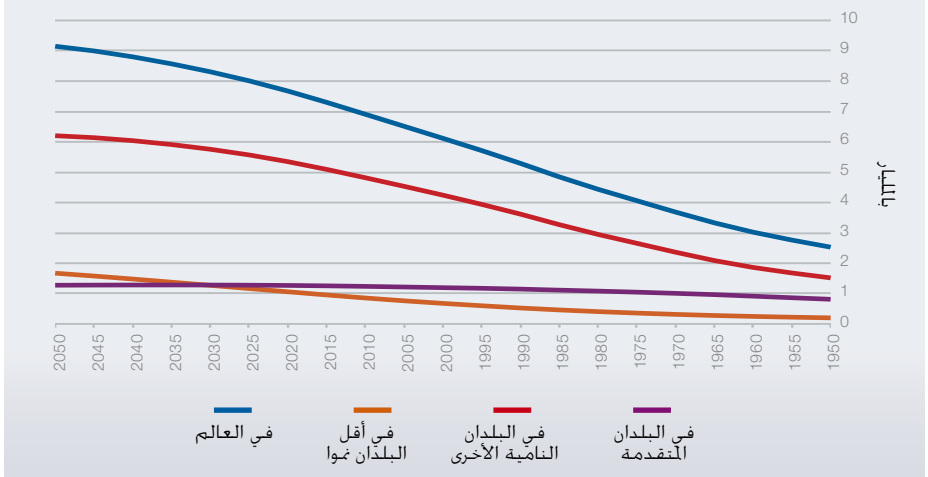

المصدر: شعبة السكان في الأمم المتحدة، نقلا عن van der Mensbrugghe وآخرون، 2009

وستكون البرازيل في طليعة تلك البلدان. ومن المتوقع أن تفوق هذه الزيادة النمو المسجل في بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بعامل 2:1 خلال العقد المقبل. ويُشكل تجديد الاستثمارات وبناء القدرات وتحسين البنى الأساسية واعتماد أنواع متطورة ومكثفة ومتكاملة من التكنولوجيا المستخدمة في الإنتاج العوامل الرئيسية التي تدفع إلى تحقيق معدلات نمو أعلى في تلك البلدان. ويصحّ هذا تحديداً بالنسبة إلى الدواجن في الصين والبرازيل والهند، وإلى حد ما في بلدان رابطة الدول المستقلة. وتوفر الثروة الحيوانية أيضاً مصدراً لطاقة الجرّ لنصف المزارعين في العالم تقريباً وهي مصدر للأسمدة العضوية لمعظم الأراضي الزراعية في العالم.

التجارة الدولية

من المنتظر أن تشهد أيضاً التجارة بالسلع الزراعية زيادةً كبيرة. فالواردات الصافية من الحبوب إلى البلدان النامية، على سبيل المثال، سوف تزيد إلى ثلاثة أمثالها تقريباً لتصل إلى نحو 300 مليون طن في عام 2050، لتمثل عندها نحو 14 في المائة من استهلاك هذه البلدان من الحبوب، مقارنة بنسبة 9,2 في المائة في 2008/2006. وسيظلّ معدل الاكتفاء الذاتي من الحبوب منخفضاً في الإقليم الذي يُعتبر أكثر الأقاليم اعتماداً على استيراد الأغذية (أي في الشرق الأدنى وشمال أفريقيا). وعلى النقيض من ذلك، قد يحقق إقليم أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، وهو الآن منطقة تعاني من عجز صافٍ في الحبوب، اكتفاء ذاتياً تاماً من الحبوب، وهو ما يرجع إلى الفائض المحتمل في إنتاج البلدان الرئيسية في هذا الإقليم. وقد تشهد الأقاليم الأخرى انخفاضاً بعض الشيء في درجة اكتفائها الذاتي، وإن كانت ستظل في حدود 80 إلى 95 في المائة مقارنة بنسبة تتراوح بين 83 و100 في المائة في الوقت الحاضر.

الموارد الطبيعية

من المتوقع أن يتحقق ما يقرب من 90 في المائة من النمو في الإنتاج العالمي للمحاصيل (80 في المائة في البلدان النامية) نتيجة زيادة الغلال وتكثيف الزراعة، كزراعة نوعين من المحاصيل مثلاً في السنة الواحدة، على أن تُعزى النسبة المتبقية إلى زيادة المساحات المزروعة. وسوف تزيد الأراضي الصالحة للزراعة بنحو 70 مليون هكتار (أي أقل من 5 في المائة)، بموازاة التوسع في البلدان النامية بنحو 120 مليون هكتار (أو 12 في المائة) يقابله انخفاض بنحو 50 مليون هكتار (أو 8 في المائة) في البلدان المتقدمة. وتكاد كل الزيادة التي ستشهدها البلدان النامية أن تحدث في البلدان الأفريقية الواقعة جنوب الصحراء الكبرى وفي أمريكا اللاتينية. وفي بلدان رابطة الدول المستقلة، من الممكن أن تتسع الأراضي الزراعية بمقدار 15 مليون هكتار.

وسوف تزيد الأراضي المجهزة بمعدات الري بنحو 32 مليون هكتار (11 في المائة)، بينما ستزيد الأراضي المزروعة المروية بنسبة 17 في المائة. وسوف تحدث كل هذه الزيادة في البلدان النامية. ونتيجةً للتحسن البطيء في كفاءة استخدام المياه وتراجع المساحات المزروعة بالأرز، فإن كميات المياه المسحوبة للري سوف تزيد بمعدل أبطأ وإن كانت نسبة هذه الزيادة ستبلغ رغم ذلك نحو 11 في المائة (أو 286 كيلومتراً مكعباً تقريباً) بحلول عام 2050. وسيظل الضغط على مصادر المياه المتجددة من الري شديداً، بل وقد يزيد قليلاً في عدد من بلدان الشرق الأدنى وشمال أفريقيا وجنوب آسيا.

وسوف يتواصل ارتفاع غلال المحاصيل ولو بمعدل أقلّ مما حدث في الماضي. بل إن عملية التراجع هذه ظهرت بالفعل منذ بعض الوقت. فالمعدل السنوي لنمو غلال المحاصيل خلال فترة التوقعات سيكون في المتوسط في حدود النصف عن معدل نموه السابق.

هل يمكن تحقيق الزيادات المتوقعة في الأراضي واستخدام المياه والغلال؟

تبيّن الدراسة التي أجريت عن مناطق الزراعة الإيكولوجية العالمية أنه لا تزال هناك موارد وفيرة من الأراضي يمكن زراعتها بالمحاصيل، وإن كانت هذه النتيجة بحاجة إلى توضيح. فأغلب الأراضي الصالحة للزراعة وغير المستغلة بعد تتركز في عدد قليل من بلدان أمريكا اللاتينية وأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، بينما يعاني الكثير من البلدان التي يتزايد فيها عدد سكان الريف في هذه المناطق من نقص شديد في الأراضي؛ كما أن القسم الأكبر من الأراضي المحتملة ليست مناسبة سوى لزراعة عدد قليل من المحاصيل ليست بالضرورة المحاصيل التي عليها طلب كبير. كما أن مساحات كبيرة من الأراضي غير المستغلة بعد تعاني من بعض المعوقات (الكيماوية والطبيعية والأمراض المتوطنة ونقص في البنية الأساسية، وما إلى ذلك) وهي معوقات لا يمكن التغلب عليها بسهولة أو أنّ لديها خصائص بيئية هامة.

نمو الدخل

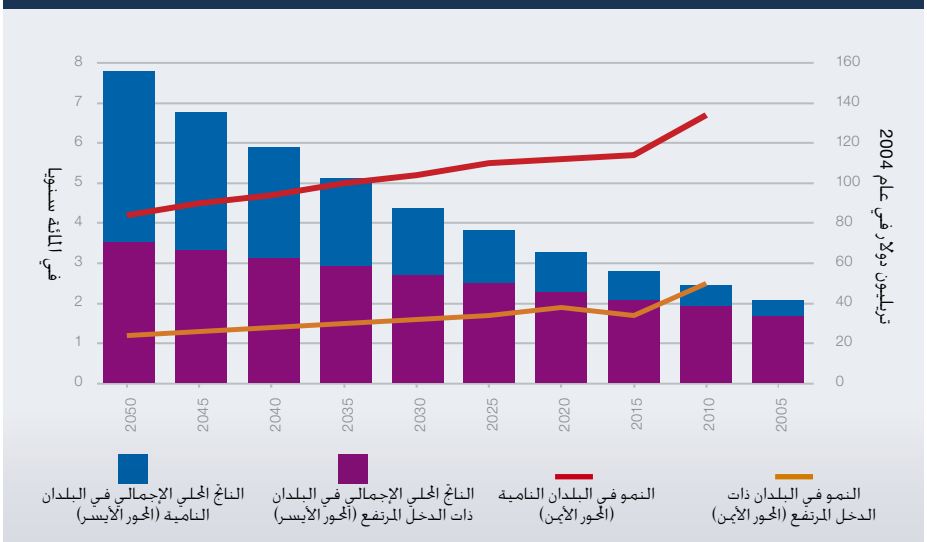

المصدر: نتائج المحاكاة مع نموذج ENVISAGE في البنك الدولي، نقلا عن van der Mensbrugghe وآخرون 2009

ولا تختلف الصورة كثيراً بالنسبة إلى موارد المياه العذبة عنها بالنسبة إلى توافر الأراضي، أي أنّ تلك الموارد أكثر من كافية على صعيد العالم ولكن توزيعها غير متساو على الإطلاق، حيث وصلت ندرة المياه في عدد متزايد من البلدان أو المناطق داخل بعض البلدان إلى مستويات مثيرة للقلق. وهذا هو الحال في نفس بلدان الشرق الأدنى وشمال أفريقيا وجنوب آسيا التي استنفذت مواردها من الأراضي. ولعلّ ما يخفف من وطأة هذا الوضع استمرار وجود فرص كبيرة لزيادة كفاءة استخدام المياه.

وإنّ إمكانية زيادة غلال المحاصيل، حتى باستخدام التكنولوجيا الحالية، تبدو كبيرة. وفي حال إعطاء حوافز اجتماعية واقتصادية مناسبة، ستظلّ هناك ثغرات كبرى يمكن التغلب عليها بالنسبة إلى غلال المحاصيل (أي الفارق بين الغلال الممكنة من الناحيتين الزراعية والايكولوجية والغلال الفعلية) والتي من الممكن استغلالها. ويبدو كذلك أنّ هناك هامشاً واسعاً لسد الثغرات على مستوى الأداء في قطاع الإنتاج الحيواني. ويقدم قطاع تربية الأحياء المائية، الذي يسجل أسرع معدل نمو بين نظم إنتاج الأغذية (7 في المائة سنوياً)، فرصاً جديدة بموازاة استخدام كميات أقلّ من المياه العذبة مقارنة بغيره من القطاعات في حال إدارته على نحو جيّد.

فرص الحصول على الأغذية

إنّ النمو الاقتصادي العالمي الذي من المتوقع أن يبلغ 2.9 في المائة تقريباً في السنة سوف يؤدي إلى الحد بشكل ملحوظ من الفقر "الاقتصادي" المطلق في البلدان النامية (أي الأشخاص الذين يعيشون بأقلّ من 1.25 دولار أمريكي في اليوم بأسعار سنة 2005) أو أنه يكاد أن يقضي عليه نهائياً. وعلى الرغم من ذلك، فإنّ خطّ الفقر عند 1.25 دولاراً أمريكياً في اليوم هو خط منخفض جداً ولو أنّ العالم في عام 2050 سيكون لا يزال بعيداً كل البعد عن إيجاد حل لمشكلتي الحرمان الاقتصادي وسوء التغذية بالنسبة إلى قسم كبير من السكان. ويتبيّن باعتماد معايير أكثر تشدداً، أنّ الحرمان ونقص التغذية سيبقيان شائعين على نطاق واسع وإن كان بمعدلات أقلّ من يومنا هذا.

الأراضي الصالحة للزراعة

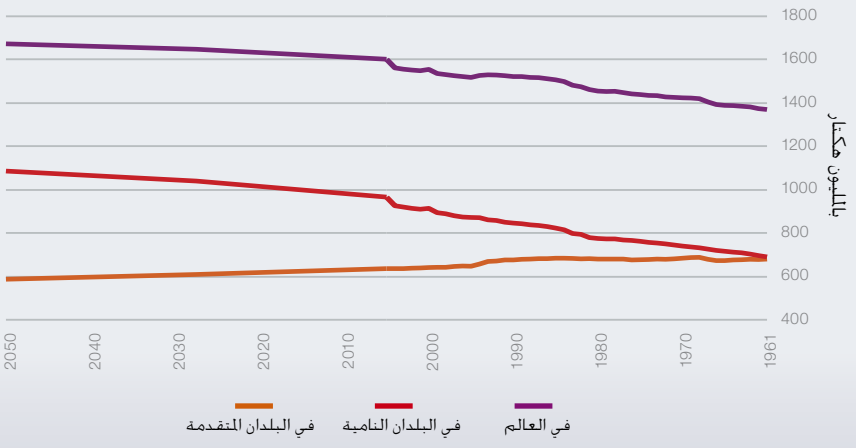

المصدر: Bruinsma 2009

وإنّ الزيادات في الإنتاج العالمي لن تكفي بمفردها لضمان الأمن الغذائي للجميع، ما لم تكفل الحكومات إحداث تحسن ملموس في فرص حصول المزارعين من أصحاب الحيازات الصغيرة على المدخلات الحديثة والمحتاجين والمعرضين للخطر على الأغذية. وإلاّ، وفي الوقت الذي قد يتراجع فيه انتشار نقص التغذية المزمن في البلدان النامية من 16.3 في المائة (823 مليون نسمة) في 2005/2003 إلى 4.8 في المائة في عام 2050، ستبقى هذه المعدلات تشير إلى وجود نحو 370 مليون نسمة من يعانون من نقص التغذية في عام 2050. ومن بين الأقاليم النامية الثلاثة التي تضم حالياً أكبر عدد من ناقصي التغذية، سيسجّل أكبر انخفاض في آسيا (سواء في شرق آسيا أو جنوبها)، ولكنه سيكون بنسبة أقل في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. وفي ضوء هذه التوقعات، فإن هدف مؤتمر القمة العالمي للأغذية المتمثل في خفض عدد من يعانون من الجوع إلى النصف بحلول عام 2015 (مقارنة مع 813 مليون نسمة في 1990–1992) قد لا يتحقق إلا في الأربعينات من القرن الحادي والعشرين. وتُبرز هذه الحسابات أهمية وإلحاح وضع استراتيجيات فعالة للحد من الفقر، وإطلاق مبادرات خاصة بالغذاء والتغذية وإقامة شبكات أمان وتنفيذ برامج للتنمية الريفية تتركّز جميعها على زيادة الإنتاج الزراعي لأصحاب الحيازات الصغيرة وعلى زيادة الإنتاجية في البلدان النامية. ويكمن واحد من الأسباب الرئيسية لاستمرار الجوع في أنّ إنتاج الأغذية لا يتمّ في البلدان التي يعيش فيها 70 في المائة من فقراء العالم.

الحد من الجوع والفقر بموازاة التحولات الاقتصادية

تبيّن تجارب البلدان التي نجحت في الحد من الجوع وسوء التغذية أن سياسات النمو الاقتصادي والحد من الفقر لا تضمن بحد ذاتها تحقيق أي نجاح بصورة تلقائية؛ فمصدر النمو هام هو الآخر. وتفيد التحليلات القطرية أنّ تأثير نمو الناتج المحلي الإجمالي الناشئ عن الزراعة يبلغ الضعف على الأقل لإفادة الفئات الأفقر من سكان البلد مقارنة بالنمو الناشئ عن القطاعات غير الزراعية. وهذا الأمر غير مثير للدهشة، إذ أن 75 في المائة من الفقراء في البلدان النامية يعيشون في المناطق الريفية ويحصلون على جزء كبير من سبل معيشتهم من الزراعة والأنشطة ذات الصلة. ويُعتبر نمو الزراعة بالنسبة إلى البلدان التي تعتمد على الزراعة بنوع خاص، عنصراً أساسياً لتحقيق النمو والتنمية بوجه عام وللحد من الفقر.

لقد كان القطاع الزراعي النشط الأساس في نجاح عملية التحول الاقتصادي في الكثير من البلدان المتقدمة. وكان المبشّر بالثورات الصناعية في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية، ومؤخرا بالثورات الصناعية في الصين وجمهورية كوريا وتايلند وفييت نام، وغيرها من الاقتصادات الآسيوية التي تنمو بسرعة. ففي أثناء هذه التحولات، حقق الاستثمار في الزراعة وفي التعليم فوائض زراعية، وأبقى على الأسعار الحقيقية للأغذية منخفضة، وساعد على تحفيز النمو الاقتصادي العام. وفي نفس الوقت، خلق النمو الاقتصادي العام فرص عمل جديدة وساعد على استيعاب فائض اليد العاملة في الريف، وذلك تحت تأثير التحوّل الذي شهدته الزراعة. وكانت النتيجة في تلك البلدان التحول في الكثير منها من صغار منتجي الكفاف إلى أعداد أقلّ لكن على نطاق أوسع من المزارعين التجاريين وظهور عدد أكبر من فرص العمل غير الزراعي وعدد أكبر من العمليات الزراعية بشكل عام. وبحسب التوقعات حتى عام 2050، فإنّ العديد من البلدان النامية سلكت حالياً طريق التحوّل المذكور.

ومع أنّ دور الزراعة كمحرّك للنمو الإجمالي سوف يتراجع بمرور الوقت مع تراجع نصيبها من الناتج المحلي الإجمالي، فإن تجربة البلدان ذات الدخل المتوسط في الوقت الراهن توحي بأن دورها في الحد من الفقر والجوع سيظل كبيراً. فإسهام الزراعة في الحد من الجوع لا يتوقف على إنتاج الأغذية فحسب في الأماكن التي تشتد الحاجة إليها، بل يشمل أيضاً توفير فرص العمل وتوليد الدخل ودعم سبل المعيشة في الريف.

اعتبارات خاصة بالسياسات وناشئة عن منتدى الخبراء الرفيع المستوى عن كيفية إطعام العالم في عام 2050 الذي عقدته منظمة الأغذية والزراعة (روما، 12-13 أكتوبر/تشرين الأول 2009)

- كان هناك إجماع على أنّ القدرة من الناحية الفنية على إنتاج الكميات الكافية من الغذاء على المستوى العالمي لإطعام سكان العالم في عام 2050 لا تعني بالضرورة أنّ العالم سيكون خالياً من الجوع. فالجوع مشكلة متصلة بالفقر، وهو شكل من أشكال عدم الحصول على الأغذية وليس مرتبطاً بالضرورة بإنتاج الأغذية.

- غير أنّ الزراعة قادرة على المساعدة في إيجاد حل لمشكلة الفقر. فنسبة 75 في المائة من الفقراء يعيشون في المناطق الريفية ويعتمد الكثير منهم على الزراعة لتأمين سبل معيشتهم. وقد تكون زيادة القدرة الإنتاجية للزراعة وربحيتها عنصراً هاماً من عناصر مكافحة الجوع. ويستدعي هذا زيادة الاستثمارات في الزراعة وفي المناطق الريفية في البلدان النامية.

- كان هناك إجماع أيضاً على أنّ الزراعة لوحدها لن تكون كافية لوضع حد للجوع. فلا بد من توسيع نطاق الاستثمارات في الزراعة ومن أن يكون الهدف منها تشجيع الأنشطة المدرّة للدخل بالنسبة إلى الفقراء، بما يزيد من قدرتهم على شراء الأغذية. ولكي يكون النمو الاقتصادي مستداماً في الأجل الطويل، لا بد أن تترافق الاستثمارات في الزراعة مع استثمارات في البنية الأساسية وفي المؤسسات وأخيراً في قطاعي التصنيع والخدمات.

- كان هناك إجماع على أنّ تقلّب أسعار المنتجات الزراعية سوف يزداد في المستقبل. واعتُبر ازدياد التقلبات وعدم اليقين والمخاطر عوامل هامة تؤثر على الفقراء وقد تؤخّر التنمية في الأجل البعيد. وقد تأتي الصدمات من مصادر عديدة منها ازدياد التقلبات المناخية وتغير المناخ، وتلاشي الاهتمام في الاحتفاظ بمخزونات، وازدياد المضاربة، وارتفاع وتيرة انتقال مؤشرات الأسعار من أسواق سلع أخرى أكثر عرضة للتقلبات، وبخاصة من قطاع الطاقة. وخلاصة الأمر أنّه يتعيّن جعل الزراعة قادرة على مقاومة الصدمات الخارجية، فيما يتعيّن وضع خيارات وسياسات لإدارة المخاطر على نحو أفضل.

- ينبغي أيضاً رسم استراتيجيات التنمية والحد من الجوع في المستقبل بما يتماشى واحتياجات كل بلد ومشاكله الخاصة. وينبغي بذل جهود خاصة في بعض البلدان، لا سيما تلك التي تملك موارد زراعية محدودة وتسجل معدلات نمو سكاني عالية وتوجد فيها إمكانات محدودة للتنمية في قطاعات أخرى غير القطاع الزراعي.

للمزيد من المعلومات، يرجى الاتصال بـ

مؤتمر القمة العالمي حول الأمن الغذائي
روما 16–18 نوفمبر/تشرين الثاني 2009

أمانة مؤتمر القمة العالمي حول الأمن الغذائي
مكتب المدير العام المساعد
الإدارة المعنية بإدارة الموارد الطبيعية والبيئة
منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة
Viale delle Terme di Caracalla, 00153 Rome, Italy

الهاتف: 53101 570 06 (39+)
الفاكس: 56172 570 06 (39+)
البريد الإلكتروني: wsfs2009-secretariat@fao.org

الانعكاسات على سبل المعيشة والأمن الغذائي

دفعت الأزمة المالية والاقتصادية العالمية بمائة مليون نسمة آخرين إلى ربقة الجوع في عام 2009، بما يصل بالعدد الإجمالي لمن يعانون من نقص التغذية في العالم إلى أكثر من مليار نسمة. وأدت التأثيرات المضاعفة للأزمة إلى تهديد سبل المعيشة والحصول على الأغذية لأولئك الذين فقدوا عملهم ودخلهم، بما في ذلك من خلال تحويلات المغتربين وكذلك بالنسبة لأفراد الأسرة الآخرين الذين يتعين الآن تقديم المساعدة لهم.

وقد شهدت البلدان النامية أسواقها التصديرية وهي تتقلص. وفي نفس الوقت فإن الاستثمارات والتدفقات الرأسمالية الأخرى، بما في ذلك المعونة الإنمائية، تتعرض للخطر. وفي القطاع الزراعي، زادت أسعار البذور والأسمدة (والمستلزمات الأخرى) بأكثر من الضعف منذ عام 2006. ولم يكن بوسع المزارعين الفقراء الذين لا تتاح لهم سوى فرص محدودة للحصول على القروض الزراعية، والوصول إلى الأسواق الاستفادة من ارتفاع أسعار السلع، ووجدوا أن من الصعب عليهم التعامل مع الأوضاع دون الحصول على دعم.

وأدى هذا التطور الجذري إلى تفاقم أوضاع انعدام الأمن الغذائي في العالم، وبات يهدد تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، ولاسيما الهدف 1 من هذه الأهداف المتعلق بخفض انتشار الجوع إلى النصف بحلول عام 2015. فقد انخفضت نسبة الجوعى في البلدان النامية من 18 في المائة في الفترة 1995-1997 إلى 16 في المائة في 2004 - 2006. إلاّ أن هذه النسبة ارتفعت إلى 19 في المائة في 2009، وتؤكد هذه الزيادة مدى الإلحاح الذي تنطوي عليه عملية تتبع الأسباب الجذرية للجوع بسرعة وفعالية.

ويكمن الكساد الاقتصادي العالمي الحالي - بعد فترة الارتفاع الشديد في أسعار الأغذية في 2007-2008 - في صميم الزيادة الحادة في مستويات الجوع في العالم. فقد أدى إلى خفض دخل وفرص عمل الفقراء، والحد بدرجة كبيرة من حصولهم على الغذاء. فمع انخفاض الدخل، لا يستطيع الفقراء الحصول على الغذاء، وخاصة مع استمرار الارتفاع في الأسعار مقارنة بمستوياتها التاريخية. وفي حين أن الأسعار العالمية للأغذية قد تراجعت عن مستويات الذروة التي بلغتها في منتصف 2008، فإن الأسعار في الأسواق المحلية لم تنخفض إلى نفس المستوى في الكثير من البلدان النامية. ففي سبتمبر/ أيلول 2009، كانت تكلفة الأغذية الأساسية المحلية في البلدان النامية تزيد في المتوسط بنسبة 20 في المائة بالأسعار الحقيقية عما كانت عليه منذ عامين.

وبصرف النظر عن الشواغل الإنسانية، يهدد الجوع التنمية. فالأسر التي تتعرض لانعدام الأمن الغذائي، تحاول المحافظة على نفس الدخل بتطبيق استراتيجيات تعامل سلبية مثل بيع أصولها الإنتاجية والوقوع في مصيدة الدين، وسحب الأولاد من المدارس، والعمل في نشاطات غير شرعية، ودفع الأطفال إلى العمل، والهجرة القسرية. والأسوأ من ذلك هو الحرمان الدائم وإشعال النزاعات. وعلاوة على ذلك، فعندما ترتفع أسعار الأغذية أو تنخفض الدخول، يميل الناس إلى الحد من إنفاقهم على الرعاية الصحية الأساسية والأغذية الغنية بالبروتين والمغذيات مثل اللحوم ومنتجات الألبان أو الفاكهة والخضر.

التصدي للأزمة

من المسلم به على نطاق واسع أن الاستثمارات الإضافية الكبيرة في الزراعة ضرورية لاستئصال الفقر وتحقيق الأمن الغذائي في البلدان النامية. وتشير تقديرات منظمة الأغذية والزراعة إلى أن ثمة حاجة إلى استثمارات إجمالية تبلغ في المتوسط 209 مليارات دولار أمريكي سنويا في الزراعة الأولية وخدمات مابعد الحصاد (مثل مرافق التخزين والتسويق) لتلبية الطلب على الأغذية في عام 2050، أي زيادة بنسبة تقرب من 50 في المائة عن المستويات الحالية. كما يتعين توفير استثمارات عامة إضافية في مجالات البحوث الزراعية والبنية الأساسية وشبكات الأمان. غير أنه حتى إذا توافرت المبالغ الإجمالية المطلوبة، سيظل من الضروري معالجة مسألة أخرى شديدة الأهمية، رغم ماتتعرض له من تجاهل في كثير من الأحيان، بطريقة حسنة التوقيت وملائمة وهي: الاحتياجات النوعية للمزارعين من صغار الحائزين. فالحل الهيكلي لمكافحة الجوع والفقر يكمن في زيادة الإنتاج والإنتاجية في البلدان النامية، وخاصة من خلال صغار المزارعين.

فنظم الإنذار المبكر وآليات تمويل الطوارئ الراسخة متوافرة للتصدي للأزمات الإنسانية؛ وأثبت الصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ فعاليته في هذا المجال. غير أن آليات تمويل الشؤون الإنسانية لم تصمم لتلافي تأثيرات الأزمات على الزراعة والتخفيف منها وهي التأثيرات التي تحدثها الصدمات الاقتصادية، ولا ترتب هذه الآليات بصورة كافية "لإعادة البناء بصورة أفضل". في نفس الوقت الذي تعاني فيه مصادر وآليات الاستثمار الأخرى في الزراعة من الانخفاض بما لا يتيح لها التصدي للأزمات التي تقوض الأمن الغذائي.

ويعزي نقص حصول صغار الحائزين على الموارد الملائمة والمستلزمات التي لا غنى عنها لحماية قدراتهم الإنتاجية خلال الأزمة أيضا إلى إعادة تخصيص المساعدات الإنمائية الخارجية للتدخلات القطاعية التي كثيرا ما لا تعطي الاهتمام الكافي للاحتياجات الإجمالية للمزارعين من أصحاب الحيازات الصغيرة. وكذلك، فإن عدم كفاية حجم أموال الطوارئ وتأخر وصولها يتسببان في صعوبة مكافحة الإصابة بالآفات والأمراض النباتية والحيوانية، حتى على الرغم من أن تكلفة المكافحة تقل كثيرا عادة عن الخسائر الاقتصادية التي تنشأ عن الإصابات التي لا تخضع للمكافحة.

وبغية معالجة هذه التحديات، وافق المجتمع الدولي على نهج شامل لتعزيز الأمن الغذائي يغطي جميع الأبعاد: التوافر والاستقرار والحصول والاستخدام. وتمثل الاستثمارات العامة في تدابير زيادة الإنتاجية والمقاومة، في إطار هذا البند، عنصرا رئيسيا في التصدي للأزمة. فعلى سبيل المثال، فإن الاستثمارات في الوقاية من الانهيارات الأرضية، وتجميع المياه من خلال إقامة المصاطب والخنادق على المنحدرات غير المستقرة، والغابات التشاركية والزراعة المختلطة بالغابات، وإصلاح الأراضي التي تعرضت للتدهور، وبناء المهارات، وتعزيز خصوبة التربة تشكل كلها مكونات أساسية في شبكات الأمان للإنتاجية والاستراتيجيات المستدامة لسبل المعيشة في البلدان المعرضة للصدمات التي تضم مساحات شاسعة من الأراضي المتدهورة.

والمطلوب هو تحسين آليات التصدي المنسق والسريع للأزمات والتي تعالج جميع أبعاد الأمن الغذائي.

المبادرات التي اتخذتها مؤسسات التمويل الدولية

يقدم البنك الدولي قروضا للإنعاش من الطوارئ منذ عام 1989، حيث أنفق 11.4 مليار دولار أمريكي. إلا أن تجهيز هذه القروض يستغرق ما يصل إلى 12 شهرا. وفي عام 2007، طبق إطار جديد لتوفير قروض المسار السريع بفترة تجهيز قصوى لا تتعدى ثلاثة أشهر. وأنشئ البرنامج العالمي للتصدي للأزمة الغذائية لمدة ثلاث سنوات ضمن هذا الإطار في مايو/ أيار 2008 بمبلغ 2 مليار دولار أمريكي. ويوفر هذا البرنامج قروضا بالمسار السريع لمعالجة كل من الاحتياجات المباشرة والإنمائية للبلدان المتضررة من ارتفاع أسعار الأغذية. وقدم المرفق العالمي للحد من الكوارث والإنعاش مساعدات تقنية ومالية (83 مليون دولار أمريكي) لمساعدة البلدان المعرضة للكوارث في خفض تعرضها والتكيف مع تغير المناخ. وهذه المساعدات التي قدمها المرفق مؤهلة لإجراء المسار السريع.

ويقدم خيار السحب المؤجل في حال وجود خطر بحدوث كوارث الذي أنشئ عام 2008 قروضا لسد الثغرات بالمسار السريع أي البلدان التي تتعرض لكوارث طبيعية وتعلن حالة الطوارئ وذلك بمبالغ تصل إلى 500 مليون دولار أمريكي لكل بلد. ويساعد البرنامج العالمي لمكافحة أنفلونزا الطيور والتأهب لمواجهة الأوبئة البشرية والتصدي لها، وهو برنامج لقروض المسار السريع تابع للبنك الدولي بقيمة تبلغ مليار دولار أمريكي، ومرفق أنفلونزا الطيور والأنفلونزا البشرية، وهو برنامج للمنح متعدد الجهات المانحة يديره البنك الدولي بمبلغ 126 مليون دولار أمريكي، البلدان المستفيدة على التعامل مع الأوبئة الناجمة عن فيروسات الطيور والحيوانات والتأهب لاحتمالات حدوث أوبئة للأنفلونزا البشرية والتصدي لها.

وفي أبريل/ نيسان 2008، أتاح الصندوق الدولي للتنمية الزراعية مبلغ يصل إلى 200 مليون دولار أمريكي من القروض والمنح الحالية لتحقيق دفعة مباشرة للإنتاج الزراعي في العالم النامي في مواجهة ارتفاع أسعار الأغذية وانخفاض مخزوناتها. وكان الغرض من هذه المخصصات هو التمييز بينها وبين إغاثة الطوارئ والمعونة الغذائية أو شبكات الأمان الاجتماعية، والاقتران بالمعونات الأخرى التي يقدمها الشركاء الآخرون. واتخذ الصندوق الإجراءات لإخضاع هذه المخصصات للمسار السريع.

وقد وافقت المؤسسات المالية الكبرى الأخرى على مخصصات مالية كبيرة لمعالجة الاحتياجات المباشرة للبلدان المتضررة من الأزمة الغذائية مثل مصرف التنمية للبلدان الأمريكية الذي وافق على بند قروض بمبلغ 500 مليون دولار أمريكي في سبتمبر/ أيلول 2008، ومصرف التنمية الأفريقي الذي التزم بمبلغ مليار دولار أمريكي في مايو/ أيار 2008، ومصرف التنمية الآسيوي الذي خصص مبلغ 500 مليون دولار أمريكي في يوليو/ تموز 2008، وبنك التنمية الإسلامي الذي التزم بمبلغ 1.5 مليار دولار أمريكي للسنوات الخمس القادمة.

الشكل 1: نقص التغذية في عام 2009، بحسب الأقاليم (بالملايين)

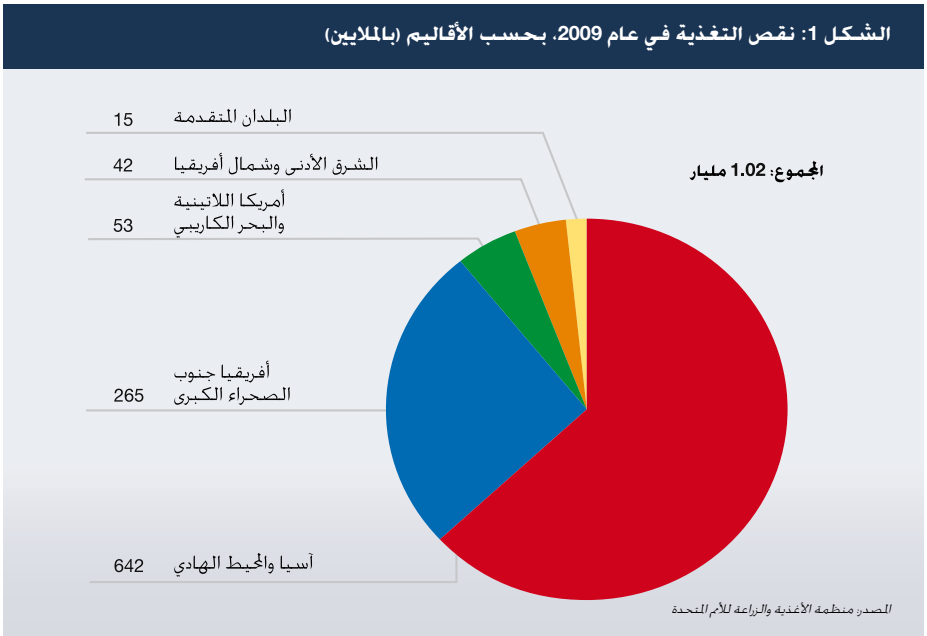

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة

المحافظة على إنتاجية صغار المزارعين

يتمتع المزارعون التجاريون في البلدان المتقدمة بخيارات التأمين على أصولهم الإنتاجية ومحاصيلهم ضد السرقة والحريق والخسائر ذات الصلة بالطقس، وبخيارات استخدام الأسواق السلعية في الحماية من المخاطر السعرية. وتجري التجارب الآن في عدد من البلدان النامية على آليات التأمين ضد مخاطر الطقس وتبادل السلع وإن كان من السابق لأوانه الحكم على مدى كفاءتها.

وصندوق الأمم المتحدة المركزي لمواجهة الطوارئ عبارة عن أداة أنشأتها الأمم المتحدة للتمويل السابق الإعداد للتدابير الإنسانية. وقد أنشئ هذا الصندوق في عام 2005 للارتقاء بالصندوق المركزي المتجدد للطوارئ السابق عليه من خلال إدراج عنصر منح يستند إلى المساهمات الطوعية التي تقدمها الحكومات ومنظمات القطاع الخاص. ولكون المنح نافذتان، إحداهما للاستجابة السريعة والأخرى لحالات الطوارئ التي تعاني من نقص التمويل. ويهدف مكون المنح إلى تعبئة 450 مليون دولار أمريكي على أساس سنوي يخصص ثلثاه لنافذة الاستجابة السريعة، والثلث "للطوارئ المنسية". والأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة والصناديق والبرامج فضلا عن المنظمة الدولية للهجرة مؤهلة للحصول على كل من المنح والقروض.

وفي ديسمبر/ كانون الأول 2007، أطلقت منظمة الأغذية والزراعة مبادرة بشأن الارتفاع الشديد في أسعار الأغذية سعيا إلى مساعدة أشد البلدان تضررا في التعامل مع الوضع. ويتمثل الهدف الرئيسي لهذه المبادرة في تيسير حصول المزارعين على المستلزمات (البذور والأسمدة والأعلاف الحيوانية، وغير ذلك) وذلك بالدرجة الأولى في بلدان العجز الغذائي ذات الدخل المنخفض. وقد حددت المبادرة، من خلال عملية تشاورية على المستوى القطري تشمل بعثات تقييم الاحتياجات، والتدخلات القصيرة الأجل لمعالجة ارتفاع الأسعار، والاقتطاعات الاقتصادية وعبأت ما يقرب من 400 مليون دولار أمريكي لتمويل الاستجابة بما في ذلك من مواردها الخاصة والمساهمات الطوعية في حسابات الأمانة (مثل مرفق الأغذية في الاتحاد الأوروبي).

الشكل 2: عدد الجياع في العالم (بالملايين)

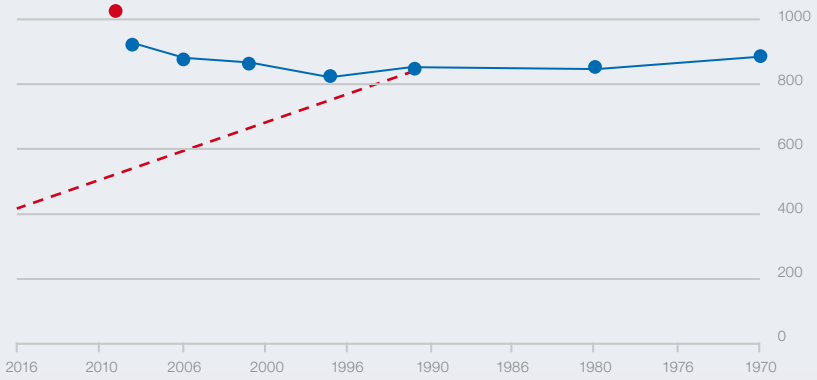

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة

وصعد برنامج الأغذية العالمي من أنشطته في 2008 لتلبية الطلبات العاجلة المقدمة من الدول المتضررة من الارتفاع الشديد في الأسعار، وندرة الأغذية والاضطرابات ذات الصلة بالأغذية، حيث وصلت هذه الأنشطة إلى أكثر من 100 مليون نسمة وتعبئة أكثر من 5.1 مليار دولار أمريكي. وشملت الأنشطة توسيع نطاق برامج التغذية المدرسية وتوفير حصص إضافية من الأغذية المغذية وتوسيع نطاق برامج شبكات الأمان لحماية سبل العيش، وتقديم مساعدات غذائية في المناطق الحضرية وشبه الحضرية، وتوسيع نطاق برامج قسائم الأغذية والتحويلات النقدية لزيادة الحصول على الأغذية عن طريق الأسواق وتوفير حصص غذائية موجهة للفئات المعرضة. وعلاوة على ذلك، يقوم البرنامج بزيادة مشترياته من الأغذية المنتجة محليا لعملياته ولبرامج التغذية المدرسية (مبادرة "الشراء من أجل التقدم").

وأنشأ بان كي مون الأمين العام للأمم المتحدة في أبريل/ نيسان 2008 فريق مهام رفيع المستوى معني بأزمة الأمن الغذائي العالمي للتصدي لأزمة الأسعار الغذائية. ويشترك المدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة في رئاسة هذا الفريق الذي يتألف من رؤساء وكالات الأمم المتحدة والصناديق والبرامج ومؤسسات بريتون وودز. والهدف الرئيسي من هذا الفريق هو الترويج للتصدي بصورة شاملة وموحدة لتحديات تحقيق الأمن الغذائي العالمي. وقد أعد هذا الفريق إطارا شاملا للعمل لتركيز الاهتمام على تلبية الاحتياجات الفورية للسكان المعرضين مع الترويج في نفس الوقت لتقديم الدعم لبناء المقاومة والمساهمة في الأمن الغذائي والتغذوي العالمي على المدى الطويل.

مرفق الأغذية في الاتحاد الأوروبي

أنشأ الاتحاد الأوروبي في عام 2008 مرفق أغذية بمبلغ مليار يورو يتمثل هدفه في تمويل التدابير الرامية إلى دعم الاستجابة السريعة والمباشرة لتقلبات الأسعار الغذائية في البلدان النامية وتوفير المعالجة بالدرجة الأولى للفترة ما بين معونة الطوارئ والتعاون الإنمائي المتوسط والطويل الأجل. ويركز المرفق على البرامج التي سيكون لها تأثير سريع وإن كان مستداما على الأمن الغذائي. وتتعاون وكالات الأمم المتحدة والبنك الدولي، من خلال آلية تنسيق مبتكرة، في تقييم الاحتياجات القطرية وتحديد مجالات قوة المنظمة النسبية. وسوف تركز النشاطات من عام 2008 وحتى 2011 في إطار المرفق على تحسين فرص حصول المزارعين على المستلزمات والخدمات رفيعة النوعية وتعزيز الإنتاج وتوفير شبكات أمان للفئات المعرضة.

تجديد هياكل الحوكمة العالمية

تزايد الاهتمام مؤخرا بإعادة تصميم الحوكمة العالمية للأمن الغذائي العالمي. وترددت الدعوة إلى إقامة شراكة عالمية من أجل الزراعة والأمن الغذائي والتغذية. ويرتكز نظام الحوكمة العالمية الجدد على المؤسسات القائمة ويقوم بإصلاحه للنهوض بمعالجة العوامل الهيكلية الطويلة الأجل التي تتسبب في الجوع وسوء التغذية، فضلا عن التصدي بقدر أكبر من الفعالية للأزمات التي تؤثر في الزراعة والأمن الغذائي. وتتمثل الفكرة في إعادة مواءمة وتحسين التنسيق بين المؤسسات والآليات القائمة لكي تتمكن من مواجهة التحديات الحالية والناشئة بقدر أكبر من الفعالية.

وفي هذا الصدد، وافق أعضاء لجنة الأمن الغذائي العالمي خلال دورتها الخامسة والثلاثين (روما 14–17 أكتوبر/ تشرين الأول 2009) على إجراء إصلاح واسع النطاق في اللجنة بهدف تحويل لجنة الأمن الغذائي العالمي إلى منبر دولي وحكومي دولي رئيسي حصري للتعامل مع الأمن الغذائي والتغذية، ويمكنها من أن تصبح قاعدة الشراكة العالمية.

وتهدف إصلاحات لجنة الأمن الغذائي العالمي إلى أن تتركز رؤية اللجنة ودورها على النهوض بالعمل كمنتدى لمناقشة وتقارب السياسات، وتيسير التدابير الملائمة بشأن الأمن الغذائي والتغذية فيما بين الحكومات وممثلي وكالات الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الحكومية الدولية والمجتمع المدني. ويشمل ذلك دعم الخطط والمبادرات الوطنية لمكافحة الجوع، وضمان الانصات إلى جميع الأصوات ذات الصلة وتعزيز الصلات على المستويات الإقليمية والوطنية والمحلية. كما ستحصل لجنة الأمن الغذائي العالمي على الدعم من فريق خبراء رفيع المستوى سيعمل كجهاز للاستشارات العلمية المتعددة التخصصات لتوفير القرائن والمعارف المتخصصة التي تستند إليها قراراتها.

اعتبارات السياسات

- ما الذي تعلمناه من خصائص الأزمة المالية والاقتصادية الحالية عن المخاطر التي قد يتعرض لها الأمن الغذائي في البلدان النامية في الأجل المتوسط؟
- ما هي أخطر نقاط الضعف في آليات التصدي الحالية؟
- ما هي التعديلات الضرورية على آليات التصدي الحالية كي توفر الاستجابة الكافية والحسنة التوقيت؟
- ما هي أو ماذا يمكن أن تكون عليه أنسب الآليات لتبسيط وتنسيق ردود الفعل إزاء جوانب أزمات الأمن الغذائي في المستقبل التي تهدد بانخفاض إنتاجية صغار الحائزين؟

للمزيد من المعلومات، يرجى الاتصال بـ

أمانة مؤتمر القمة العالمي حول الأمن الغذائي
مكتب المدير العام المساعد
الإدارة المعنية بإدارة الموارد الطبيعية والبيئة
منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة
Viale delle Terme di Caracalla, 00153 Rome, Italy

الهاتف: 53101 570 06 (39+)
الفاكس: 56172 570 06 (39+)
البريد الإلكتروني: wsfs2009-secretariat@fao.org

الاستثمارات الأجنبية المباشرة - مفيدة للجميع أم استيلاء على الأراضي؟

التحدي

أثارت زيادة الاهتمام مؤخراً بالاستثمارات الأجنبية في الزراعة مخاوف دولية ملموسة. فمن المؤكد أن المسائل الاقتصادية والسياسية والمؤسسية والقانونية والأخلاقية المعقدة المثيرة للجدل قد أثيرت فيما يتعلق بحقوق الملكية، والأمن الغذائي، والحد من الفقر، والتنمية الريفية، والتكنولوجيا، والحصول على الأراضي والمياه. ومن ناحية أخرى، إن قلة الاستثمارات في الزراعة خلال عقود السنين الماضية كانت تعني استمرار الانخفاض في الإنتاج وثبات الإنتاج في كثيرٍ من البلدان النامية. فقلة الاستثمارات هي السبب الكامن وراء أزمة الأغذية الأخيرة ووراء الصعوبات التي تواجهها البلدان النامية في التعامل معها. فتقديرات منظمة الأغذية والزراعة تشير إلى أن الأمر بحاجة إلى استثمارات سنوية تقدر في مجموعها بنحو 209 مليارات دولار في مجموعها من أجل الخدمات الزراعية الأساسية والخدمات التالية لها في البلدان النامية (بالإضافة إلى متطلبات الاستثمار العام في البحوث والبنية الأساسية وشبكات الأمان) لمواجهة الاحتياجات العالمية من الأغذية في عام 2050. ولاشك أن قدرة البلدان النامية على سد هذه الثغرة هي قدرة محدودة. فنصيب الإنفاق العام على الزراعة في البلدان النامية انخفض إلى ما يقرب من 7 في المائة، بل وأقل من ذلك في أفريقيا، كما أن نصيب المعونة الإنمائية الرسمية التي توجه إلى الزراعة انخفض هو الآخر إلى 3.8 في المائة في عام 2006. أما قروض المصارف التجارية التي تذهب إلى الزراعة في البلدان النامية فهي ضئيلة أيضاً، إذ تقل عن 10 في المائة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، كما أن تمويل القروض الصغيرة - رغم أنه لا يمكن الاستغناء عنه - أثبت عدم كفايته لتلبية احتياجات الاستثمار الزراعي. واستثمارات القطاع الخاص الموجهة إلى الزراعة الأفريقية بالذات هي تطور هام ظهر مؤخراً، وإن كانت الاستثمارات الفعلية مازالت ضئيلة. وإزاء القصور في المصادر البديلة لتمويل الاستثمارات، فإن الاستثمارات الأجنبية المباشرة في زراعة البلدان النامية بإمكانها أن تساهم في سد الثغرة الموجودة في هذه الاستثمارات وتحقيق أهداف القضاء على الجوع والفقر. ويصبح السؤال هنا ليس ما إذا كان ينبغي للاستثمارات الأجنبية المباشرة أن تساهم في سد احتياجات الاستثمار، بل في كيفية تعظيم تأثيرها لكي نحصل على أكبر قدر من الفوائد ونقلل إلى أدنى حد المخاطر الكامنة على كل من يعنيه الأمر. وللإجابة على هذا السؤال، نحتاج إلى فهم ما يحدث بالنسبة للاستثمارات الأجنبية وأسبابه.

ما الذي نعرفه عن الاستثمارات الأجنبية مؤخرا في زراعة البلدان النامية؟

مما يؤسف له، أنه ليست هناك بيانات تفصيلية عن حجم وطبيعة وتأثيرات هذه الاستثمارات: فالإحصاءات الخاصة بالاستثمارات الدولية هي إحصاءات تجميعية للغاية، ولا تعطي الإحصاءات الخاصة لحالات معينة أي صورة كاملة. فالكثير من المعلومات سردية، وربما كان مبالغ فيها ومن الصعب التحقق منها. ومع ذلك، فمن هذه المعلومات المحدودة، يمكننا استخلاص عدد من الملاحظات:

- يبدو أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة في زراعة البلدان النامية قد زادت بالفعل خلال السنتين الأخيرتين، وإن كان عدد المشروعات التي نفذت بالفعل يقل عما كان مخططا له أو عما أعلن عنه في وسائط الإعلام. وقد وصل مجموع الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الزراعة عام 2007 إلى 32 مليار دولار تقريباً، أي أربعة أمثال ما كان عليه عام 1990.

- بلغ تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة على الزراعة أكثر من ثلاثة مليارات دولار سنوياً بحلول عام 2007، مقارنة بمليار دولار فقط عام 2000. فإذا أضفنا الأغذية والمشروبات هنا، يرتفع التدفق إلى سبعة مليارات دولار عام 2007.

- أهم شكل للاستثمارات التي حدثت مؤخرا هو شراء الأراضي الزراعية أو استئجارها لمدد طويلة بغرض إنتاج الأغذية. وتقدر مساحة الأراضي التي تم الحصول عليها في أفريقيا للاستثمار الأجنبي في السنوات الثلاث الأخيرة بنحو 20 مليون هكتار.

- أهم الدول المستثمرة في الوقت الحاضر هي دول الخليج، وإن كانت الصين وكوريا الجنوبية قد انضمت إلى هذه الدول. والدول الرئيسية التي وجهت إليها هذه الاستثمارات هي بلدان أفريقيا، وإن كانت هناك استثمارات ذهبت أيضاً إلى بلدان جنوب شرق آسيا وبلدان أمريكا الجنوبية.

- المستثمرون هم من القطاع الخاص أساساً، وإن كانت الحكومات وصناديق الاستثمار السيادية قد شاركت هي الأخرى في تقديم التمويل وغيره من أشكال الدعم إلى المستثمرين من القطاع الخاص أو بصورةٍ مباشرة.

- المستثمرون من القطاع الخاص هم في أغلب الأحيان شركات استثمارية أو شركات قابضة وليسوا من المتخصصين في المواد الغذائية الزراعية، الأمر الذي يعني أنهم بحاجة إلى الحصول على الخبرات اللازمة لإدارة المتطلبات المعقدة للاستثمارات الزراعية الضخمة.

- في البلدان التي تستقبل هذه الاستثمارات، تتولى الحكومات عملية التفاوض بشأن التعاقدات الاستثمارية. تختلف

الاستثمارات الحالية عن الأنماط الحديثة للاستثمارات الأجنبية المباشرة من عدة وجوه: فهي تسعى للحصول على الموارد (الأراضي والمياه) لا على الأسواق؛ وهي تركز على إنتاج الأغذية الأساسية، بما في ذلك الأعلاف الحيوانية، وهي تسعى إلى إعادة رأس المال إلى بلد المستثمر لا إلى إنتاج محاصيل استوائية لتصديرها تجارياً، وهي تعمل على حيازة الأراضي والإنتاج الفعلي لا على أشكال فضفاضة من المشروعات المشتركة.

القضايا الأساسية

لماذا الاستثمارات الأجنبية؟

إن الدافع الرئيسي وراء التحول الأخير في الاستثمارات، الذي ربما يفرقها عن المسار الطبيعي للاستثمارات الأجنبية، هو الأمن الغذائي. ويعكس ذلك خوفاً من ارتفاع أسعار الأغذية مؤخراً وصدمات الإمداد المدفوعة بالسياسات، لاسيما نتيجة الضوابط على الصادرات، والتي مفادها أن الاعتماد على الأسواق العالمية لإمدادات الأغذية أصبح موضع تساؤل. فبالنسبة للبلدان التي تواجه مشكلات تزداد سوءاً في الأراضي والمياه، ولكنها تواجه زيادة في عدد سكانها ودخلها والتوسع العمراني فيها، وبالتالي زيادة اعتمادها على الأغذية المستوردة، فإن هذه المخاوف دفعتها إلى إعادة تقدير جادة لاستراتيجياتها بشأن الأمن الغذائي. فالاستثمار في إنتاج الأغذية في البلدان التي لا تواجه مشكلات في الأراضي والمياه والأيدي العاملة، يعتبر رداً استراتيجيا سليماً، وأتاح ذلك فرصاً للاستثمار أمام القطاع الخاص الذي أبدت الحكومات استعدادها لدعمه. وتبذل بعض البلدان النامية جهوداً مضنية لجذب وتيسير الاستثمارات الأجنبية إلى قطاعاتها الزراعية. فبالنسبة لهذه البلدان، تعتبر الاستثمارات الأجنبية المباشرة عنصراً هاماً يساهم في سد الفجوة الموجودة في الاستثمارات وفي تحفيز النمو الاقتصادي المحلي. ومع ذلك، فالمدى الذي تسير فيه هذه الاستثمارات نحو تحقيق الاحتياجات الفعلية للاستثمارات، مازال أمراً غير معروف على وجه الدقة. فالفوائد المالية التي تعود على البلدان التي تستقبل هذه التحويلات تبدو ضئيلة، ولكن الاستثمارات الأجنبية يمكن أن تعطي فوائد إنمائية عن طريق نقل التكنولوجيا، وإيجاد فرص عمل، وتوليد دخل، وتطوير البنية الأساسية مثلاً. أما ما إذا كانت هذه الفوائد الإنمائية المحتملة سوف تتحقق بالفعل، فهي مسألة تثير قلقاً بالغاً.

"الاستيلاء على الأراضي"

إن "الاستيلاء على الأراضي" الذي انتشر كثيراً، بما في ذلك شراء الأراضي الزراعية أو استئجارها في البلدان النامية لإنتاج الأغذية، ليس سوى شكل واحد من أشكال الاستثمار. كما أنه شكلٌ يقال إنه أقل احتمالاً في أن يحدث فوائد إنمائية ملموسة في البلد الذي يستقبل الاستثمارات. فبعض البلدان تسعى إلى الاستثمارات الأجنبية لكي تستغل "الأراضي الفائضة" التي لا تستخدم في الوقت الحاضر أو لا يستفاد منها بصورةٍ كاملة. وأحد أسباب عدم استخدام الأراضي بطاقتها الكاملة هو أن الاستثمارات اللازمة في البنية الأساسية لجعل هذه الأراضي منتجة، قد تكون استثمارات ضخمة لا تقدر عليها ميزانية البلد. أما الاستثمارات الدولية فقد تجلب الاستثمارات التي تشتد الحاجة إليها في مجال البنية الأساسية بما يفيد الجميع. ولكن بيع الأراضي أو تأجيرها أو إعطاء تسهيلات للحصول عليها يثير أسئلة بشأن الكيفية التي كانت هذه الأراضي تستخدم بها من قبل، ومن الذي كان يستخدمها.

الشكل 1: البلدان/الأقاليم المستثمِرة والمستهدفة في مجال استثمارات الأراضي للأغراض الزراعية 2006-2009

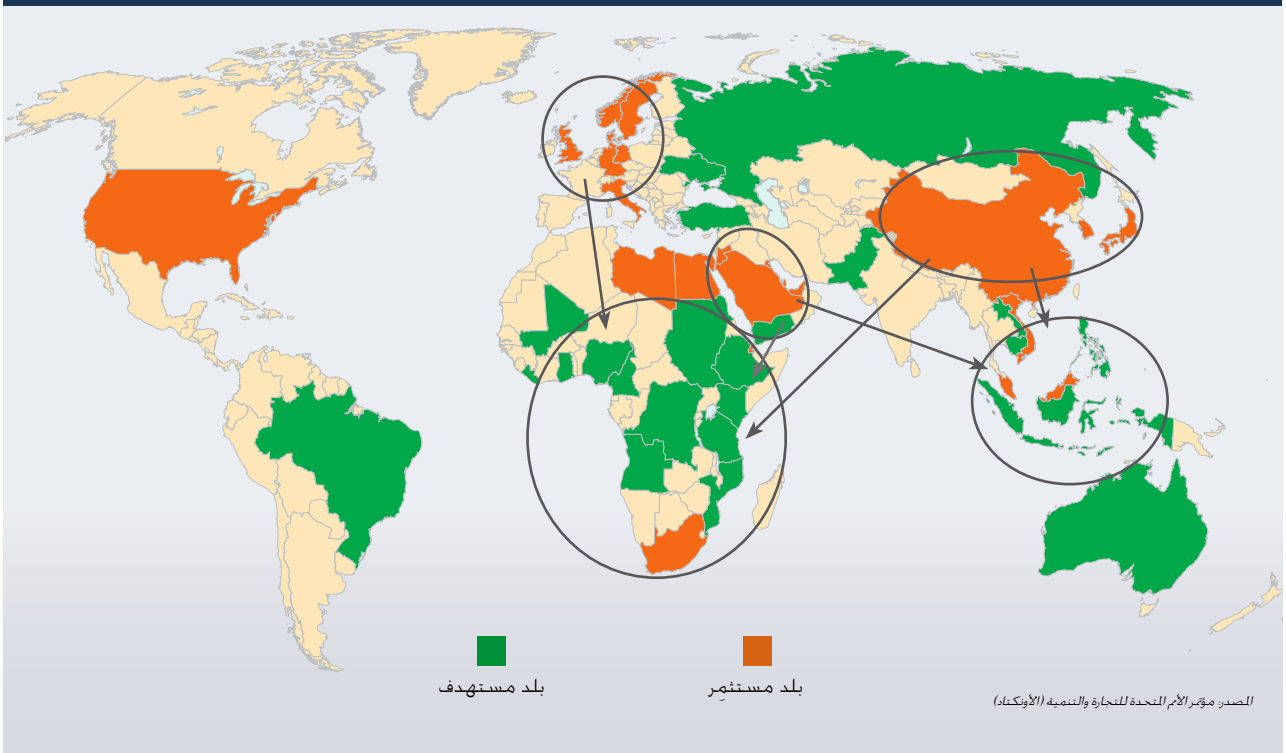

المصدر: مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)

وما هي الأسس التي تقوم حيازتها عليها. وفي كثير من الحالات، لا يكون الوضع واضحاً بسبب عدم تحديد حقوق الملكية بوضوح، حيث هناك حقوق غير رسمية في هذه الأراضي تقوم على التقاليد والثقافة المحلية. فبينما هناك مساحات كبيرة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى قد لا تكون مستخدمة في الوقت الحاضر بكامل طاقتها، فمن الواضح أن "فائض الأراضي" لا يعني أن تلك الأراضي غير مستخدمة أو غير مأهولة أو ليس هناك من يدعي ملكيتها. ولا شك أن استغلالها باستثماراتٍ جديدة ينطوي على ضرورة التوفيق بين المطالبات المختلفة. فإحداث أي تغيير في استخدام الأراضي أو فرص الحصول عليها قد ينطوي على آثار سلبية محتملة على الأمن الغذائي المحلي، وقد يثير قضايا اقتصادية واجتماعية وثقافية معقدة. وتتطلب هذه الصعوبات إجراء مشاورات على الأقل مع هؤلاء الذين لهم حقوق عرفية في الأراضي، والمناداة بإبرام اتفاقيات بديلة بين مختلف الأطراف بشأن الاستثمارات.

بدائل حيازة الأراضي

ليس من الواضح أيضاً ما إذا كانت حيازة الأراضي ضرورية أو مستحبة حتى بالنسبة للمستثمرين. فحيازة الأراضي لا تعطي بالضرورة حصانة أمام المخاطر السيادية وقد تثير صراعات سياسية واجتماعية واقتصادية. فالأشكال الأخرى للاستثمار، مثل التعاقد مع المزارع والتعاقد مع المتعهدين يمكن أن توفر نفس الأمن للإمدادات. ومن المثير أن نلاحظ أنه في سياقات أخرى، يميل التنسيق الرأسي إلى أن يقوم على ترتيبات لا تستند إلى المساواة بأكثر مما يقوم على الحيازة العرفية في المراحل السابقة أو اللاحقة. فتطوير إنتاج البساتين في شرق أفريقيا لتصديره بمعرفة سلاسل المحلات التجارية الأوروبية الكبيرة هو مثال ينطبق على هذه الحالة. فمثل هذه الترتيبات الفضفاضة قد تكون أكثر فعالية في تحقيق مصالح البلد المستفيد. لكن حتى هنا يحتمل أن تثور أسئلة حول مدى مطابقة احتياجات المستثمرين لاحتياجات أصحاب الحيازات الزراعية الصغيرة، وهو ما يفضي بدوره إلى أسئلة حول إمكانية الحد من الفقر. ومع ذلك، فإن المشروعات المشتركة قد تعطي فوائد عديدة لصغار الحائزين في البلد الذي تتدفق عليه الاستثمارات. فبموجب العقود مع المزارع أو العقود مع المتعهدين، قد يحصل صغار الحائزين على المدخلات، بما فيها الائتمان، والمشورة الفنية، والأسواق المضمونة، وإن كانوا سيضحون بشيء من حريتهم في اختيار المحاصيل التي يزرعونها. كما يمكن أن تكون هناك نماذج مختلطة مع إمكانية الاستثمارات في مؤسساتٍ ضخمة في مركز كل ذلك، وإن كان هذا يشمل أيضاً متعهدين بعقود لكي يكملوا الإنتاج. أما ما هو أنسب نموذج للعمل، فهو أمر يتوقف على الظروف الخاصة وعلى السلعة موضع الحديث.

ما هي الفوائد الإنمائية للاستثمارات الأجنبية؟

القضية الأساسية هي مدى تعميم فوائد الاستثمارات الأجنبية على القطاع المحلي في علاقة تآزرية وتحفيزية مع نظم الإنتاج القائمة بالنسبة لصغار الحائزين. فالفوائد ينبغي أن تأتي من تدفق رؤوس الأموال، ونقل التكنولوجيا بما يفضي إلى الابتكار وزيادة الإنتاجية، وتحسين الإنتاج المحلي، وتحسين الجودة، وإيجاد فرص عمل، وروابط لاحقة وسابقة، وإحداث تأثيرات مضاعفة عن طريق توفير العمالة المحلية وغيرها من المدخلات، وتصنيع المخرجات، وربما زيادة إمدادات الأغذية للأسواق المحلية وللتصدير. ومع ذلك، فإن هذه الفوائد لن تحدث إذا أتت نتائج الاستثمارات بواحة من الزراعة المتطورة في نظام ثنائي مع زراعات صغار الحائزين العرفيين لا يستطيع هؤلاء المزارعين مسايرته. فالشواهد التاريخية على تأثيرات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الزراعة توحي بأن الفوائد المطلوبة أو المقررة لا تتحقق دائماً بما يعكس القلق من تكنولوجيات الإنتاج التي تعتمد اعتماداً كبيراً على الميكنة مع ما لذلك من حد من فرص العمل، والاعتماد على المدخلات المستوردة وبالتالي الحد من التأثير المحلي المضاعف، وممارسات الإنتاج التي لها تأثيراتها الضارة على البيئة مثل التلوث بالكيماويات، وتدهور الأراضي، واستنفاد موارد المياه، ومحدودية حقوق العمال، وسوء ظروف العمل. لكن هناك، في نفس الوقت، شواهد على الفوائد في المدى البعيد في تحسن التكنولوجيا، والنهوض بالموردين المحليين، وتحسين نظم التسويق، وتحسين جودة المنتجات والمعايير الصحية والصحة النباتية، على سبيل المثال لا الحصر.

وتثور مشكلات سياسية واجتماعية وأخلاقية إضافية عندما يكون البلد الذي يتلقى الاستثمارات هو نفسه من البلاد التي تعاني من انعدام الأمن الغذائي. فبينما يفترض أن الاستثمارات سوف تزيد إمدادات الأغذية الكلية، فإن ذلك لا ينطوي على حدوث زيادة في توافر الأغذية المحلية، لاسيما عندما تصدر الأغذية المنتجة إلى البلد المستثمر.

الشكل 2: الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الزراعة والأغذية والمشروبات 1990-2007، بمليارات الدولارات

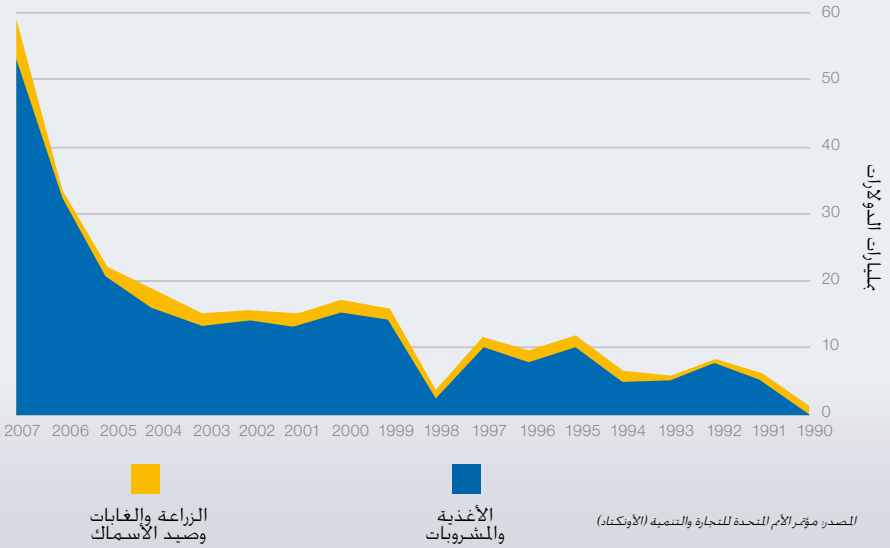

المصدر: مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)

بل إن هذه الإمدادات قد تتناقص عندما يتحكم مشروع الاستثمارات الدولية في الموارد من الأراضي والمياه على حساب صغار الحائزين المحليين. كما أن تحكم بلدان أخرى في الأراضي على نطاق واسع قد يثير أسئلة حول التدخل والنفوذ السياسي.

مدونة السلوك

المخاوف التي أثيرت من أن المصالح المحلية ليست موضع تأكيد في عقود الاستثمار واتفاقيات الاستثمار الدولية، ومن أن الاستثمارات الأجنبية في امتلاك الأراضي لا تفضي على الدوام إلى فوائد إنمائية محلية في المدى الطويل، ومن أن القوانين المحلية في هذا المجال غير كافية، هي التي شجعت الدعوة إلى مدونة السلوك أو الخطوط التوجيهية لتشجيع الاستثمار المسؤول في الزراعة. وفي الحقيقة أن العديد من البلدان يفتقر إلى الآليات القانونية أو الإجرائية اللازمة لحماية الحقوق المحلية ومراعاة المصالح وسبل المعيشة والرعاية الاجتماعية.

وتتعاون المنظمة، الأونكتاد، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، والبنك الدولي، في وضع مدونة سلوك طوعية تبرز الحاجة إلى الشفافية والتنبؤ والاستدامة ومشاركة أصحاب الشأن، وتشمل الشواغل المحلية المتعلقة بالأمن الغذائي والتنمية الريفية. وستوفر هذه المدونة، التي تستند إلى بحوث مشتركة ومفصلة تتعلق بطبيعة ونطاق وتأثيرات الاستثمار الأجنبي وأفضل الممارسات في القانون والسياسات . إطاراً يمكن أن تستند إليه التشريعات الوطنية، واتفاقات الاستثمار الدولية، والمبادرات العالمية عن المسؤولية الاجتماعية المؤسسية وعقود الاستثمار الفردية.

كما تقوم منظمة الأغذية والزراعة بوضع خطوط توجيهية طوعية بشأن الحوكمة المسؤولة عن حيازة الأراضي وغيرها من الموارد الطبيعية، بالتعاون مع المنظمات الدولية الأخرى، مثل موئل الأمم المتحدة والبنك الدولي. ويشمل الأساس المنطقي لمدونة السلوك هذه: أن للاستثمارات الأجنبية فرصة هائلة للمساعدة في تلبية احتياجات الاستثمار في البلدان النامية، وتقديم فوائد إنمائية عديدة على المدى البعيد، وإثارة الاهتمام العالمي بالتأثيرات على صغار المزارعين وعلى الأمن الغذائي لما حدث مؤخراً من امتلاك أو تأجير الأراضي للأجانب على نطاق واسع؛ وهناك مخاوف من ألا يوضع القلق المحلي في الاعتبار بصورةٍ كافية في عقود الاستثمار وفي اتفاقيات الاستثمار الدولية، وأن القوانين المحلية لا تعطي في بعض الأحيان ضمانات كافية؛ وأن الخطوط التوجيهية الدولية قد تشجع الاستثمارات الزراعية المسؤولة التي من شأنها أن تفيد جميع أصحاب الشأن.

أسئلة ينبغي مراعاتها في السياسات

للبلدان النامية:

- ما هي السياسات والأطر القانونية اللازمة لتعظيم الفوائد، وعلى الأخص للسكان المحليين؟
- كيف يمكن تشجيع الاستثمارات المستهدفة في الداخل؟ وكيف يمكن خلق قطاع محلي لتلقي هذه الاستثمارات؟
- كيف يمكن تهيئة مناخ إيجابي للاستثمارات؟
- كيف يمكن تحقيق الاتساق بين تشجيع الاستثمارات إلى الداخل والاستراتيجيات القائمة للأمن الغذائي والتنمية الريفية؟
- ما هي الضمانات المطلوبة فيما يتعلق بحقوق استخدام الأراضي وإشراك أصحاب الشأن وتعويضهم؟

للمستثمرين:

- لماذا التركيز على الحيازة؟ وما هي بدائل الاستثمار غير المباشر؟
- كيف يمكن تشجيع الاستثمارات في الخارج؟ وما هي المعلومات والحوافز المطلوبة؟
- كيف يمكن تعبئة أموال القطاع الخاص؟
- ما نوع مدونة السلوك الوطنية المطلوبة؟

للمجتمع الدولي:

- كيف يمكن وضع برامج للاستثمار لتلبية احتياجات الاستثمار – التوفيق بين رأس المال والفرص؟
- هل هناك حاجة إلى آلية دولية تغطي اتفاقات الاستثمار وفض النزاعات؟
- كيف يمكن استدعاء المبادرات العالمية عن المسؤولية الاجتماعية التضامنية إلى هذه العملية؟

للمزيد من المعلومات، يرجى الاتصال بـ

أمانة مؤتمر القمة العالمي حول الأمن الغذائي
مكتب المدير العام المساعد
الإدارة المعنية بإدارة الموارد الطبيعية والبيئة
منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة
Viale delle Terme di Caracalla, 00153 Rome, Italy

الهاتف: 53101 570 06 (39+)
الفاكس: 56172 570 06 (39+)
البريد الإلكتروني: wsfs2009-secretariat@fao.org

مؤتمر القمة العالمي حول الأمن الغذائي
روما 16–18 نوفمبر/تشرين الثاني 2009

التحديات الجديدة:
تغير المناخ والطاقة الحيوية

التحدي

تؤثر الزراعة في تغير المناخ وتتأثر به على حد سواء. وسوف يتأثر الإنتاج الزراعي وإنتاج الأغذية سلباً بتغير المناخ، ولاسيما في البلدان المعرضة بالفعل للتقلبات المناخية (الجفاف، والفيضانات والأعاصير)، والتي تعاني من الدخول المنخفضة وارتفاع نسبة انتشار الجوع والفقر. وعلى الرغم من أن تكيف الزراعة مع تغير المناخ سيكون مكلفاً، فإنه ضروري لتحقيق الأمن الغذائي، والتخفيف من حدة الفقر وصيانة الخدمات التي يوفرها النظام الإيكولوجي. كذلك، فمن الضروري الحد من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري من الزراعة وتحسين بالوعات امتصاص الكربون (التخفيف من الوطأة) إذا كان للجهود العالمية المبذولة أن تنجح. وفي الواقع، تعتبر الزراعة والغابات، بطبيعتهما، بالوعات لامتصاص الكربون من الغلاف الجوي. إذ تساهم الزراعة والغابات في التخفيف من حدة تغير المناخ عن طريق امتصاص وتخزين الكربون، ويمكن أن تساهما إلى مدى أبعد في المستقبل.

وسيؤثر تغير المناخ والمضي في إنتاج الطاقة الحيوية على الأمن الغذائي بأبعاده الأربعة – توافر الإمدادات الغذائية، والقدرة على الحصول عليها، واستقرارها، واستخدامها.

توافر الإمدادات الغذائية: قد يكون تأثير تغير المناخ على إنتاج الأغذية عل المستوى العالمي ضئيلاً حتى مستوى معين لارتفاع درجة الحرارة على المستوى العالمي. ومع ذلك، فمن المتوقع أن يتعرض الإنتاج لانخفاضات شديدة في الأقاليم التي تعاني بالفعل من انعدام الأمن الغذائي. ويمكن أن تشهد البلدان النامية في أفريقيا، وآسيا وأمريكا اللاتينية انخفاضاً يتراوح بين 20 و40 في المائة من الإنتاجية الزراعية الكلية الممكنة إذا ارتفعت درجة الحرارة بأكثر من درجتين مئويتين. وسوف يرتفع الطلب على أنواع الوقود الحيوي السائل لأن حركة النقل سوف تؤدي إلى زيادة في استخدام الموارد الإنتاجية اللازمة لإنتاج الوقود الحيوي – الأمر الذي سيؤدي إلى تحول الأراضي، والمياه والموارد الأخرى عن إنتاج الأغذية ويزيد الضغط على الغابات.

القدرة على الحصول على الإمدادات الغذائية: سيكون التأثير على القدرة على الحصول على الإمدادات الغذائية متفاوتاً، إذ أن أي انخفاض في الدخول الزراعية نتيجة لتغير المناخ سوف يؤدي إلى انخفاض قدرة الكثيرين من فقراء العالم على الحصول على الغذاء. ومن المتوقع أن تكون أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى الأشد عرضة بالتأثيرات السلبية الناشئة عن تغير المناخ على الزراعة، مما يعني أنّ المنطقة الأشد فقرا ومعاناة من انعدام الأمن الغذائي هي أيضا المنطقة التي من المرجح أن تعاني من أكبر انكماش في الدخول الزراعية. وسوف تؤدي زيادة الطلب على السلع الزراعية من أجل إنتاج أنواع الوقود الحيوي السائل إلى زيادة في أسعار الغذاء بالنسبة للمستهلكين، وإن كانت ستزيد من دخول بعض المنتجين. ولا يمكن معرفة هذه التأثيرات بدقة لأن ذلك سيتوقف على السياسات المطبقة وعلى التطورات التي ستحدث في أسواق الطاقة.

استقرار الإمدادات الغذائية: سيؤدي تغير المناخ إلى زيادة التقلبات التي يتعرض لها الإنتاج الزراعي في جميع المناطق، كلما ازدادت وتيرة حدوث ظروف الطقس المتطرفة. فالزيادة في حدوث حالات الجفاف والفيضانات – التي هي من الأسباب الرئيسية لحدوث نقص حاد في الإمدادات الغذائية بالمناطق الجافة وشبه الجافة وخصوصاً في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وأجزاء من جنوب آسيا – تعني أن أفقر الأقاليم التي ينتشر فيها نقص التغذية المزمن سوف تكون أيضاً عرضة لأعلى درجات عدم الاستقرار من حيث إنتاج المواد الغذائية. كما سيؤدي تغير المناخ إلى تعديل توزيع الآفات والأمراض النباتية والحيوانية والإصابة بها وكثافتها، ويمكن أن يسفر عن طرائق جديدة لانتقالها وعن أنواع عائلة مختلفة.

استخدام الإمدادات الغذائية: سيؤدي تغير المناخ إلى تغيير الظروف الخاصة بسلامة الأغذية نتيجة لزيادة ضغط الكائنات الحاملة للأمراض، وزيادة الأمراض التي تنقلها المياه والأغذية. ويمكن أن تكون النتيجة حدوث انخفاض كبير في إنتاجية الأيدي العاملة وزيادة انتشار الفقر ومعدلات الوفيات. ويمكن أن يؤدي الارتفاع في درجات الحرارة اليومية إلى زيادة وتيرة حدوث حالات التسمم الغذائي. وفي المقابل، يمكن أن يؤدي تحسين الحصول على الوقود الحيوي إلى تحسين نوعية الهواء داخل المنازل في ظروف المعيشة الفقيرة المعتمدة على حطب الوقود، أو الفحم النباتي أو روث الحيوانات، ويمكن أن يؤدي ذلك إلى تقليل الوقت الذي تقضيه النساء في جمع حطب الوقود، وإلى تحسين صحتهن، وزيادة الوقت الذي تقضينه في رعاية الأطفال وتغذيتهم.

التكيف مع تغير المناخ

يعد التكيف مع تغير المناخ من الأمور الأساسية لتعزيز الأمن الغذائي، أو التخفيف من حدة الفقر، أو الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية وصيانتها. وقد بدأت بلدان كثيرة بالفعل تتعامل مع الآثار المترتبة على تغير المناخ، بما في ذلك عدم انتظام أنماط هطول الأمطار وعدم القدرة على التنبؤ بها، وسقوط أمطار غزيرة على غير المعتاد، وزيادة حدوث العواصف وحالات الجفاف الممتدة. وبالإضافة إلى ذلك، فقد أدت درجات الحرارة وأنماط

الطقس المتغيرة إلى ظهور آفات وأمراض تؤثر على الحيوانات، والأشجار والمحاصيل. وكل ذلك له تأثير مباشر على مستويات الغلة ونوعية المنتجات، ناهيك عن توافر المواد الغذائية، والأعلاف والألياف في الأسواق وأسعارها.

وتواجه المجتمعات الريفية، ولاسيما المجتمعات المقيمة في البيئات سريعة التأثر، مثل المناطق الجبلية والساحلية، مخاطر متزايدة، منها تعرض المحاصيل للفشل بشكل متكرر، ونفوق الحيوانات وانخفاض المنتجات السمكية والحرجية. وسوف يكون لتكرار حدوث حالات الطقس المتطرفة وشدتها آثار شديدة على مقومات المعيشة في المناطق الريفية والحضرية على السواء.

ومن اللازم اتباع نُهج استباقية وتشاركية لمواجهة الآثار المترتبة على زيادة التقلبات المناخية في المدى القريب، وكذلك لمساعدة المجتمعات المحلية في التأهب لمواجهة الآثار بعيدة المدى الناجمة على تغير متوسط درجة الحرارة، ومعدلات سقوط الأمطار، والملوحة، ومناسيب البحار، إذ يمكن أن تحدث الآثار طويلة الأجل لتغير المناخ تدريجياً أو بشكل مفاجئ عند بلوغ مستويات معينة. ويجب أن تكون عملية التكيف مع تغير المناخ متكاملة ومرنة، وأن توضع بما يتلاءم مع السياق المحلي. ومن الأمور شديدة الأهمية بالنسبة لأنشطة التكيف في الزراعة، والغابات ومصايد الأسماك النظر إلى الفرص والمعوقات التي يواجهها السكان المحليون وتنوع النظم الزراعية التي يعتمدون عليها.

كذلك ينبغي النظر إلى الاستثمارات التي تُنفق لمعالجة تغير المناخ على أنها فرصة لزيادة دعم قطاعات الزراعة، والغابات ومصايد الأسماك، وهي القطاعات التي تدهورت في البلدان النامية خلال العقود الأخيرة.

ويقوم السكان المحليون – الذين هم المديرون الفعليون للأراضي – بدور رئيسي في تكيف قطاعات الزراعة، والغابات ومصايد الأسماك والنظم الغذائية مع تغير المناخ. ولا تقل عن ذلك في الأهمية السياسات العامة المتبعة والأطر القانونية المطبقة، والحوافز والخدمات التي تُقدم للمنتجين في الريف، مما يمكن أن يعزز ويقود عمليات التكيف ويربط المنتجين بالأسواق. فالسياسات الوطنية والإقليمية وقوانين إدارة الأراضي والمياه، واستخدام الموارد والحصول عليها، وصون البيئة، واستراتيجيات المعيشة، وتنمية المحاصيل، وتخطيط استخدام المياه، وحيازة الأرض، وإدارة المخاطر، والأمن الغذائي والتجارة، تنطوي كلها على إمكانات تؤثر على التكيف مع تغير المناخ. ولكي تنجح أنشطة التكيف مع تغير المناخ، لابد أن تحصل على الدعم والمساندة من مؤسسات قوية لها مسؤوليات محددة بوضوح ومنسقة بعناية.

ومفهوم التكيف مع تغير المناخ ليس جديداً على المزارعين، وسكان الغابات والصيادين. ومع ذلك، فإن الحاجة إلى زيادة الإنتاج في الوقت الحاضر تمثل تحديات جديدة عندما تقترن بسرعة وضخامة التغيرات المناخية المتوقعة. وقد لا تكون طرق المواجهة التقليدية كافية لضمان التكيف في المدى المتوسط والمدى البعيد. ومن اللازم تعزيز جهود التكيف في قطاعات الزراعة، والغابات ومصايد الأسماك بجهود قوية في مجالات البحوث، وكثيراً ما ينطوي ذلك على تغيرات جوهرية في الممارسات قد يستغرق تنفيذها بعض الوقت أو تكون المنافع المترتبة عليها بطيئة.

التخفيف من حدة تغير المناخ في قطاعات الزراعة

لن يكون من الممكن تحقيق الهدف العالمي للتخفيف من حدة تغير المناخ، ما لم تساهم قطاعات الزراعة، والغابات ومصايد الأسماك مساهمة جوهرية في تلك العملية. فالزراعة والغابات والقطاعات الأخرى المتصلة باستخدام الأراضي مسؤولة عن نحو ثُلث غازات الاحتباس الحراري المنبعثة نتيجة للأنشطة البشرية على المستوى العالمي. ومع ذلك، فإن المحيطات، والبحيرات، والغابات والأراضي الزراعية تحجز أيضاً وتختزن كميات كبيرة من الكربون. وبالتالي فإنها تساهم في التخفيف من حدة تغير المناخ.

ففي كثير من الحالات، تكون الزراعة هي المحرك الرئيسي لإزالة الغابات، مما يدل على وجود علاقة وثيقة بين استخدام الأراضي في القطاعات المختلفة. وبناءً على استعراض Stern في سنة (2006)، فإن الحد من إزالة الغابات والحد من تدهورها يمكن أن يكون من أنجع طرق التخفيف من حدة تغير المناخ. فبالإضافة إلى حماية "الغابات الزرقاء" الموجودة بالمحيطات وتحسينها وإعادتها إلى حالتها السابقة (أي بقايا الأعشاب البحرية، والطحالب الدقيقة، وأشجار القِرم (المانغروف)، والبحيرات المالحة والحشائش البحرية)، قد يساهم ذلك أيضاً في التخفيف من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري.

والغابات القائمة والممارسات والتدابير الزراعية المتبعة تتيح بالفعل فرصاً للتخفيف من حدة تغير المناخ. إذ يمكن خفض الانبعاثات باتباع ممارسات أفضل للإدارة وطرق أفضل لإدارة الكربون وتدفق النيتروجين. ويمكن تجنب صدور الانبعاثات أو عزلها لو أننا استطعنا تحسين كفاءة استخدام الطاقة في الزراعة. وبالإضافة إلى ذلك، يمكن في بعض الحالات

الشكل 1 - إمكانيات الزراعة في التخفيف من آثار تغير المناخ، الملحق الأول (البلدان المتقدمة) خارج الملحق الأول (البلدان النامية)

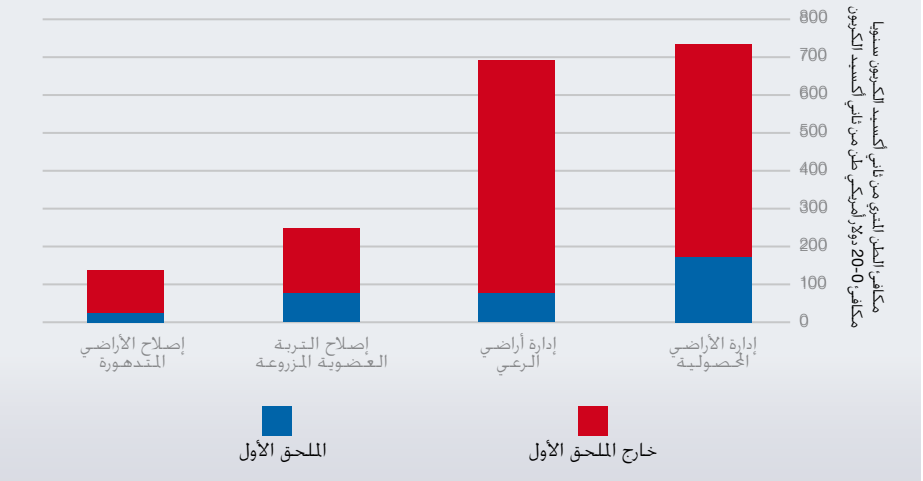

المصدر Smith et al., 2008

إحلال الوقود الحيوي المستخلص من الأخشاب والخامات والمخلفات الزراعية، والطحالب ومخلفات الأسماك محل الوقود الأحفوري المستخدم في الإنتاج الزراعي. ويمكن لأنشطة صون الغابات أن تساعد في تلافي انبعاثات الكربون.

ويمكن التخلص من غازات الاحتباس الحراري عن طريق امتصاصها من الغلاف الجوي بواسطة البالوعات. ففي قطاع الغابات، يمكن لأنشطة مثل زراعة الغابات، أو إعادة زراعتها وتجديد الغابات المتدهورة أن تزيد من امتصاص الكربون من الغلاف الجوي وتثبيته في الكتلة الحيوية النباتية، والجذور والتربة. ويمكن للإدارة المستدامة للغابات أن تساعد على الإبقاء على الكربون في الغابات. كذلك، يمكن لامتصاص الكربون وتثبيته في الأراضي المحصولية وأراضي المراعي، كما يمكن للزراعة المختلطة بالغابات أن تساهم مساهمة كبيرة في الحد من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري. وطبقاً للاتفاقية الدولية لوقاية النباتات (IPCC)، فإن نسبة 89 في المائة من إمكانات الزراعة على التخفيف من الانبعاثات من الناحية التقنية تكمن في امتصاص الكربون في التربة والكتلة الحيوية من خلال معاملات الإدارة المختلفة، مثل تحسين إدارة الأراضي المحصولية وأراضي الرعي، والزراعة المختلطة بالغابات وإحياء الأراضي المتدهورة. وعلى سبيل المثال، يمكن زيادة الكربون في التربة بتقليل عمليات العزيق أو الاستغناء عنها بالإضافة إلى تنويع الأنماط المحصولية وزيادة تغطية التربة.

وعلى الرغم من وجود تكنولوجيات وممارسات مناسبة للتخفيف من الانبعاثات، فمن اللازم إجراء المزيد من البحوث لاستنباط تكنولوجيات تشمل نطاقاً أوسع من النظم الزراعية والمناطق الزراعية الإيكولوجية. وبالإضافة إلى ذلك، فمن اللازم استنباط منهجيات بسيطة ودقيقة ويمكن التحقق من جدواها لقياس التغيرات في مخزونات الكربون والإفادة عنها خاصة في إطار رصد الالتزامات والسماح بتطوير آليات فعالة لتمويل الكربون.

ويكمن التحدي في تصميم آليات للتمويل لتعويض الخدمات البيئية عموماً وخدمات التخفيف من حدة التغيرات المناخية، وخصوصاً تلك التي يقدمها أصحاب الحيازات الزراعية أو الحراجية الصغيرة. ومن اللازم أن تتضمن آليات التمويل تقديم حوافز من أجل توفير خدمات النظام الإيكولوجي والإبقاء عليها، مثل حماية مستجمعات المياه، وامتصاص الكربون، وحماية التنوع البيولوجي، مع تشجيع المزارعين في نفس الوقت على تحسين تقنيات الإنتاج المحصولي والحيواني من أجل زيادة إنتاجيتهم.

الشكل 2 - التوقعات الخاصة بإنتاج الإيثانول والديزل الحيوي على المستوى العالمي، 2005-2018

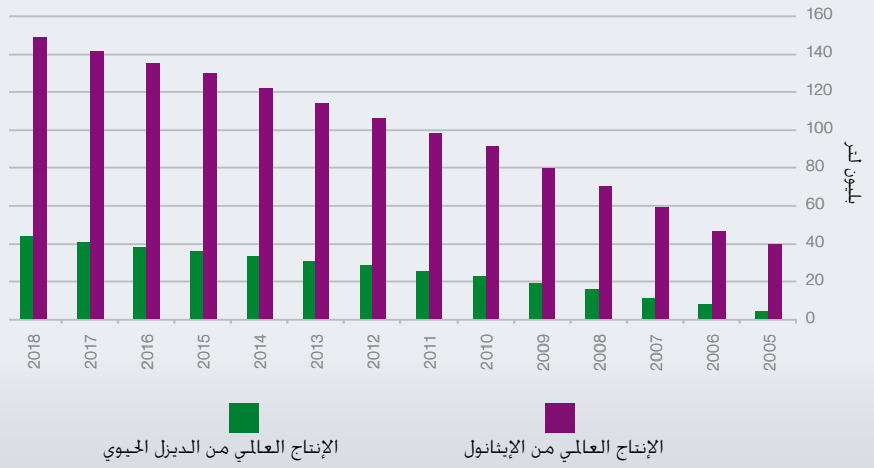

المصدر: OECD-FAO Agricultural Outlook 2018-2009

الطاقة الحيوية

تشير التقديرات إلى أن ما بين ملياري وثلاثة مليارات نسمة يعتمدون على موارد الطاقة غير المستدامة المستمدة من الكتلة الحيوية، وأن 1,6 مليار نسمة، معظمهم من الفقراء، يفتقرون إلى خدمات الطاقة المستدامة. وهذا الوضع يساعد على ترسيخ الفقر وانعدام الأمن الغذائي. والسياسات والبرامج الوطنية التي تستهدف توسيع نطاق خدمات الطاقة لفقراء الريف سوف تساعد كثيراً على تعزيز التنمية المستدامة وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

ويمكن أن يأتي تطوير الطاقة الحيوية باستثمارات جديدة في القطاع الزراعي ويوفر أسواقاً وفرصاً للعمل لنحو 2,5 مليار نسمة يعتمدون على الزراعة، ويمثلون معظم فقراء الريف البالغ عددهم 900 مليون نسمة. وإذا أمكن إدارة تطوير الطاقة الحيوية بالشكل المناسب وتوجيهها بما يعود بالفائدة على المحتاجين، فإن ذلك يمكن أيضاً أن يساهم في تحسين مرافق البنية التحتية ويساعد على الوصول إلى الأسواق في المناطق الريفية.

والتقديرات الخاصة بإمكانات الحد من آثار تغير المناخ باستخدام الطاقة الحيوية ينبغي أن تأخذ في الاعتبار الأمن الغذائي ومدى توافر الموارد. فمن اللازم وضع معايير للاستدامة لضمان الإدارة المستدامة للتربة والمياه، وحماية التنوع البيولوجي ومناطق المحميات الطبيعية. وفي نفس الوقت، يجب ضمان حقوق ومعيشة السكان المحليين. ويمكن أن يؤدي تحسين نظم استخدام الطاقة في المنازل إلى التقليل كثيراً من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري بتكلفة قليلة نسبياً.

ولقد كان تأثير إنتاج الوقود الحيوي من حيث التخفيف من آثار تغير المناخ متفاوتاً حتى الآن، لأن التخفيف من هذه الانبعاثات يختلف كثيراً بين أنواع الوقود الحيوي السائلة، والخامات المستخدمة، والموقع والأساليب التكنولوجية المستخدمة في الإنتاج. ومع ذلك، ففي جميع الحالات سيكون الحد من الانبعاثات محدوداً، بل إنها قد تزداد إذا أدى إنتاج الوقود الحيوي السائل إلى الإسراع بتحويل الغابات أو المراعي إلى أراض محصولية.

وعلى الجانب الآخر، أحدثت الزيادة في إنتاج الوقود الحيوي السائل بالفعل آثاراً كبيرة على أسواق المنتجات الزراعية والأمن الغذائي. فقد كان الوقود الحيوي السائل أكبر مصدر للطلب الجديد على السلع الزراعية الأساسية في السنوات الأخيرة، وهكذا، يكون إنتاج الوقود الحيوي قد ساهم في إحداث الزيادة الحادة التي حدثت أخيراً في أسعار السلع الأساسية الزراعية وفي توقع بقاء الأسعار في المستقبل أعلى مما كان من الممكن أن تكون عليه في حالة عدم التوسع في إنتاج الوقود الحيوي. ومن المتوقع أن يكون الطلب على المواد الخام الزراعية المستخدمة في إنتاج أنواع الوقود الحيوي السائل من العوامل المهمة في أسواق السلع الزراعية خلال العقد المقبل وربما لفترة أطول من ذلك.

ويعتمد تأثير إنتاج الوقود الحيوي السائل بدرجة كبيرة على مكان وكيفية إنتاجه. ويمكن للتكنولوجيات المبتكرة – بما في ذلك تكنولوجيات الجيل الثاني – وأنواع الوقود الحيوي القائمة على المياه، وتشجيع طرق الإنتاج المستدامة والتكامل بين نظم الغذاء ونظم الطاقة، أن تخفف كثيراً من الآثار السلبية وتشجع على تحقيق منافع أكبر على جميع المستويات. وهناك حاجة إلى إجراء بحوث لتحديد أفضل الخيارات وتبادل الخبرات والمعارف بشأن تكنولوجيات إنتاج الوقود الحيوي لكي تعم المنفعة على الجميع.

الخلاصة

إن التحديات المترابطة المرتبطة بتحقيق الأمن الغذائي العالمي، والتكيف مع تغير المناخ وتخفيف آثاره، وتلبية الطلب المتزايد على الطاقة لا يمكن التصدي لها كل على حدة. وتتيح قوة الدفع الحالية للاستثمار في تحسين السياسات والمؤسسات والتكنولوجيات الزراعية لتحقيق الأمن الغذائي والأهداف الخاصة بتوفير الطاقة، فرصة فريدة لإدماج إجراءات التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه في صلب العمل الزراعي. وفي نفس الوقت، فإن أي برنامج خاص بتغير المناخ من اللازم أن يعترف ويثمّن المساهمات التي يمكن أن تقدمها الزراعة للتكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره من خلال خيارات تضمن أيضاً مساهمتها في تحقيق الأمن الغذائي العالمي وتحقيق التنمية بصفة عامة.

اعتبارات السياسات العامة المنبثقة عن المنتدى الرفيع المستوى الذي نظمته منظمة الأغذية والزراعة بشأن كيفية إطعام العالم في 2050 (روما، 13-12 أكتوبر/تشرين الأول 2009)

- تواجه الموارد الطبيعية معوقات وتحديات تكتنف تغذية سكان العالم الذين لا يكف عددهم عن الزيادة. وهناك مفاضلات لحل البعض منها. وعلى سبيل المثال، فإن التوسع في إنتاج الوقود الحيوي لحل مشكلة الطاقة قد يؤدي إلى تفاقم مشكلة انعدام الأمن الغذائي إذا لم يتم التعامل معها بالشكل المناسب.

- اتفق المنتدى على أن الأمن الغذائي ينبغي أن يأتي في المقدمة. إذ تستطيع الحكومات أن تنظر في تقييد التوسع في إنتاج الوقود الحيوي من خلال إصدار القواعد والتنظيمات الخاصة باستخدام الأراضي. وهناك علاقات متداخلة بين الزراعة والطاقة، إذ تتأثر الزراعة بعدم توافر كميات الطاقة المتاحة لها، كما تتأثر بمستوى أسعار الطاقة وسرعة تقلبها. ويمكن أن تساعد الآليات الكفيلة بالحد من تقلب أسعار الطاقة في وضع التخطيط المنطقي.

- وترتيباً على ذلك، اعترف فريق الخبراء بأن زيادة الإنتاجية قد تأتي على حساب الاستدامة. وليس مما يبعث على الدهشة أن بعض المشاركين في المنتدى تساءلوا عما إذا كان المجتمع الدولي لديه من المعارف ما يمكّنه من تغذية العالم بشكل مستدام.

- كان من الموضوعات التي ترددت بقوة أثناء المنتدى الافتقار إلى سياسات متكاملة بين القطاعات (مثل الزراعة، والغابات والطاقة) وعدم وجود تجانس بين السياسات التي توضع على المستوى الدولي والسياسات التي توضع على المستويين الوطني والمحلي.

- اعترف فريق الخبراء بأن التنوع المحصولي يوفر السبل الكفيلة بتكيف المحاصيل مع تغير المناخ. وأكد الخبراء أن مؤتمر تغير المناخ المزمع عقده في كوبنهاجن ينبغي أن يسلّم بأن الجهود المبذولة لتكيف المحاصيل، بما في ذلك صون التنوع البيولوجي واستخدامه في برامج تربية النباتات، تمثل جزءاً أساسياً من الجهود الشاملة من أجل التكيف مع تغير المناخ.

- كان هناك رأي مؤداه أن المحاصيل الثانوية وغير المستغلة بالكامل يمكن تنميتها بحيث تصبح أكثر قيمة في الظروف المناخية المقبلة وخصوصاً بالنسبة للفقراء، وأنه يمكن الاستفادة من التنوع البيولوجي ليس فقط في زيادة الإنتاج بل وكذلك في تحسين القيمة التغذوية للمنتجات الغذائية. فكمية المواد الغذائية المنتَجة مهمة، شأنها شأن جودتها وخصوصاً في نظر السكان الأغنى والأكثر تعليماً في المستقبل.

التحدي

أبرزت أزمة الغذاء العالمية التي حدثت مؤخراً قضية الأمن الغذائي البالغة الأهمية، وهشاشة النظام الغذائي العالمي، وكذلك الحاجة إلى توسيع قدرة الإنتاج الزراعي في البلدان المتقدمة والنامية سواء بسواء على تلبية الطلب على الغذاء حالياً ومستقبلاً. ولهذا التحدي عنصران هما: ضمان الأمن الغذائي والتغذوي لمليار جائع في عالم اليوم والتمتع بالقدرة على توفير الغذاء لسكان العالم الذين سيصل عددهم إلى 9,1 مليار نسمة بحلول عام 2050.

وثمة قضية أساسية تتمثل في كيفية تشكيل وتصميم الدعم الذي يُقدّم للمزارعين في البلدان المتقدمة والنامية مع الإقلال إلى أدنى حد من التشوهات التي تلحق بالأسواق العالمية والتي يمكن أن تكون ضارة للبلدان النامية، والعمل في الوقت نفسه على تحقيق كفاية الإمدادات الغذائية العالمية، والأمن الغذائي لناقصي التغذية، والحد من الفقر، وتوفير حوافز للنمو من أجل المزارعين، لا سيما صغارهم، في بلدان العجز الغذائي ذات الدخل المنخفض.

وتقدم البلدان المتقدمة دعماً للمزارعين لزيادة دخل المزرعة، والحد من تقلُّب الدخل، وتحسين قدرة القطاع الزراعي على المنافسة، والوقاية من الكوارث الطبيعية، وتوفير غذاء مأمون وجيد. ويمكن أن تتسبب سياسات الدعم الزراعي للإنتاج المحلي في تشوهات في أسواق العالم، من قبيل انخفاض الأسعار العالمية، وتضاؤل الطلب على الواردات، وتقييد الوصول إلى الأسواق، والتسبب في إيجاد مثبطات للإنتاج الزراعي في البلدان النامية على المدى الطويل.

القضايا الأساسية

الدعم المنفصل

بينما كانت قيمة الدعم الإجمالي المقدم من منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي للزراعة مستقرة بمرور الوقت، فقد أدت الإصلاحات الدورية التي حدثت منذ بداية جولة أوروغواي إلى تغيير القيمة الترجيحية النسبية للأدوات المختلفة على صعيد السياسات، بحيث زاد الاعتماد على ما يطلق عليه اسم الدعم المنفصل وفقاً لأحكام منظمة التجارة العالمية. فالمدفوعات المستندة إلى المنطقة والاستحقاقات التاريخية وقيود المدخلات ومجموع الدخل الزراعي التاريخي تعد "منفصلة" عن قرارات الإنتاج الحالية ومن ثم فإن أثرها يعتبر أقل على الإنتاج والتجارة.

وتشمل السياسات المنفصلة ليس فحسب تقديم الدعم لتنحيات الأراضي جانباً، بل أيضاً تقديم الدعم أيضاً للتكنولوجيا ولمهارات رأس المال البشري الزراعي، والحوافز التي تشجع على إبقاء الأراضي المنحاة جانباً جاهزة للإنتاج وفي حالة قابلة للاستدامة بيئياً وغير ذلك من السياسات المماثلة، ومن الممكن أن تكون بديلاً عن الاحتياطيات السلعية المادية. ومن الممكن إدخال الأراضي المنتجة المنحاة جانباً في الإنتاج الفعلي في البلدان ذات الدخل المرتفع في غضون فترة تتراوح من 6 إلى 10 أشهر (والاستجابة التي حدثت مؤخراً على جانب العرض هي دليل على ذلك)، بحيث توفّر احتياطياً قوياً لأي حالات نقص في الأغذية، بينما لا تشوه في الوقت نفسه الأسواق العالمية الحالية بواسطة الإنتاج المفرط.

تزايد الدعم ذي الصلة بالتأمين

مع تحوُّل الدعم الزراعي المقدم من منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي من التدابير المستندة إلى السلع إلى التدابير المنفصلة، أصبح الدخل الزراعي أكثر تبايناً، ويتزايد الاعتماد على شبكات أمان عامة على شكل تدابير للتخفيف من المخاطر من قبيل تأمين الإيرادات أو التأمين المتعلق بالأحوال الجوية لتوفير الحماية. وبينما يتوافر في بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي تأمين خاص بشأن معظم المخاطر الزراعية، فإن دعم التأمين العام، في بعض الحالات، يزاحم عادة القطاع التأميني الخاص، وقد يتسبب في وجود مثبطات لزيادة أنشطة الإنتاج المحفوفة بمخاطر أكبر مما يمكن أن يصبح عاملاً مشوهاً للأسواق.

ولكي تكون نظم التأمين المدعومة حكومياً غير تشويهية للأسواق، فإنها يجب أن تتناول حالات فشل الأسواق من قبيل الظواهر الجوية التي يصعب إلى حد كبير التنبؤ بها وتقل احتمالات حدوثها ولكنها تتسبب في ضرر كبير، وهي ظواهر لا يوجد عادة تأمين ضدها من جانب القطاع الخاص، وهو أمر يمكن أن يكون مدمراً بالنسبة للمزارعين. أما المخاطر الأخرى "العادية بدرجة أكبر" فمن الممكن أن تتعامل معها السوق الخاصة ويتعامل معها المزارعون أنفسهم، عن طريق طائفة متنوعة من الأدوات، من بينها تأمين الرقم القياسي، والأدوات المالية الحديثة لإدارة المخاطر، وغير ذلك.

الوصول إلى الأسواق في بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي

تتسبب سياسات الحدود التي تقيِّد وصول السلع من بلدان ثالثة إلى الأسواق في تشويه التجارة. وتأخذ تقييدات الوصول إلى الأسواق شكل حواجز جمركية وطائفة واسعة من التدابير غير الجمركية. وتؤدي هذه التقييدات إلى تشويه التجارة والإنتاج من خلال آثارها الحمائية على المنتجين المحليين. وما زالت الصادرات من البلدان النامية تواجه حواجز استيراد عالية، باستثناء البلدان التي تستفيد من الوصول إلى الأسواق بتعريفة جمركية ميزة. ويتضح من التحليلات أن تقييدات الوصول إلى الأسواق تتباين تبايناً

واسعاً بين البلدان، وتؤثر تأثيراً سلبياً كبيراً على زهاء 30 بلداً نامياً. وفي البلدان الغنية، تتركز تلك التقييدات في قطاعات اللحوم ومنتجات الألبان والسكر والتبغ. وعلى ما يبدو فإن التعريفات العالية على المنتجات الغذائية للمناطق المعتدلة والتعريفات المنخفضة على المنتجات الاستوائية تشكل نمطاً معتاداً من أنماط الحماية في مرحلة ما بعد جولة أوروغواي في العديد من البلدان المتقدمة. وما زال تصاعد التعريفات الجمركية كبير الحجم وقد يكون له آثار ضخمة على تنمية الصناعة الزراعية في البلدان النامية. ويمكن أن تشهد التجارة الزراعية للبلدان النامية توسعاً كبيراً إن ما سمحت بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بزيادة الوصول إلى أسواقها وقللت من إعاناتها الزراعية المحلية ومن تعريفات الاستيراد.

إجراءات التصدير

ولإعانات التصدير أثر تشويهي لأنها توفر حوافز للإنتاج، ويؤدي تصدير إنتاج فائض عادة إلى خفض الأسعار العالمية. وعلى مدى الزمن، فإن الأثر التضافري لتدابير إعانات التصدير والدعم المحلي التي تطبقها بلدان التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي على هذه السلع ربما يكون قد أسهم في خفض إنتاج البلدان النامية ذاتها، وتصاعد الاعتماد على الواردات المتزايدة، وتغير أنماط الاستهلاك.

وتسمح القروض الائتمانية التصديرية للمشترين الأجانب بتأجيل السداد في ظل شروط أفضل مما تتيحه المؤسسات المالية. ومن بين المبررات المطروحة لاستخدام هذه القروض هو أن البلد المتلقي يعاني من عوائق في السيولة ومن ثم فإن استخدامها قد يعزز من التجارة لا أن يشوهها. إلا أنه يبدو من الناحية العملية أن البلدان الأشد فقراً قد تلقت حصة صغيرة فحسب من القروض الائتمانية التصديرية المتاحة.

كما أن المعونة الغذائية يمكن أن تشوه التجارة إذا لم تكن هناك "إضافة استهلاكية". وتعتبر المعونة الغذائية الطارئة إضافية تماماً بالنظر إلى أن المتلقين لا يتمتعون بالقدرة على الحصول على الأغذية الإضافية اللازمة. أما المعونة الغذائية غير الطارئة فإنها تتسم بدرجات متفاوتة من الإضافة وبالتالي بآثار تشويهية.

دعم الزراعة أثناء التنمية

لقد كان هدف التحوّل عن الهياكل الزراعية المنخفضة الدخل والاقتصادات الريفية إلى اقتصادات متطورة ومستندة إلى الصناعة هو الذي يقف وراء السياسات الزراعية في البلدان النامية عموماً. وفي المراحل الأولى من هذا التحوُّل، كانت السياسات المعتمدة ترمي عادة إلى إبقاء أسعار الأغذية وإبقاء الأجور بالتالي منخفضة. وكان تأثير هذه السياسات بوجه عام، مقيساً بالمعدلات الاسمية للمساعدة، هو إلى حد كبير فرض ضريبة على المنتجين الزراعيين (هي المعدلات الاسمية السلبية للمساعدة) (الشكل 2). وبصفة عامة، واجهت القطاعات الزراعية في كثير من البلدان النامية حَيِّزات سلبية على صعيد السياسات، ومعدلات نمو منخفضة، ومعدلات فقر مرتفعة، مما أسفر عن زيادة الاعتماد على الواردات الغذائية.

وفي مراحل التحوُّل الأخيرة، أي عندما يزيد متوسط الدخل (على مستوى دخل فردي قدره 8 000 دولار أمريكي أو أكثر من ذلك)،

الشكل 1: الدعم الزراعي المقدم من منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي في الفترة 1986-2007

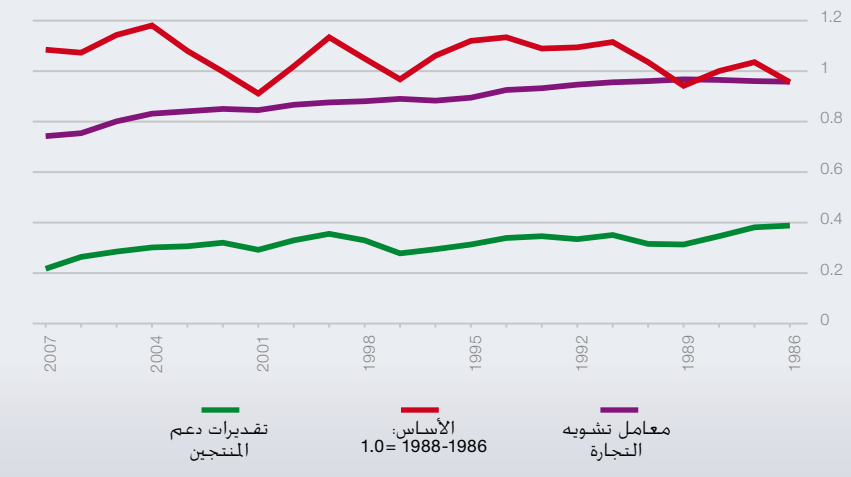

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة

بعض الحقائق الأساسية

- **لقد كانت القيمة النقدية لمجموع الدعم المقدم من منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي للزراعة مستقرة تقريباً على مدى الزمن، على الرغم من الإصلاحات الدورية التي حدثت منذ بداية جولة أوروغواي. فوفقاً لبيانات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، وخلال الفترة من 1986-1987 إلى 2005-2007، انخفضت نسبة دعم المنتجين إلى قيمة الإنتاج من 40 إلى 29 في المائة. ونتيجة لذلك، انخفض المعامل التجميعي لتشويه التجارة في ما يتعلق بالدعم الزراعي المقدم من منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي من 0.96 في عام 1986 إلى 0.74 في عام 2007 (الشكل 1).**

- **تغيَّرت بمرور الوقت البيئة العالمية التي تُطبَّق في ظلها سياسات الدعم الخاصة بمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، من عرض زائد متوطن وأسعار سلعية حقيقية آخذة في الهبوط إلى أسعار آخذة في الارتفاع على الرغم من تباطؤ نمو الطلب.**

- **وتشير التقديرات إلى أن ارتفاع الطلب على الطاقة الحيوية هو الذي يقف وراء نسبة 30 في المائة من الزيادة في المتوسط الترجيحي لأسعار الحبوب بين عامي 2000 و2007. ورغم أن أسعار الأغذية قد انخفضت منذ أن بلغت ذروتها عام 2008، فإن من المنتظر أن تظل أعلى من المعايير التاريخية.**

وتهبط حصة المزارعين في مجموع العمالة، يبدو أن سياسات الدعم الزراعي في البلدان النامية تصبح إيجابية مع تزايد المعدلات الاسمية للمساعدة و هبوط حصة الزراعة في الاقتصاد وتزايد متوسط الدخل الزراعي والدخل الكلي (الشكل 2).

على أن هناك اتفاقاً متزايداً اليوم بأن النمو الزراعي هو عنصر أساسي في توسع الاقتصاد برمته. كما أن هناك دلائل عملية على أن نمو الناتج المحلي الإجمالي المتأتي من الزراعة هو أشد فعالية في تخفيف حدة الفقر من النمو الناجم عن القطاعات غير الزراعية. وأدى ذلك إلى تحفيز تحول في السياسات الداعمة للزراعة، ولاسيما لقطاع أصحاب الحيازات الصغيرة، والأنشطة المرتبطة بها. ومن الأمثلة على ذلك مبادرة لاكويلا للأمن الغذائي التي أطلقتها مجموعة الثمانية (يوليو/تموز 2009).

الشكل 2 - متوسط المعدلات الإسمية للمساعدة المقدمة للمنتجين الزراعيين هو دالة للدخل الفردي في البلد.

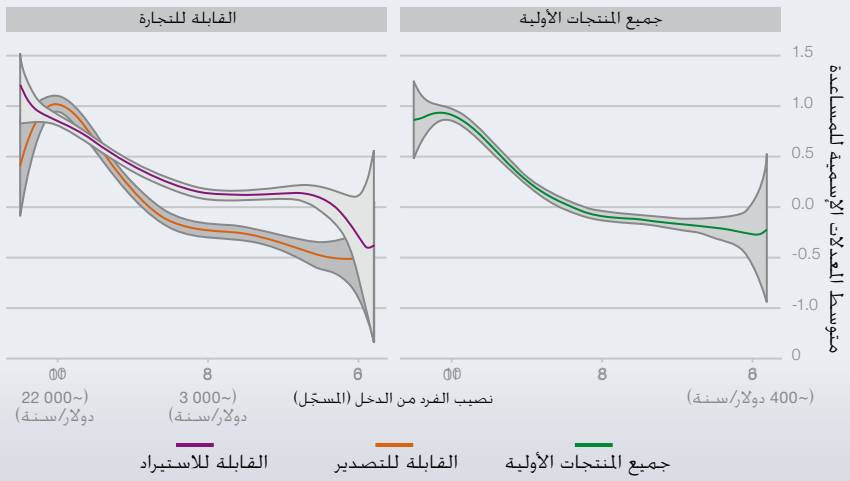

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة

السياسة التجارية في البلدان النامية

تتدرج السياسات التجارية في البلدان النامية من فرض تعريفات جمركية منخفضة جداً في البلدان ذات الدخل المنخفض إلى فرض تعريفات جمركية متوسطة ومرتفعة في بعض البلدان النامية المتوسطة الدخل. وينبغي أن تكون السياسات التجارية مكمّلة للسياسات والاستراتيجيات الاستثمارية المحلية. وعلى هذا فإن حيّز السياسات، مثلاً على شكل مرونة تدابير الحدود، كأحكام المنتجات الخاصة لمراعاة "فجوات التنمية"، يلزم تبريره من حيث القدرة على دعم الاستثمارات المحلية، أو المزارعين ذوي الحيازات الصغيرة.

وقد أجرت بلدان نامية كثيرة إصلاحات اقتصادية كبرى منذ ثمانينيات القرن العشرين، من بينها إنهاء ضرائب الصادرات الزراعية تدريجياً، والحد من حماية التصنيع التحويلي، والسماح للأسواق بأن تحدد قيمة عملتها. ولكن تشوه الإنتاج، ولاسيما في أسواق عوامل الإنتاج في العديد من القطاعات الزراعية، ما يزال واسعا. ومن الواجب دمج سياسات التجارة على نحو تُسهم فيه في تحقيق الأهداف الأساسية للحد من الفقر وإرساء التنمية المستدامة لمصلحة الفقراء والمحرومين من الأمن الغذائي. كما يجب أن تدعم هذه السياسات النمو العادل، وتعزز التنمية البشرية، وتكفل الإدارة الصحيحة للموارد الطبيعية وحماية البيئة.

إعانات المدخلات

من الممكن أن تؤدي إعانات المدخلات، إذا استُخدمت استخداماً فعالاً، دوراً هاماً في التنمية الزراعية، وأن تحفّز الإنتاج الغذائي، وتزيد من الدخول الزراعية، وتعزز الأمن الغذائي والتغذوي. على أن هناك مخاطر من حيث التصميم والتنفيذ الباهظي التكلفة وغير الفعالين باستخدام موارد شحيحة، وتبعاً للظروف المحلية، تحقق إعانات المدخلات أقصى درجات فعاليتها في تعزيز الإنتاج واستحداث تأثيرات مضاعفة للنمو في ما يتعلق بالأغذية الأساسية، وبخاصة في البلدان ذات الأسواق غير الكاملة أو التي لا توجد فيها أسواق. وقد تقتضي وجود سياسات استثمارية تكميلية. وقد عانت إعانات المدخلات في الماضي من أوجه ضعف في التصميم والتنفيذ

- **لا تتأثر البلدان النامية والأسر المعيشية بطريقة موحدة بالتشوهات التجارية الناجمة عن السياسات التي تتبعها منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي وذلك بسبب الأفضليات التجارية الانتقائية لبعض البلدان واختلاف الواردات الصافية أو المواقف التصديرية بين البلدان وكذلك بين الأسر المعيشية المختلفة (الريفية، الحضرية) ضمن البلد ذاته.**
- **وبالنسبة للبلدان النامية، فإن هبوط الاستثمارات الزراعية على مدى العقدين الماضيين الذي يرجع في جانب منه إلى انخفاض الأسعار، بالترافق مع إلغاء خدمات الدعم (الائتمان والتسويق والمساعدة بالمدخلات، وما إلى ذلك)، قد خلّف أثراً سلبياً على النمو الزراعي (وفي بعض الحالات إلى انخفاض فوري في الإنتاج والغلات والنوعية). وقاد ذلك إلى انخفاضات حادة في الدخول الزراعية وتصاعد معدلات الفقر الريفي.**

في بعض الأقاليم. وربما تدعو الحاجة إلى زيادة التشديد على تطوير البنية الأساسية للإمداد بالمدخلات وتوفير إمكانية الحصول عليها، وذلك كجزء من استراتيجية استثمارية طويلة الأجل.

شبكات الأمان لأصحاب الحيازات الصغيرة

تتعرض الزراعة في البلدان النامية لمخاطر طبيعية وسوقية مختلفة تعرضاً أكبر بكثير مما تتعرض له الزراعة في البلدان الأخرى. وبالنظر إلى عدم وجود أدوات أخرى وشبكات أمان، يُنفق قدر كبير من مدخرات صغار المنتجين في البلدان النامية على تأمين النفس. وعلاوة على ذلك، كثيراً ما تصبح تلك البلدان محصورة في أنشطة إنتاج منخفضة العائد ولكنها منخفضة المخاطر. والسياسات الرامية إلى الحد من المخاطر التي يواجهها المزارعون ذوو الدخل المنخفض وإلى مساعدة هؤلاء المنتجين على التكيُّف مع الهزات السلبية يمكن أن تكون فعالة في إطلاق إمكانات مدخراتهم وفي انتشالهم من براثن الفقر. وبالإضافة إلى ذلك فإن السياسات العامة يجب أن تشتمل أيضاً على شبكات أمان لمجابهة المخاطر المحدقة بالأمن الغذائي والتغذوي، ومدفوعات للمزارعين مقابل الخدمات البيئية. ومن الممكن أن تكون شبكات الأمان المستندة إلى الأسواق، بما يشمل التأمين الطقسي المستند إلى مؤشرات معتمدة، مكملات مفيدة لتدابير الدعم المحلي الأخرى ذات الصلة. وتشمل أمثلة التدابير التي تقلل من المخاطر المتعلقة بالدخل والأسعار وعدم اليقين الاستثمار في البنية الأساسية للمعلومات لتمكين الأسواق التأمينية، ونظم معلومات الأسواق لتحسين شفافية الأسواق وتيسير تبادل المعلومات، والقوانين الواضحة والمستقرة والأطر القانونية، والتأمين الموجّه وشبكات الأمان ضد حالات فشل المحاصيل وحالات الجفاف وغيرها من الكوارث.

إدارة الأزمات الغذائية العالمية

تدل الأحداث الأخيرة على أن هناك حاجة إلى إرساء آليات أمان عالمية إزاء الأزمات الغذائية الناجمة عن الصدمات الاقتصادية. ومن بين هذه الآليات المحتملة إقامة نظام رد فعل مبكر مصمم لإحياء الإنتاج الغذائي ولاسيما في بلدان العجز الغذائي ذات الدخل المنخفض، وذلك بالاستناد إلى الآليات القائمة بالفعل الخاصة بالكوارث الطبيعية أو أزمات النزاعات. ويمكن أن تُعنى آلية أخرى بمسألة قلة تمويل تجارة الاستيراد خلال فترات أسعار الأغذية العالية. وثمة حاجة إلى استراتيجيات ومؤسسات لضمان الوصول المناسب للبلدان المستوردة الصافية للأغذية إلى الإمدادات في أوقات الأزمات.

أسئلة بشأن السياسات

يتمثل تحدٍ أساسي أمام واضعي السياسات في كيفية تشكيل وتصميم الدعم الذي يُقدَّم للمزارعين في كل من البلدان المتقدمة والبلدان النامية لبلوغ أهدافها الوطنية المستقلة بدون إلحاق الضرر بالمزارعين في البلدان الثالثة، مع تعزيز كفاية الغذاء العالمية والأمن الغذائي في الوقت نفسه، والإقلال إلى أدنى حد من التشوهات التجارية والسوقية.

- ما هي أنواع إجراءات الدعم التي يمكن استخدامها لضمان أن يزيد المزارعون الذين يواصلون القيام بالأنشطة الريفية من إنتاجيتهم وإنتاجهم الزراعيين لتلبية التحديات الاقتصادية المقبلة؟ وما هي أنواع الدعم غير التشويهي التي يمكن أن تكون مناسبة في البلدان النامية والبلدان المتقدمة؟ وهل يتطلب المزارعون من أصحاب الحيازات الصغيرة في البلدان النامية دعماً مخصوصاً في الآجال القصيرة والمتوسطة والطويلة لتعزيز قدرتهم الإنتاجية والتنافسية؟

- هل يمكن التوسُّع في الفصل في سياسات الدعم التي تتبعها منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي توسعاً أكثر توازناً في ما بين بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي وفي ما يتعلق بجميع السلع الزراعية؟ وهل يمكن ربط السياسات المنفصلة بالإبقاء على "احتياطيات" للإنتاج الزراعي في البلدان المرتفعة الدخل؟

- بالنظر إلى استمرار ارتفاع مستويات الدعم المقدّم إلى المزارعين في البلدان المتقدمة، هل يمكن أن تقدّم بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي تمويلاً تعويضياً من أجل الاستثمارات الزراعية أو التدابير الأخرى المعززة للنمو الزراعي إلى البلدان المنخفضة الدخل؟

- هل ينبغي أن تحد بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي من التعامل الغالب من جانب التأمين الزراعي المدعوم حكومياً مع المخاطر الزراعية المتطرفة التي لا يمكن التنبؤ بها والتي تتسبب في حالات فشل الأسواق، بينما تترك المخاطر الأخرى لكي يغطيها القطاع الخاص؟

- ما هي السمات المحتملة لصندوق رد فعل مبكر لمساعدة المزارعين في بلدان العجز الغذائي ذات الدخل المنخفض على إحياء إنتاجهم في حالات الأزمات الغذائية الناجمة عن الصدمات الاقتصادية؟

- ما هي أنواع المؤسسات والترتيبات التي يمكن أن تضمن الوصول المناسب للبلدان المستوردة الصافية للأغذية إلى الإمدادات في أوقات الأزمات؟

- هل يمكن استحداث آليات لأصحاب الحيازات الصغيرة للاستفادة من نظام الائتمانات للتعويض عن الكربون؟

أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى - إطلاق القدرة الكامنة

التحدي

بعد عقود من تدهور نصيب الفرد من إنتاج الأغذية، عاد الشعور بالتفاؤل إلى الظهور من جديد بشأن التوقعات الخاصة بأفريقيا والزراعة الأفريقية. فقد تجاوز النمو في الزراعة والاقتصاد ككل النمو السكاني في العديد من البلدان، وانحسرت النزاعات المسلحة، وبدأت القوة تدب في المؤسسات الإقليمية وشبه الإقليمية، وتحقق تقدم طيب في تحسين بيئة الأعمال. وهناك اتفاق واسع على أن الزراعة في أفريقيا لديها إمكانية هائلة للنمو بفضل الموارد الطبيعية الوفيرة، وهي الأراضي والمياه.

وقد تجاوبت الزراعة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى مع تحسن البيئة الاقتصادية الكلية، وتحسن الحوافز السعرية الذي تحقق نتيجة لعدة عوامل من بينها تخفيف "الأعباء الضريبية" على الزراعة، وارتفاع الأسعار العالمية. وقد تحسن المعدل السلبي للحماية بالنسبة لأفريقيا ككل من نحو ناقص 20 في المائة في الفترة 1975–1979 إلى أقل من ناقص 10 في المائة في النصف الأول من العقد الحالي، وإلى ما يقرب من الصفر في عام 2005. غير أن التوقعات الإيجابية بالنسبة للزراعة في أفريقيا لن تتحقق دون اتخاذ إجراءات منسقة وهادفة في مجال السياسات، وتوفير استثمارات ضخمة، وخصوصا إذا كان للنمو الزراعي أن يستمر وأن يسفر عن انخفاض ملموس في معدلات سوء التغذية والفقر.

وهناك الكثير من التحديات التي ينبغي التغلب عليها، بما في ذلك الفجوة في التكنولوجيا التي تزداد اتساعا، وضعف البنية التحتية، وانخفاض القدرة التقنية، وتضاؤل نمو أسواق مستلزمات الإنتاج والمنتجات وخدمات الأسواق المرتبطة بها، وبطء التقدم في تحقيق التكامل الإقليمي، وجوانب القصور في الحوكمة والمؤسسات في بعض البلدان، والنزاعات، والإصابات العالية بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) وانتشار هذا المرض هو وأمراض أخرى.

وتتمثل الإجراءات ذات الأولوية اللازمة لضمان انطلاق الزراعة والتنمية الريفية جنبا إلى جنب مع التخفيف من وطأة الفقر في تحسين القدرة على استحداث ونشر التكنولوجيات الزراعية المحسنة وصياغة السياسات الزراعية اللازمة لذلك، وتحسين فرص حصول المزارعين على المياه والمستلزمات الحديثة (البذور ذات النوعية العالية، والأسمدة وغيرها)، وإقامة البنية التحتية الريفية (الطرق، ومرافق التخزين وغير ذلك)، وربط المزارعين من أصحاب الحيازات الصغيرة بالأسواق، ومساعدتهم على التكيف مع الظروف الجديدة ليصبحوا أكثر قدرة على الإنتاج، وزيادة فرص العمل في الريف، والحد من المخاطر وحالات التعرض لها، خاصة مخاطر الأحداث المناخية ، والتقلبات السعرية، وزيادة إمكانيات الحصول على الائتمانات والأصول، واكتساب المهارات. وكل هذا سيحتاج إلى استثمارات من القطاعين العام والخاص على حد سواء.

القضايا

الموارد الطبيعية

على الرغم من إمدادات المياه الطبيعية الوفيرة على مستوى القارة، فإن هذه الوفرة ليست موزعة بالتساوي. ولم تستطع أفريقيا حتى الآن تكثيف إنتاجها الزراعي عن طريق الري وتحسين إدارة المياه (حصاد المياه وتخزينها). ويتم استغلال أقل من 4 في المائة من موارد المياه في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى واستخدام أقل من ربع المساحة الكلية للأراضي الصالحة لإنتاج المحاصيل بالاعتماد على مياه الأمطار. ويوجد لدى النظام الإيكولوجي الزراعي لإقليم السافانا الرطب إمكانية لزيادة إنتاج المحاصيل والثروة الحيوانية إذا أدير بصورة صحيحة، مع اتباع الدروس

مؤشر الإنتاج الزراعي (1960 = 100)

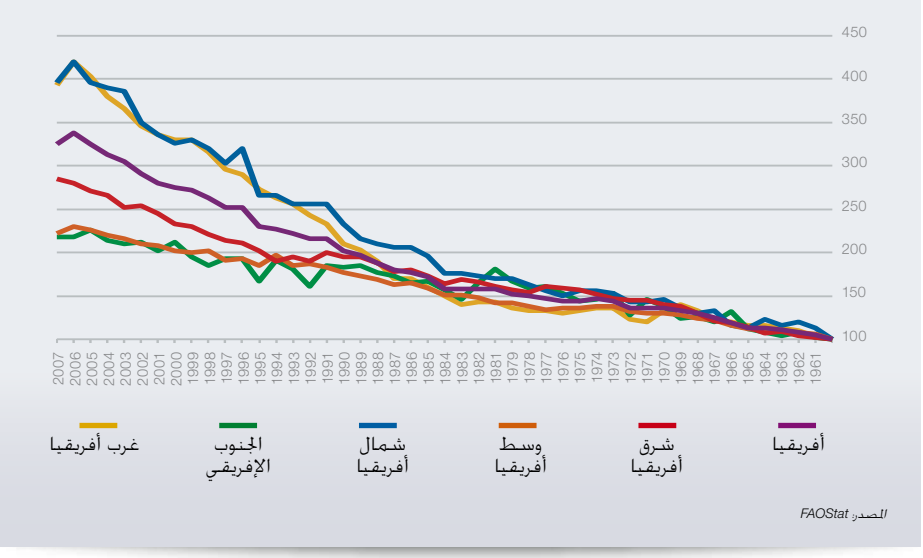

المصدر FAOStat

المستفادة من أقاليم أخرى، مثل المبتكرات التي حققت زيادات ضخمة في الإنتاج في إقليم سيرادو في البرازيل. وقدرت منظمة الأغذية والزراعة (المنظمة) الأراضي الإضافية المحتملة والمتاحة للزراعة بأنها تمثل أكثر من 700 مليون هكتار. ولكن يجب الاعتراف، في الوقت نفسه، بأن فتح مناطق زراعية جديدة سيتطلب استثمارات ضخمة في البنية التحتية، والتكنولوجيا، وكذلك ضمانات مناسبة لتلافي الآثار البيئية السلبية المحتملة.

التكنولوجيا

يتمثل أحد التحديات الأساسية أمام تحقيق نمو الإنتاجية في أفريقيا في تعدد البيئات الزراعية الإيكولوجية والنظم الزراعية وكثرة عدد السلع الغذائية الأساسية التي تنتجها. وكانت الزيادات في الغلة نتيجة لزراعة الأصناف عالية الغلة أقل بكثير في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى مما هي في الأقاليم الأخرى. ويرجع ذلك في جانب منه إلى عدم كفاية مستلزمات الإنتاج وأسواق المنتجات، وخدمات الإرشاد الزراعي، وضعف البنية التحتية. ويمكن أن تمثل زراعة الكفاف خيارا تكميليا حيويا في الظروف المناخية الحالية، وظروف البنية التحتية، ووضع رؤوس الأموال والأيدي العاملة في بعض أجزاء أفريقيا. وهناك أيضا خيارات متاحة لسد الثغرات الكبيرة المتعلقة بالأداء في مجال الإنتاج الحيواني عن طريق تطبيق الهندسة الوراثية المتقدمة، ونظم الأعلاف، ومراقبة صحة الحيوان وتربية الحيوانات الأخرى، وتكنولوجيا الإنتاج وتجهيز المنتجات على مختلف المستويات. وكان استخدامها حتى الآن محدودا بسبب ضعف المؤسسات في مجال ما قبل الإنتاج وما بعده على حد سواء. ويوجد لدى هذه المنطقة أيضا إمكانات كبيرة عند استخدام التكنولوجيات الصحيحة والمعدلة المحلية في مجال إنتاج مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية.

التوقعات الخاصة بصغار المزارعين

تعد الزراعة القائمة على الحيازات الصغيرة الشكل السائد لتنظيم المزارع في أفريقيا. ولهذا فإن النمو الزراعي (وخاصة المحاصيل الغذائية الأساسية) وتخفيض الجوع والفقر، سيرتبط ارتباطا وثيقا بالنمو في زراعة الحيازات الصغيرة. ومع ذلك، تشهد النظم الغذائية تحولا نحو السلاسل الغذائية المتكاملة عالميا، القائمة على المعرفة، وعلى تكثيف رؤوس الأموال. ويعد رأس المال الرخيص، وإدخال التكنولوجيات الجديدة، وزيادة فرص العمل خارج المزارع من العوامل التي تساعد على تغيير الحجم الأمثل للمزارع لصالح الحيازات الكبيرة. وقد تكون النتيجة على مدى الزمن زيادة متوسط حجم المزارع، وتجميع الحيازات الزراعية، وزيادة الاتجاه نحو الزراعة التجارية، وإمكانية الهجرة الإجبارية خارج القطاع الزراعي. وفي هذه العملية، سيتعرض صغار المزارعين لضغوط متزايدة من أجل تعديل أوضاعهم. وهذا يشير إلى الحاجة الملحة إلى برامج وخطط وسياسات معدلة

تقديرات السكان في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى: 1950-2050

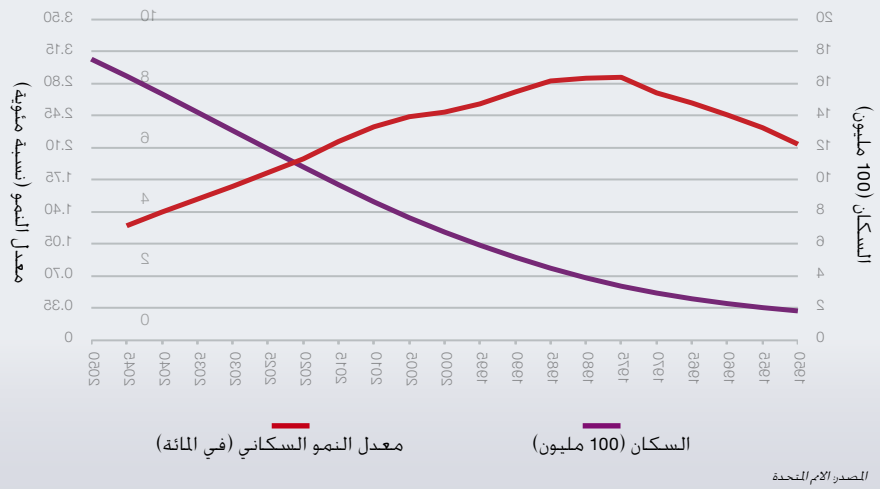

المصدر الأمم المتحدة

بعض الحقائق الأساسية

- **كان النمو الاقتصادي بالنسبة للقارة ككل يتجاوز 5 في المائة حتى عام 2008، ويتجاوز 5.5 في المائة بالنسبة لأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. ويرجع الفضل في معظم هذا النمو الذي تحقق منذ عام 2000 إلى صادرات السلع الأساسية.**
- **وكان النمو الزراعي في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى يتجاوز 3.5 في المائة، أي أعلى بكثير من المعدل السنوي الحالي للنمو السكاني وهو 2 في المائة.**
- **ومع ذلك، كان 212 مليون نسمة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، أي نحو 30 في المائة من مجموع السكان، يعانون من الفقر وسوء التغذية بصورة مزمنة في الفترة 2004-2006. ومن المقدر أن هذا الرقم قد ازداد إلى 265 مليون نسمة في عام 2009 بسبب ارتفاع أسعار الأغذية والأزمة الاقتصادية. ويعاني نحو 38 في المائة من الأطفال دون سن الخامسة من نقص التغذية المزمن.**
- **ومن المتوقع أن ينمو سكان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى من نحو 770 مليون نسمة في عام 2005 إلى ما بين 1.5 مليار ومليارين في عام 2050. وعلى الرغم من الهجرة السريعة من الريف إلى الحضر، فإن العدد المطلق لسكان الريف من المرجح أيضا أن يواصل النمو.**
- **وزادت غلة الحبوب بصورة طفيفة ولكنها مازالت في حدود 1.2 طن للهكتار في هذه المنطقة، مقارنة بمتوسط يبلغ 3 أطنان في العالم النامي ككل.**
- **وكان استهلاك الأسمدة يبلغ 5 كيلوغرامات فقط في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى في عام 2007، مقارنة بما مقداره 62 كيلوغراما في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، و127 كيلوغراما في جنوب آسيا، و152 كيلوغراما في أمريكا الجنوبية.**
- **ويتم ري 4 في المائة فقط من الأراضي الصالحة للزراعة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، مقارنة بنحو 20 في المائة على المستوى العالمي و38 في المائة في آسيا.**

محليا لزيادة قدرة صغار المزارعين على تحسين إنتاجيتهم، وجعلهم أكثر قدرة على التنافس، والسماح لهم بدخول القطاعات الدينامية بالنسبة للأسواق الوطنية والإقليمية والدولية. وينبغي زيادة الاستثمارات لصالح صغار المنتجين.

ربط الزراعة بالأمن التغذوي

من الضروري تضييق الفجوة التغذوية في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، حيث يتسع الفارق بين المتحصل الفعلي والمتحصل الأمثل إلى الحد الأقصى، وحيث تصل معدلات نقص التغذية إلى ذروتها. ويجب أن يقترن تحسين الأمن الغذائي بتحسين الأمن التغذوي الذي يشير إلى عنصر "الجودة" في إنتاج الأغذية، واستهلاكها، وفي الاحتياجات الفسيولوجية. ويعد الاستثمار في البحوث لتحسين محتوى المحاصيل في المغذيات الأساسية والدقيقة، والاستثمار في خدمات الإرشاد الزراعي لزيادة المعرفة بالنباتات التي يمكن استخدامها لزيادة تنوع المحاصيل والتنوع الغذائي، من الأمور الضرورية لتضييق الفجوة التغذوية.

انخفاض رؤوس الأموال والاستثمار

تعاني الزراعة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى من نقص رؤوس الأموال بدرجة كبيرة. وهذا يدل على عدم كفاية الاستثمار وكذلك على النمو السريع للسكان الريفيين في هذه المنطقة. ويمكن أن يكون لعدم كفاية الاستثمار في تطوير سلسلة القيمة للإنتاج الزراعي ودعم الخدمات أثر بالغ الخطورة على الأمن الغذائي لغالبية الفقراء والجوعى الذين يعيشون في المناطق الريفية ويعتمدون بصورة مباشرة أو غير مباشرة على الزراعة في سبل معيشتهم. وهناك الآن حاجة ملحة إلى استثمار كبير في السلع العامة التي تدعم الزراعة، وخاصة البحوث والإرشاد الزراعي، والطرق الريفية، ومشاريع المياه الكبيرة، والتعليم، والرعاية الصحية. ويتطلب المناخ الاستثماري المواتي وجود مؤسسات تعمل بصورة جيدة تخصص وتحمي حقوق الملكية بصورة فعالة، وتشجع التجارة، وتحد من المخاطر، وتيسر العمل الجماعي.

الاعتماد على الواردات

أصبح الكثير من أقل البلدان نموا في أفريقيا معتمدا بشكل متزايد على المواد الغذائية المستوردة خلال العقود الأخيرة. وقد لا يمثل هذا الاعتماد قضية خطيرة في حد ذاته، طالما كان من الممكن تطوير قطاعات التصدير لتوليد الإيرادات اللازمة لسداد قيمة الواردات الغذائية، وضمان توافر واستقرار السلع الغذائية في الأسواق العالمية. وربما استفاد المستهلكون في تلك البلدان من انخفاض أسعار الأغذية المستوردة نتيجة لعدة عوامل من بينها الدعم الزراعي في البلدان الغنية، وإن كان الارتفاع الحاد الأخير في الأسعار قد أظهر مدى المخاطر التي تحف بهذا الوضع. وألقى الضوء في الوقت نفسه على التحديات التي يواجهها المزارعون، وخاصة صغار المزارعين، في البلدان النامية وهم يحاولون التوسع

الجدول 2: مزايا تكاليف المعاملات بالنسبة للمزارع الصغيرة والكبيرة

	المزارع الصغيرة	المزارع الكبيرة
الإشراف على العمال غير المهرة وتحفيزهم	X	
المعارف المحلية	X	
مشتريات الأغذية والمخاطر (معيشة الكفاف)	X	
العمال المهرة		X
معرفة الأسواق		X
المعارف التقنية		X
شراء مستلزمات الإنتاج		X
التمويل ورأس المال		X
الأرض		X
أسواق المنتجات		X
إمكانية تتبع مصدر المنتجات وضمان الجودة		X
إدارة المخاطر		X

المصدر: Poulton et al. 2005

- **ويتم إعداد نحو 65 في المائة من الأراضي المزروعة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى بصورة يدوية، و25 في المائة بواسطة حيوانات الجر، وأقل من 10 في المائة بواسطة الجرارات. وتشير التوقعات بالنسبة لعام 2050 إلى أن استخدام الجرارات سيتخلف عن جميع الأقاليم الأخرى بنحو 50 في المائة.**
- **ويتميز الإنتاج الزراعي في أفريقيا بارتفاع خسائر ما بعد الحصاد، ويمكن أن تصل إلى 15 في المائة في الحبوب والبقول والبذور الزيتية، وإلى 30 في المائة في الجذور والدرنيات، وإلى 40 في المائة في بعض الفواكه والخضروات. وبالنسبة للحبوب، تمثل الخسائر المتكبدة نحو 17 مليون طن كل عام.**
- **وأدى إدخال الهندسة الوراثية المتقدمة، ونظم الأعلاف، ومكافحة الأمراض البيطرية وغير ذلك من تكنولوجيا الإنتاج إلى زيادة إنتاجية الثروة الحيوانية، خاصة في القطاعات الفرعية التي تشهد نموا سريعا، وهي قطاعات الدواجن والخنازير والألبان التي تقوم بإمداد المراكز الحضرية. وفي بعض المناطق المرتفعة ذات الحرارة المعتدلة. غير أن إنتاجية الثروة الحيوانية لا تزال منخفضة بشكل عام.**
- **وتعد الغابات في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى حاسمة بالنسبة لسبل معيشة الملايين من السكان الذين يعتمدون على خدماتها في معيشتهم اليومية، كما تمثل بالوعات كربون حيوية ومناطق للتنوع البيولوجي. وتستأثر أفريقيا بنسبة 16 في المائة من مساحة الغابات في العالم، وتنتج نحو 19 في المائة من الأخشاب المستديرة في العالم (2006). ويمثل خشب الوقود نحو 90 في المائة من إنتاج الأخشاب المستديرة. ويبلغ إجمالي القيمة المضافة في قطاع الغابات بأفريقيا 14 مليار دولار أمريكي.**
- **ويمثل الإنتاج العالمي من الأحياء المائية في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى حاليا 1.2 في المائة فقط، إذ يبلغ 0.6 مليون طن.**

في الإنتاج استجابة لارتفاع الأسعار. وهذا يشير إلى القصور في جانب الإمداد والموجود في تلك البلدان. ويتمثل الحل الهيكلي لأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى من أجل تحقيق الأمن الغذائي في زيادة إنتاجها الزراعي وإنتاجيتها الزراعية، خاصة من جانب صغار المزارعين والأسر الريفية.

تغير المناخ

من المتوقع أن يؤثر تغير المناخ بصورة سلبية على الزراعة والغابات ومصايد الأسماك في معظم مناطق أفريقيا بما في ذلك عن طريق زيادة وتيرة الأحداث المناخية المتطرفة مثل الفيضانات وحالات الجفاف. وإن كان ذلك سيفتح أيضا فرصا جديدة في بعض المناطق التي قد تتحسن فيها معدلات سقوط الأمطار والمعالم المناخية. وهناك فرص أخرى ستنشأ من إمكانية تبادل الكربون وتعويضاته. وتقول الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ إن غلات المحاصيل التي تروى بمياه الأمطار في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى يمكن أن تنخفض بنسبة 50 في المائة بحلول عام 2020. وينبغي إدراج مسألة تغير المناخ في البرامج الزراعية العامة وبرامج التخفيف من آثار المخاطر. وينبغي تحسين القدرات على تطوير التكنولوجيا الزراعية. ويتمثل الأمر الحاسم بشكل خاص في ضرورة تطوير سلالات محصولية وسلالات من الماشية التي تتكيف مع الظروف المناخية المتغيرة، وتشجيع الابتكارات التي تزيد المواد العضوية في التربة وتقوي التربة لتحسين مقاومة حالات الجفاف والفيضانات.

فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)

من الواضح أن عجز أفريقيا عن تحقيق النمو بالسرعة التي تحقق بها في بقية العالم النامي قد ترك لها ميراثا من الفقر والجوع. ولم يؤد انخفاض معدل النمو فقط إلى انخفاض الموارد المحلية التي يمكن استثمارها في البنية التحتية، والتنمية الزراعية، والصحة، والتغذية والتعليم، لكنه أدى أيضا إلى تفاقم أزمة مرض الإيدز مصحوباً بدوّامة مفرغة في الفقر والمرض. وفي المناطق الريفية، أدى فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز إلى استنفاد القوى العاملة الزراعية وزاد من تخلف الإنتاج. وفضلا عن هذا، توقف نقل المعرفة بين الأجيال في كثير من المجتمعات المحلية الريفية بسبب حالات الوفاة المبكرة لصغار المزارعين الذين يفارقون الحياة قبل تعليم أطفالهم المهارات الزراعية الهامة.

الإصلاحات المؤسسية

تعاني المؤسسات الحكومية المعنية بالزراعة في أفريقيا من الضعف بشكل خاص في أفقر البلدان. فمن الضروري وجود مؤسسات لمساندة المزارعين ولتعزيز أداء الأسواق الوطنية والإقليمية (المستلزمات، والإنتاج، والجوانب التنظيمية، وإدارة المخاطر، والمعلومات، وإطار عام لعمل المنظمات والتعاونيات)، ومؤسسات لإدارة المخاطر المناخية وغيرها من المخاطر. ومازال الاستقرار السياسي والسلم من القضايا التي تحتاج إلى الاهتمام.

اعتبارات خاصة بالسياسات وناشئة عن منتدى الخبراء الرفيع المستوى في منظمة الأغذية والزراعة والمعني بكيفية إطعام العالم في عام 2050 (روما، 12-13 أكتوبر/تشرين الأول 2009)

- ينبغي للجهود الإنمائية في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى إعطاء الأولوية العليا للزراعة نظرا لمساهماتها الهامة في الناتج المحلي الإجمالي، والعمالة، وتوليد الدخل، وحصائل الصادرات. وينبغي إيلاء اهتمام خاص للمناطق الريفية حيث يعيش غالبية الفقراء وأولئك الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي.

- أصبح البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا محور اهتمام الاستراتيجيات والخطط لتشجيع الزراعة. ويقوم هذا البرنامج بتغيير طريقة تخطيط وتمويل التنمية الزراعية. ويجمع هذا البرنامج، الذي تقوده الحكومات الأفريقية والاتحاد الأفريقي، مختلف أصحاب المصلحة. ويعترف هذا البرنامج بتعقيدات الزراعة وبوجود نقاط دخول متعددة مقابلة لها لتحقيق النمو الزراعي. ويوجه جانب كبير من الجهود لترجمة هذه الرؤية إلى برامج ومشاريع قطرية.

- تتمثل الضرورة الحالية في العمل مع صغار المزارعين لتحسين فرص وصولهم إلى الأسواق، وإلى المستلزمات والمنتجات، وإلى الائتمانات لزيادة إنتاجيتهم ودخولهم. ومع هذا، ومع عملية تصنيع وعولمة الزراعة، يمكن أن يكون هناك في المستقبل عدد أقل من صغار المزارعين المتفرغين وتتم الزراعة بشكل متزايد داخل وحدات أكبر.

- يوجد لدى أفريقيا تنوع أكبر في النظم الإيكولوجية يقابله تنوع أكبر في نظم الزراعة مما يوجد لدى أقاليم أخرى. ولهذا فإن قيام ثورة خضراء في أفريقيا لن يكون مماثلا لما يشاهد في آسيا.

- قد تعني كثرة البيئات في أفريقيا أنه سيلزم استثمار أكبر بدرجة متناسبة في البحوث. ويلزم أن تخصص الحكومات مزيدا من الأموال للبحوث لإنجاز ما يكفي منها وتولى الجهات الوطنية والإقليمية زمام المسؤولية عن برامج البحوث.

- بينما يوجد هناك إحساس متزايد بأن أفريقيا تحتاج إلى الاعتماد على مواردها الخاصة من أجل التنمية الزراعية – كما فعلت البلدان النامية قبل جيل مضى – توجد شواغل خطيرة إزاء الشروط التي تتاجر بها أفريقيا مع بقية العالم. فالدعم المقدم للمزارعين في بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، والقيود التجارية لا تزال تلحق الضرر بفرص المزارعين الأفريقيين في أسواقهم المحلية وفي أسواق الصادرات على حد سواء.

للمزيد من المعلومات، يرجى الاتصال بـ

أمانة مؤتمر القمة العالمي حول الأمن الغذائي
مكتب المدير العام المساعد
الإدارة المعنية بإدارة الموارد الطبيعية والبيئة
منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة
Viale delle Terme di Caracalla, 00153 Rome, Italy

الهاتف: 53101 570 06 (39+)
الفاكس: 56172 570 06 (39+)
البريد الإلكتروني: wsfs2009-secretariat@fao.org

التحدي

يلزم زيادة الإنتاج الغذائي العالمي بنسبة 70 في المائة بحلول عام 2050 من أجل إطعام 2,3 مليار من السكان الإضافيين. ومن المتوقع أن يتحقق 80 في المائة من زيادة إنتاج الحبوب عن طريق زيادة الغلات والكثافة المحصولية. ولكن الحقيقة تقول إن معدل النمو العالمي في الغلات من محاصيل الحبوب الرئيسية ينخفض بصورة منتظمة. والتحدي الذي يواجه أنشطة البحوث والتطوير في ميدان الأغذية والزراعة هو أن يتم عكس اتجاه هذا الانخفاض.

ويصبح هذا التحدي أكثر إلحاحا بسبب تغير المناخ، الذي يتوقع أن يكون له تأثير كبير على الإنتاج الزراعي. وكما يقول الفريق الحكومي الدولي المعنى بتغير المناخ، فإنه إذا زادت درجات الحرارة بأكثر من درجتين مئويتين، فمن المتوقع أن تتقلص القدرة الإنتاجية العالمية للأغذية بدرجة، وقد تنخفض غلات المحاصيل الرئيسية على نطاق العالم. وسيكون الانخفاض واضحا بشكل خاص في المناطق الواقعة على خطوط العرض الدنيا. ففي إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية، على سبيل المثال، يمكن أن تنخفض الغلات بنسبة تتراوح ما بين 20 و40 في المائة إذا ما زادت الحرارة بأكثر من درجتين مئويتين ولم تتخذ أي تدابير فعالة للتكيف.

وتدعو الحاجة إلى تقدم التكنولوجيا لمعالجة مختلف الموضوعات. وعلى سبيل المثال، فإن الطلب المتزايد على الوقود الحيوي السائل قد يفرض ضغوطا إضافية على الإنتاج الزراعي العالمي. ويمكن أن توفر البحوث الإضافية بشأن نشر الجيل الثاني من تكنولوجيا الوقود الحيوي إسهاماً رئيسياً في التخفيف من الضغوط على المحاصيل الغذائية والموارد الطبيعية. كما أن الحاجة ستدعو إلى مواجهة مشكلة ندرة المياه التي تتزايد بصورة سريعة، وتخفيض خسائر ما بعد الحصاد.

القضايا

سد فجوات الغلات

توجد ثغرات في الغلات والأداء في قطاعي زراعة المحاصيل وتربية الحيوان وذلك أساساً لأن التكنولوجيات المعروفة لا تستخدم في حقول المزارعين. ومن بين الأسباب الرئيسية في ذلك أنه لا توجد لدى المزارعين الحوافز الاقتصادية الكافية لاستخدام البذور أو التقنيات الإنتاجية ذات الغلات المحسنة. وقد يرجع السبب في ذلك إلى عوامل عديدة، من بينها عدم الحصول على المعلومات، وخدمات الإرشاد الزراعي، والإفتقار إلى المهارات التقنية والإدارية. كما أن البنية الأساسية الريفية الهزيلة، والمؤسسات الضعيفة، والسياسات الزراعية غير المواتية يمكن أن تشكل أيضا عقبات أمام استخدام وانتشار التكنولوجيات. وتكمن الحلول في استثمارات القطاع العام في المؤسسات والبنية الأساسية، وفي الصلات المحسنة بين البحوث والإرشاد، وفي السياسات السليمة لتشجيع استخدام التكنولوجيات التي تحسن الإنتاجية وتقلل من التكاليف. كما أن التغييرات في تقنيات الإدارة الزراعية يمكن أن تساعد على سد ثغرات الغلات، إلى جانب الاستخدام المستدام والكفوء للموارد الوراثية. وتقوم التربية بدور هام في سد ثغرات الغلات عن طريق تطويع الأصناف والسلالات للظروف المحلية وجعلها أكثر صمودا أمام عوامل الإجهاد الحيوية (مثل الحشرات والأمراض والفيروسات) وعوامل الإجهاد غير الحيوية (مثل حالات الجفاف والفيضانات). وتقدر الخسارة العالمية في الغلات بسبب عوامل الإجهاد الحيوية بأكثر من 23 في المائة من الغلات التي يمكن تحقيقها على نطاق الحبوب الرئيسية. ولم توظف العديد من البلدان النامية استثمارات كافية في تربية النباتات، وإكثار البذور، وتسليمها، أو في ميدان الزراعة الإنتاجية الحديثة.

وفي قطاع الثروة الحيوانية، يسهم التقدم الوراثي في تحقيق مكاسب سنوية في الإنتاجية تتراوح نسبتها بين 60 و80 في المائة. ومن المتوقع أن يكون تغير التكنولوجيا في البلدان الصناعية العنصر الأساسي في تحقيق مكاسب الإنتاجية في قطاع المجترات حتى عام 2040، علماً بأن قدراً كبيراً من التكنولوجيا سيكون قابلاً للنقل إلى نظم الإنتاج في البلدان النامية حيث سيسهم في إحراز مكاسب الكفاءة.

زيادة كفاءة استخدام المستلزمات

ستكون زيادة كفاءة استخدام المستلزمات في الإنتاج الزراعي عنصرا أساسيا نظرا لاستمرار تقلص الموارد الطبيعية، كما أنه من المتوقع أن ترتفع أسعار موارد الطاقة غير المتجددة مثل الوقود الأحفوري، والنيتروجين، والفوسفور خلال العقود القادمة.

- تتيح ***الزراعة الصونية*** بالاعتماد على أساليب تقليل الحرث، وغطاء التربة، ودورات المحاصيل، فرصة كبيرة لخفض استخدام الوقود في الزراعة بنسبة تتراوح في المتوسط بين 66 و75 في المائة فضلا عن امتصاص الكربون من التربة. ويمكن أن تعمل الزراعة الصونية على تحسين غلات المحاصيل وربحية المزرعة، وتحسين إنتاجية التربة، وجعل الزراعة أكثر استدامة، وتحقيق مقاومة أكبر ضد الجفاف

وعوامل الإجهاد الأخرى. ويمكن أن تضيف المدفوعات على امتصاص الكربون حوافز إضافية لاعتماد الزراعة الصونية.

- من المتوقع أن يزداد ***استهلاك الأسمدة*** في البلدان النامية. ويشكل النيتروجين 90 في المائة من استهلاك الأسمدة. وتمثل الطاقة الأحفورية ما بين 70 إلى 80 في المائة من تكلفة صناعة الأسمدة النيتروجينية. ونظرا لأنه قد تحققت بالفعل مكاسب رئيسية في الكفاءة فيما يتعلق بإنتاج النيتروجين، من المحتمل أن ترتفع أسعار الأسمدة في المستقبل مع ارتفاع أسعار الطاقة. وتوفر نظم الزراعة القائمة على المعلومات الدقيقة، والإدارة المتكاملة لمغذيات النباتات أدوات جديدة لزيادة تحسين الكفاءة.

- حققت ***كفاءة استخدام الموارد*** في إنتاج قطاعي الثروة الحيوانية وتربية الأحياء المائية تقدماً واسعا. وفي قطاع الداوجن، فقد أدت أنشطة التربية من أجل الأداء العالي وتحسن معدل تحويل الأعلاف وهبوط معدلات النفوق بفضل النهوض بإدارة الظروف الصحية إلى انخفاض كبير في مقادير الأعلاف (وفي المساحات اللازمة لإنتاج تلك الأعلاف). واستطاعت التحسينات الوراثية وممارسات الإدارة المزرعية الجيدة النهوض كثيراً بأداء النمو وبمعدلات تحويل الأعلاف للأنواع السمكية مثل البلطي و الشبوط.

- تهدف ***الإدارة المتكاملة للآفات*** إلى خفض كمية مبيدات الآفات التي يستخدمها المزارعون وذلك باستخدام أساليب مكافحة أخرى أكثر كفاءة. ولا يتم رصد انتشار الآفات واتخاذ إجراءات بشأنها إلا عندما تتجاوز الأضرار المحصولية بعض الحدود التي يمكن قبولها. وقد استخدمت بلدان كثيرة (مثل النيجر، ومالي، والأردن، والهند، وبنغلاديش، وفييت نام) الإدارة المتكاملة للآفات وحققت زيادة في الإنتاج اقترنت بانخفاض في التكاليف المالية، والآثار البيئية، والأخطار على الصحة البشرية.

- ***الري***. تقدر منظمة الأغذية والزراعة (المنظمة) أن نحو 1.2 مليار من السكان يعيشون في بلدان وأقاليم تصنف على أنها تعاني من "ندرة المياه". ومن المتوقع أن تتدهور الحالة بسرعة مع ارتفاع هذا العدد إلى 1.8 مليار بحلول عام 2025. غير أن منافع الري هائلة، حيث أن الفروق الإنتاجية بين المناطق المروية والمناطق البعلية تبلغ نحو 130 في المائة. وعلى مدى العقد الماضي، استأثر الري وحده بنحو 0.2 في المائة من معدل النمو السنوي الإجمالي للغلات من الحبوب البالغ 1.1 في المائة. ويقدر الخبراء أن الزراعة المروية في البلدان النامية في الوقت الحاضر، والتي تمثل نحو 20 في المائة من جميع الأراضي الصالحة للزراعة، تستأثر بنسبة 47 في المائة من إجمالي إنتاج المحاصيل، ونحو 60 في المائة من إنتاج الحبوب.

التربية واستخدام التكنولوجيا الحيوية

يضطلع الاستخدام المستدام للموارد الوراثية للأغذية والزراعة بدور مهم في سد ثغرات الغلات، وذلك من خلال مواءمة المحاصيل، والأعلاف، والحيوانات الأليفة.

الشكل 1: التطور التاريخي لغلات الذرة، حسب المنطقة الجغرافية

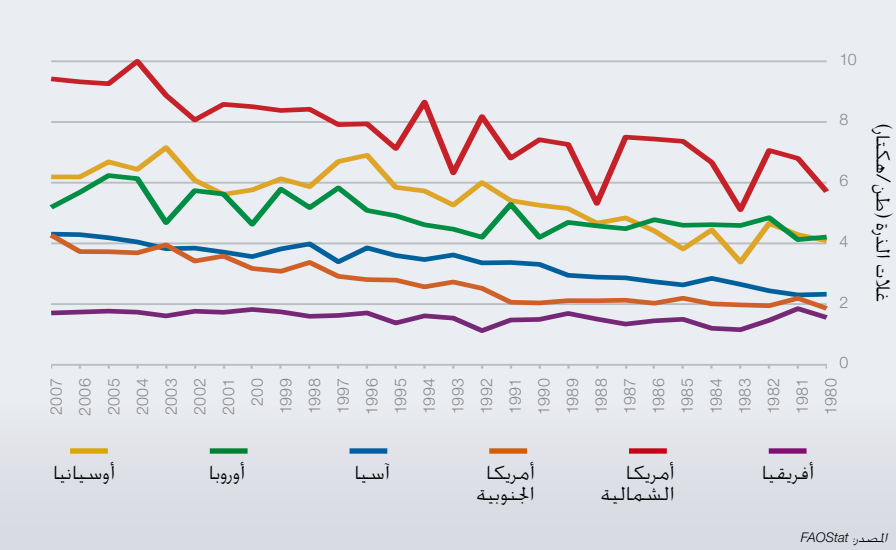

المصدر: FAOStat

بعض الحقائق الأساسية

- **قامت الثورة الخضراء بدور رئيسي في رفع الإنتاج الزراعي على مدى الأربعين عاما الماضية. فقد بلغت الزيادة في غلات الحبوب الرئيسية (القمح والأرز والذرة) من 100 إلى 200 في المائة منذ أواخر الستينات من القرن الماضي، غير أن معدلات نمو الغلات لم تكن موزعة بصورة متكافئة في المحاصيل والأقاليم: فبرغم النجاح الذي تحقق في محاصيل الحبوب، كان نمو الغلات بطيئا في الدخن والذرة الرفيعة والبقول، وهي الأغذية الرئيسية للمزارعين ذوي الموارد الفقيرة والأسر الريفية.**

- **لا تزال توجد في أماكن كثيرة ثغرات كبيرة في الغلات غير المستغلة اقتصاديا، خاصة في بلدان العالم النامي ولاسيما في إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى (انظر الشكل 1). وبالمثل، فإن هناك ثغرات واسعة للغاية في الأداء تتطلب الاهتمام في قطاعي الإنتاج الحيواني وتربية الأحياء المائية.**

- **زادت الاستثمارات العامة في البحث الإنمائي الزراعي على نطاق العالم من 16 مليار دولار أمريكي في عام 1981 إلى 23 مليار دولار أمريكي في عام 2000، مع وجود فروق كبيرة بين الأقاليم وفي داخلها. فبينما زادت الاستثمارات العامة في إقليم آسيا والمحيط الهادي (بقيادة الصين والهند) بأكثر من الضعف خلال هذه الفترة، زادت الاستثمارات في إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى بمعدل وسطي سنوي قدره**

وأسماك التربية، مع الظروف المحلية وتعزيز قدرتها على مواجهة الإجهاد الحيوي واللاحيوي. وحتى هذا التاريخ فإن نسبة 50 في المائة من التحسن في غلات المحاصيل الرئيسية تُعزى إلى تربية النباتات التقليدية بينما تُعزى النسبة المتبقية إلى ممارسات إدارة المحاصيل. وستظل تربية النباتات التقليدية تشكل جزءاً أصيلاً من أنشطة تحسين النباتات في المستقبل مع استخدام الأدوات الحديثة للتكنولوجيا الحيوية مثل الاختيار القائم على الواسمات. كما أن النظم التشخيصية المستندة إلى التكنولوجيا الحيوية تكتسب أهمية متزايدة بالنسبة للمحاصيل، وأشجار الغابات، والثروة الحيوانية، والأسماك، وكذلك فيما يتعلق بأغراض سلامة الأغذية. في حين أن تطوير اللقاحات باستخدام التكنولوجيا الحيوية يمكن أن يوفر خياراً مهماً لمنع الأمراض الحيوانية ومكافحتها. على أنه بالنظر إلى الشواغل المختلفة المتصلة بالكائنات المحورة وراثياً، فإن من الواجب اعتماد الحذر عند استخدامها. وينبغي أيضاً بذل الجهود لنشر المنافع بحيث تصل إلى صغار المزارعين، والفقراء، والجياع بطريقة مسؤولة.

الشكل 2: معدلات النمو السنوي في البحث الإنمائي الزراعي، حسب المنطقة الجغرافية

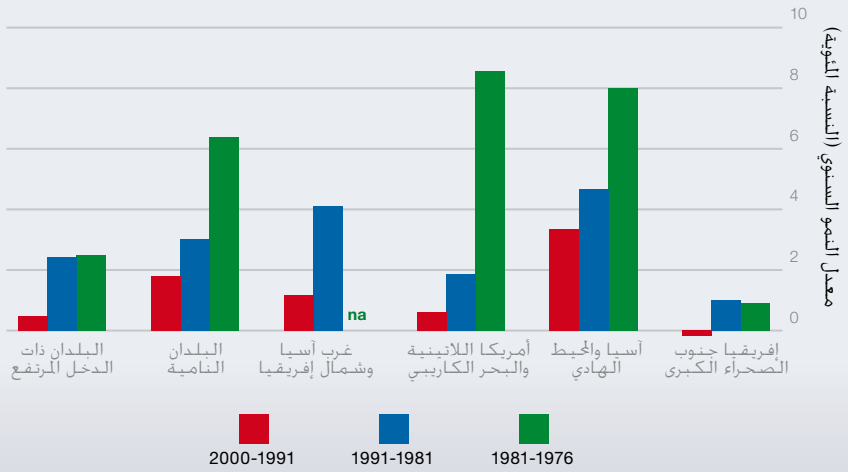

المصدر Beintema & Elliott (2009)

الاستثمارات في أنشطة البحث والتطوير المتعلقة بالزراعة

تعتبر أنشطة البحث والتطوير المتعلقة بالزراعة في البلدان ذات الدخل المنخفض أهم استثمار إنتاجي لدعم القطاع الزراعي. ويحتاج الأمر في الوقت الحاضر إلى استثمارات ضخمة من القطاعين العام والخاص في البحث والتطوير لكي تستفيد الزراعة من التكنولوجيات الفعالة في المستقبل نظرا لأن المنافع التي تحققها البحوث الزراعية لا تظهر إلا بعد فترة طويلة من الزمن. وفي عام 2002، قدرت المنظمة أنه سيتعين استثمار مبلغ إضافي قدره 1.1 مليار دولار أمريكي (بأسعار عام 2002) سنويا لتعزيز القدرة على توليد المعارف ونشرها من أجل تخفيض الجوع بصورة فعالة. ويمكن أن تتضمن مهام البحث والتطوير الاستراتيجيات اللازمة لمواءمة أو تطوير تكنولوجيات فعالة لإنتاج الأغذية، وحفظها، وتخزينها، على أن تكون مناسبة للأسر الزراعية ذات الموارد الشحيحة. كما أن تعزيز البحوث ونشر المعارف المتعلقة بالمحاصيل الغذائية المحلية يمكن أن يخلف أثراً إيجابياً على الأمن الغذائي الأسري وعلى النهوض بالحالة التغذوية.

وتدعو الحاجة أيضاً إلى المزيد من الاستثمارات في أنشطة البحث والتطوير المتعلقة بالزراعة لمواجهة التحديات الناشئة الخاصة بندرة المياه والتكيف مع تغير المناخ. ويشمل توسيع مهام البحوث الزراعية العمل على تطوير المزيد من نظم البحث الزراعي العامة الفعالة، وآليات التمويل الفعالة، وكذلك تعزيز الاستثمارات في التعليم الزراعي، وتيسير الوصول إلى المعلومات والمعارف وتبادلها. وزيادة استثمار القطاع الخاص في البحث والتطوير الزراعي يعنى أيضا التصدي لقضايا حقوق الملكية الفكرية وضمان إيجاد توازن كيلا تقل في الواقع فرص حصول المزارعين الفقراء على التكنولوجيات الجديدة.

0.6 في المائة فقط من عام 1981 إلى عام 2000 وانخفضت في واقع الأمر خلال التسعينات من القرن الماضي (انظر الشكل 2). وتتركز استثمارات البحث الإنمائي الزراعي بشكل متزايد في قليل من البلدان الرئيسية في كل إقليم.

- **ويعتبر قطاع تربية الدواجن من القطاعات الفرعية للثروة الحيوانية المتنامية بسرعة، ومع ذلك، فإنه يتلقى فحسب نسبة 3 في المائة فحسب من الاستثمارات العامة للبحوث والتطوير، علماً بأنه يعتمد أساساً على استثمارات القطاع الخاص. وأتاحت التطورات المتعلقة بتربية الدواجن، وإعلافها، وحظائرها تحقيق زيادات لم يسبق لها مثيل من حيث الإنتاج والإنتاجية.**
- **كما أن قطاع تربية الأحياء المائية يندرج بدوره في عداد القطاعات ذات النمو السريع، حيث بلغت نسبة النمو نحو 7 في المائة في المتوسط على مدى العقود الثلاثة الماضية، ووصل حجم الإنتاج إلى 50 مليون طن عام 2007. وما يزال هذا الإنتاج متركزاً في آسيا مع توافر فرص ضخمة أيضاً في العديد من الأقاليم الأخرى.**
- **في عام 2008، كانت المحاصيل المحورة وراثياً على مستوى العالم تزرع في 800 مليون هكتار في 25 بلداً (15 بلداً نامياً و10 بلدان متقدمة). ويعد فول الصويا الذي يتحمل مبيدات الأعشاب المحصول الرئيسي المعدل وراثياً، إذ يستأثر بنسبة 53 في المائة من المساحة الكلية لزراعة المحاصيل المحورة وراثياً، تليه الذرة (30 في المائة)، والقطن (12 في المائة) واللفت (5 في المائة).**

وستكون النظم الرقابية الملائمة والمتوائمة مع الاحتياجات القطرية وحقوق الملكية الفكرية المطبقة بصورة فعالة عنصرا أساسيا لتشجيع استثمارات القطاع الخاص.

الخدمات الإرشادية والاستشارية بشأن نشر المعلومات، والمعارف، والتكنولوجيا

يعد نشر المعارف والمهارات والتكنولوجيا أحد التحديات الرئيسية. ففي بلدان كثيرة، جرى تخفيض الاستثمارات في الخدمات الإرشادية بشكل حاد. وتدهورت الخدمات الإرشادية العامة، غير أن أنماطاً جديدة من الخدمات الإرشادية والاستشارية قد نشأت نتيجة لذلك. وتولت الشركات الخاصة أمر بعض الخدمات الإرشادية، ولاسيما منها ما يتعلق بالمدخلات في المجالات المجزية، لا بخدمات المحاصيل الغذائية. وفي البلدان التي نشأ فيها المجتمع المدني، فإن المنظمات غير الحكومية، ومنظمات المزارعين، والمدارس الحقلية للمزارعين، وأطراف أخرى تقوم بتوفير الخدمات. إلا أن هناك القليل من التنسيق إجمالاً بين الجهات المختلفة صاحبة الشأن. كما لا تتوافر أنشطة كافية للرصد والبحث لمقارنة وتقييم أداء مختلف المؤسسات ولقياس آثارها.

وتعاني غالبية النظم الإرشادية، بما في ذلك العامة منها والخاصة وجهات التزويد التابعة للمجتمع المدني، من نقص حاد في الموارد، ورداءة المعدات، والخلل الجنساني، وضعف القدرة على الوصول إلى التدريب، والمعلومات والتكنولوجيا الجديدة. وفي مناطق كثيرة من بلدان العالم النامي، تشكل النساء غالبية المزارعين، في حين أن الكثير من الخدمات الاستشارية والتدريبية موجهة نحو الرجال. ومن الواجب أن تندرج أنشطة إعادة بناء القدرة المؤسسية العامة وتعزيزها وتمكين منظمات المزارعين والنساء في عداد الأولويات.

اعتبارات السياسات الناشئة عن فريق الخبراء الرفيع المستوى حول إطعام العالم في عام 2050 التابع للمنظمة (روما، 12-13 أكتوبر/تشرين الأول 2009)

- بغية توفير مساهمة بارزة في إرساء الأمن الغذائي، فإن التكنولوجيات والسياسات يجب:
  - أن توضع لغرض محدد، باستخدام النُهج التشاركية؛
  - أن توجه نحو المزارعين الحقيقيين، أي نحو النساء وأصحاب الحيازات الصغيرة؛
  - أن تُكيف مع الظروف البيئية والاجتماعية المحلية؛
  - أن تحظى بمساندة السياسات المناسبة؛
  - أن تُسهم في النمو المستدام للقدرة الإنتاجية.

- ليس بمقدور أي كمية من التكنولوجيا و/أو المساعدات الخارجية مهما عظُمت أن تطعم بلداً من البلدان ما لم يمنح هذا البلد الأولوية للأمن الغذائي والزراعة في ميزانيته وخططه الإنمائية.

- دعا بعض أعضاء فريق الخبراء إلى اعتماد الزراعة العضوية؛ غير أن أعضاء ومشاركين آخرين، بينهم مزارعون، وممثلون للمزارعين، وعلماء، وواضعو سياسات، ساندوا اعتماد طائفة متنوعة من الخيارات، بالنظر إلى أن المزارعين يواجهون باستمرار تحديات جديدة وغير متوقعة. وجرت الإشارة إلى أن المزارعين الأفارقة يستخدمون 9 كيلوغرامات فقط من الأسمدة في الهكتار الواحد، ومن ثم فإن زراعتهم هي "عضوية" بطبيعتها.

- تدعو الحاجة إلى النهوض بتبادل المعلومات بين المزارعين، والباحثين، وعمال الإرشاد، وواضعي السياسات لتطوير ونشر التكنولوجيا المفيدة.

- ستضطلع التكنولوجيا المستندة إلى المورثات على الأرجح بدور واسع في إطعام العالم عام 2050، إلا أن من الواجب أن تكفل السياسات إتاحة مثل هذه التكنولوجيات للمزارعين من أصحاب الحيازات الصغيرة وبأسعار معقولة.

- تتسم النظم المتكاملة والمستدامة للمحاصيل والثروة الحيوانية بالأهمية بالنسبة لزيادة إنتاج الأغذية والتخفيف من حدة أثر تغير المناخ.

- يسهم قطاع الغابات في إرساء الأمن الغذائي عبر أنشطة التعبئة، والنقل، والطهي. وبحلول عام 2050 فإن نسبة تزيد على 50 في المائة من الطاقة التي تستخدمها الأسر الريفية ستظل تأتي من الحطب.

- يمكن تحقيق الإنتاج المستدام للأخشاب عبر معالجة التربة، ومكافحة الأعشاب الضارة، والتسميد، وتطوير المزارع الشجرية سريعة النمو.

- يحتاج تعزيز الطاقة الحركية في مزارع أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى إلى عناية خاصة.

للمزيد من المعلومات، يرجى الاتصال بـ

أمانة مؤتمر القمة العالمي حول الأمن الغذائي
مكتب المدير العام المساعد
الإدارة المعنية بإدارة الموارد الطبيعية والبيئة
منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة
Viale delle Terme di Caracalla, 00153 Rome, Italy

الهاتف: 53101 570 06 (39+)
الفاكس: 56172 570 06 (39+)
البريد الإلكتروني: wsfs2009-secretariat@fao.org

التحدي

تشير أحدث تقديرات الأمم المتحدة لعدد السكان في العالم إلى أنّ هذا العدد سيبلغ 9,1 مليار نسمة بحلول عام 2050، أي بزيادة قدرها 2,3 مليار نسمة مقارنة بالعدد الحالي للسكان البالغ 6,8 مليار نسمة. وهذا يمثّل زيادة قدرها 34 في المائة خلال السنوات الإحدى والأربعين القادمة. وتشير أحدث تقديرات منظمة الأغذية والزراعة إلى ضرورة زيادة الإنتاج الزراعي بنسبة 70 في المائة خلال الفترة نفسها (وبنسبة قدرها 100 في المائة تقريباً في البلدان النامية) لإطعام هذا العدد من السكان، وذلك بسبب ازدياد الطلب وحدوث تحوُّل نحو المنتجات الأعلى قيمة وبسبب ازدياد استخدام الإنتاج المحصولي كعلف للحيوانات من أجل التصدي لارتفاع الطلب على اللحوم والحليب والبيض. ومن المرجح أن تمثّل هذه التوقعات المتعلقة بالحاجة إلى كميات إضافية من الإنتاج تقديرات منخفضة، إذ لا تدخل فيها الاحتياجات في قطاع تربية الأحياء المائية وأي زيادات ممكنة لتلبية الزيادة الممكنة في الطلب على الوقود الحيوي السائل المستخدم في قطاع النقل.

ويفوق حالياً عدد ناقصي التغذية في العالم المليار نسمة. ففي البلدان النامية، يعاني طفل واحد من أصل ثلاثة أطفال دون الخامسة من العمر من التقزّم، فيما يبلغ عدد الأطفال دون الوزن المطلوب 148 مليون طفل. ويطال النقص في المغذيات الدقيقة ملياري نسمة تقريباً، أي ما يعادل أكثر من 30 في المائة من سكان العالم. وتؤدي التنمية الزراعية دوراً محورياً للحد من انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية. غير أنّ وتيرة الاستثمارات في هذا القطاع ونموّه بقيت بطيئة طوال العقد الماضي. وبالإجمال، غالباً ما تفشل الأولويات الوطنية والدولية، على النحو الذي ترد فيه ضمن استراتيجيات الحد من الفقر وفي خطط التنمية، في التصدي للعوامل الرئيسية التي يقوم عليها نمو القطاع الزراعي والتنمية الريفية والأمن الغذائي والتغذوي. وهناك نقص في الترابط والتجانس بين الاستثمارات الطويلة الأجل في التنمية الزراعية والجهود الرامية إلى بناء القدرات المؤسسية وتمكين المنظمات المعنية بالفقراء في الريف والمبادرات الخاصة بحالات الطوارئ وبشبكات الأمان التي تُعنى بتلبية احتياجات من يعجزون حالياً عن تأمين اكتفائهم الذاتي.

وبحسب تقديرات المنظمة، فإنّ المتوسط السنوي الإجمالي للاستثمارات اللازمة في البلدان النامية لدعم الزيادة المطلوبة في الإنتاج الزراعي يبلغ 209 مليار دولار أمريكي بأسعار سنة 2009 (أو 83 مليار دولار أمريكي صافياً من تدني سعر العملة). ويشمل هذا المجموع الاستثمارات المطلوبة في الزراعة الأولية والخدمات الضرورية بعد الإنتاج من قبيل مرافق التخزين والتجهيز، على أن يموّل القسم الأكبر منها من مصادر خاصة (بما في ذلك من المزارعين)؛ ولكن هذا المجموع لا يشمل الاستثمارات العامة الأساسية في الطرقات ومشروعات الري الكبرى ومد شبكات الكهرباء في المناطق الريفية والارتقاء بمستوى التعليم وغيرها من الاستثمارات اللازمة أيضاً من قبيل إدارة الموارد المائية. وتقدّر حالياً الاستثمارات السنوية الإجمالية في أرصدة رأس المال الزراعي في البلدان النامية بمبلغ 142 مليار دولار أمريكي تقريباً (بأسعار عام 2009)، مما يعني أنّ الزيادة المطلوبة تقدّر بنحو 50 في المائة من المستوى الحالي.

ويتمثل تحدٍ آخر في زيادة أرصدة رأس المال في المناطق المتخلفة من حيث الحد من الجوع وزيادة الإنتاجية الزراعية. فقد أظهر تحليل الاتجاهات الطويلة الأجل للاستثمار في الزراعة منذ السبعينيات من القرن الماضي أن البلدان التي حققت أفضل أداء من حيث الحد من الجوع كانت هي أيضاً، بوجه عام، البلدان التي سُجّلت فيها أعلى معدلات استثمارات صافية لكل عامل زراعي. وطوال فترة التسعينيات من القرن الماضي، كانت القيمة المضافة لكل عامل في مجموعة البلدان التي تقل فيها نسبة عدد السكان ناقصي التغذية عن 2,5 في المائة، أعلى بحوالي 20 مرة من القيمة المضافة في حالة البلدان التي تتجاوز فيها نسبة السكان ناقصي التغذية 35 في المائة.

اتجاهات الاستثمارات العامة في البحث والتطوير في المجال الزراعي في البلدان النامية، 1981-2006

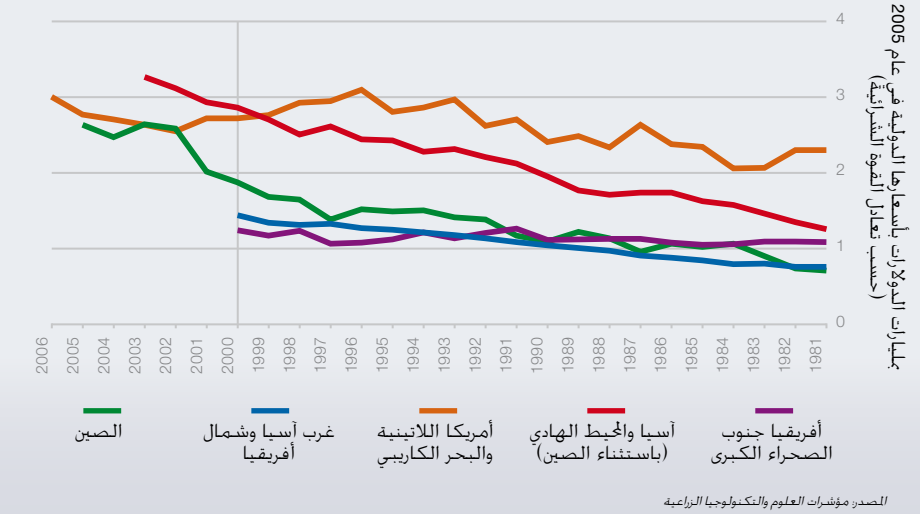

المصدر: مؤشرات العلوم والتكنولوجيا الزراعية

القضايا المطروحة

ما هو نوع الاستثمارات اللازمة؟

يتعين تأمين معظم الاستثمارات في قطاع الزراعة الأولية (بما يشمل الثروة الحيوانية وتربية الأحياء المائية ومصايد الأسماك والحراجة الزراعية) وفي قطاع ما بعد الإنتاج على حد سواء من مصادر خاصة، بحيث يشتري المزارعون أنفسهم في المقام الأول الأدوات والآلات، ويقومون بتحسين خصوبة التربة وبرك التربية، وما إلى ذلك. وتلزم أيضاً أربعة أنواع من الاستثمارات العامة لتحسين أداء النظام الزراعي وزيادة الأمن الغذائي:

- استثمارات مباشرة في البحث والتطوير في المجال الزراعي؛
- استثمارات من القطاعين العام والخاص لإدارة الموارد الطبيعية الضرورية لضمان استدامة نمو الإنتاج ولزيادة الإنتاجية، خاصة بالنسبة إلى الموارد من الأراضي والمياه ومصايد الأسماك الطبيعية البريّة والغابات والنظم الإيكولوجية ذي الصلة؛
- الاستثمار في القطاعات المرتبطة ارتباطاً قوياً بنمو الإنتاجية الزراعية، من قبيل المؤسسات المعنية بالبحوث والتطوير، وخدمات الإرشاد، والطرقات، ونظم الري، والموانئ، والكهرباء، والتخزين والتسويق؛
- واستثمارات غير زراعية للتأثير إيجاباً على رفاه الإنسان، من قبيل الحد من الجوع وسوء التغذية. ويشمل هذا التعليم (وبخاصة تعليم المرأة) والصرف الصحي والإمداد بالمياه النقية والرعاية الصحية وشبكات الأمان.

ولن يستثمر المزارعون والمزارعون المرتقبون في الزراعة إلا إذا كانت استثماراتهم مربحة. والقطاع العام هو وحده الذي يمكن أن يقدّم أنواعاً كثيرة من المنافع العامة، من قبيل تلك المذكورة آنفاً، والتي تجعل الاستثمارات الخاصة صالحة من الناحية المالية. وينبغي تعزيز البحث والتطوير في القطاع العام في ما يتعلق بالمحاصيل الغذائية الهامة التي قلما تحظى باستثمارات من القطاع الخاص. وينبغي تشجيع الاستثمارات من القطاع الخاص المحلي في جميع مراحل سلسلة القيمة – في أنشطة ما قبل الإنتاج في المزرعة، وبالنسبة إلى المدخلات الوطنية لتسحين البذور والتربة، ولإنتاج الأسمدة وتوزيعها. وفي أنشطة ما بعد الإنتاج في مراحل التخزين والتجهيز والتسويق والتوزيع. ويجدر بالبلدان أن تهيئ مناخاً مشجّعاً للاستثمارات من جانب المنتجين في الريف وأن تتصدى لبعض القضايا من قبيل حيازة الأراضي وإدارة الموارد المائية والسمكية وسياسات الإقراض للزراعة، والمخاطر والمعوقات التي تحد من قدرة نظم التمويل المتناهية الصغر على إحداث تغيير تدريجي في الإنتاج والإنتاجية. وسيحتّم تغيّر المناخ أن تطوّر البرامج الوطنية قدرتها على تربية أنواع من المحاصيل والأسماك مكيّفة مع التغيرات أو على الأقلّ انتقاءها من جديد؛ وينبغي أيضاً وضع نظم لإكثار البذور وإنتاجها بحيث يتمكن المزارعون من الحصول على الأنواع المكيّفة الجديدة.

الاحتياجات الإقليمية

تشير التوقعات حتى سنة 2050 إلى أنه من المرجح أن تزداد الفروق بين الأقاليم في ما يتعلق بأرصدة رأس المال لكل عامل، بحيث تتضاعف تقريباً تلك الأرصدة في أقاليم شرق آسيا وجنوب آسيا والشرق الأدنى وشمال أفريقيا، وتبلغ ثلاثة أمثالها في أمريكا اللاتينية، فيما تراوح مكانها في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. ومعنى هذا أنه بحلول عام 2050، سيُتاح لكل عامل زراعي في أمريكا اللاتينية رأس مال يبلغ 28 مرة ما هو متاح لنظيره في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى.

المساعدات الإنمائية الرسمية في الفترة 1980-2007

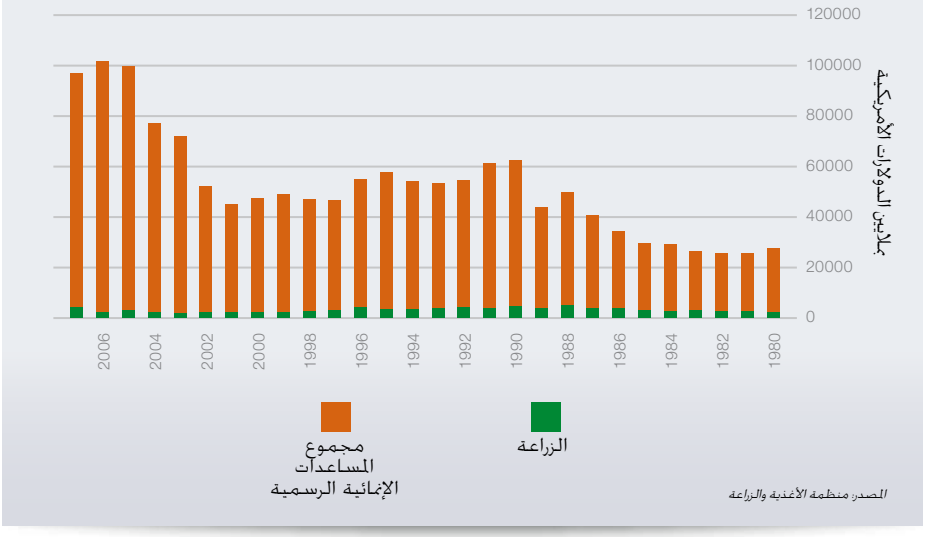

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة

بعض الحقائق الأساسية

- **لقد حدث تباطؤ عالمي في معدّل تراكم أرصدة رأس المال في الزراعة الأولية (الاستثمارات الصافية). ففي حين زادت تلك الأرصدة سنوياً بنسبة 1.1 في المائة في الفترة 1975-1990، لم يتجاوز هذا المعدل 0.5 في المائة أثناء الفترة 1991-2007.**
- **فاق نمو عدد السكان الناشطين في القطاع الزراعي نمو أرصدة رأس المال الزراعية في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وفي جنوب آسيا، وهما المنطقتان اللتان تشهد فيهما بلدان كثيرة أكبر عدد من حالات انتشار الجوع وأكثرها حدّة. فقد شهدت البلدان التي يوجد فيها أكثر من 35 في المائة من السكان ناقصي التغذية زيادة سنوية في أرصدة رأس المال في الزراعة بنسبة 1.3 في المائة خلال الفترة ما بين عامي 1975 و2007، بينما زاد عدد السكان بنسبة 2.3 في المائة.**

والفروق الشاسعة في كثافة رأس المال هي لُبّ الفروق في إنتاج كل عامل. وثمة عنصر بالغ الأهمية في التطورات المتفاوتة في إنتاجية اليد العاملة عبر الأقاليم يمثّل إلى حد كبير انعكاساً للتطورات المختلفة في قوة العمل الزراعية في مختلف الأقاليم. ففي أمريكا اللاتينية على سبيل المثال، سيجري تخفيض قوة العمل المستخدمة في الزراعة إلى النصف تقريباً، بينما ستبلغ ضعف ما هي عليه تقريباً في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى.

الاستثمارات الدولية

إنّ قدرة البلدان النامية الأفقر على سد الفجوة على صعيد الاستثمارات محدودة. فحصة الإنفاق العام على الزراعة هبطت إلى معدل 7 في المائة تقريباً في البلدان النامية، وإلى أقلّ من ذلك حتى في أفريقيا؛ وهبطت حصة المساعدات الإنمائية الرسمية المخصصة للزراعة إلى ما لا يتجاوز 3.8 في المائة في عام 2006. ويشهد العديد من البلدان تراجعاً في قدرته على إدارة الموارد الطبيعية التي يعتمد عليها إنتاج الأغذية. والقروض التي تقدمها البنوك التجارية من أجل الزراعة في البلدان النامية ضئيلة أيضاً – بحيث لا تتعدّى 10 في المائة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. وصناديق الاستثمار الخاصة المخصصة للزراعة في أفريقيا تمثّل تطوراً حديث العهد مثيراً للاهتمام ولكنّ الاستثمارات الفعلية ما زالت ضئيلة. وبالنظر إلى القيود المفروضة على المصادر البديلة لتمويل الاستثمارات، فإن الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الزراعة في البلدان النامية يمكن أن تقدّم مساهمة هامة لسد الفجوة على صعيد الاستثمارات. ويتزايد توجيه هذه الاستثمارات نحو حيازة الأراضي واستئجارها، مع تفاوت دوافع المستثمرين ما بين إنتاج الوقود الحيوي السائل، وتنويع الحافظات المالية، وشواغل البلد المستثمر في ما يتعلق بالأمن الغذائي. وعلى الرغم من وجود إمكانية لتحقيق فوائد تنموية من هذا النوع من الاستثمارات عن طريق نقل التكنولوجيا وخلق فرص عمل وتطوير البنية الأساسية وتحقيق إيرادات تصديرية، غالباً ما يتم تصدير الزيادات في إنتاج الأغذية الناشئة عن ذلك إلى البلد المستثمر، مما يؤدي إلى إثارة عدد من الشواغل السياسية والاقتصادية والاجتماعية المحتملة عند توظيف استثمارات في بلد يعاني من انعدام الأمن الغذائي. وتكمن المشكلة الأساسية في معرفة ما إذا كانت توقعات تحقيق الأمن الغذائي والحد من الفقر في البلدان النامية، وفي العالم ككلّ، أفضل في حال توظيف هذا النوع من الاستثمارات أم بدونه، وما هي أفضل السبل لزيادة المنافع إلى أقصى حد وتجنب التأثيرات السلبية.

الالتزامات السنوية في إطار المساعدات الإنمائية الرسمية: الاتجاهات والحصة الإجمالية المخصصة للزراعة

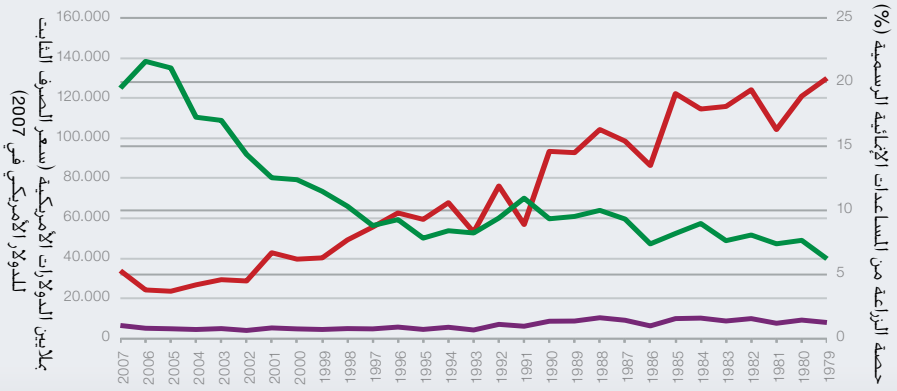

المصدر: منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي

البحث والتطوير

لقد أظهرت الاستثمارات في البحث والتثقيف والتطوير في المجال الزراعي أن معدلات عائداتها مرتفعة جداً، وأنّها تؤدي دوراً هاماً في مكافحة الفقر والجوع. وفي الوقت الحاضر، تقوم المراكز الدولية التابعة للجماعة الاستشارية المعنية بالبحوث الزراعية الدولية بإجراء قدر كبير من البحوث في القطاع العام. ومما لا شك فيه بأنّ شبكة أجهزة البحوث الدولية والمنظمات المنتسبة إليها هذه – التي ساهمت إلى حد كبير في تكوين المجموعة العالمية من التكنولوجيا والمعارف الزراعية المتاحة – مجدية ومفيدة. ولكنّ مسألة كيفية تمويل هذه الأجهزة ليست مسألة محددة بوضوح إذ كثيراً ما لا ترى الحكومات أنّ من مصلحتها أن تقدم مساهمات كبرى من أجل جهاز سيتجاوز نطاق منافعه جماهيرها أو حدودها. ومن البديهي أنّه من الضروري

- **بالنظر إلى التوقعات حتى عام 2050 بحسب نوع الاستثمارات، يتبيّن أنّ 60 في المائة من المجموع اللازم سيُخصص لتجديد أرصدة رأس المال البائدة؛ بينما سيضاف الباقي إلى أرصدة رأس المال (أي لتكوين رأس المال الإجمالي). وبالنظر إلى الاستثمارات موزّعة بحسب نوع النشاط، ستحصل الزراعة الأولية على نسبة 40 في المائة تقريباً بينما سيُخصص الباقي لاحتياجات ما بعد الإنتاج (التجهيز والنقل والتخزين وغير ذلك). وستمثّل المكننة داخل قطاع الزراعة الأولية أكبر مجال منفرد من مجالات الاستثمار يليها التوسُّع في الري وتحسينه.**
- **انخفضت المعونة التنموية المقدمة للزراعة بنحو 58 في المائة بالقيمة الحقيقية خلال الفترة ما بين عامي 1980 و2005، رغم ازدياد مجموع المساعدات الإنمائية الرسمية بشكل كبير - بنسبة قدرها 112 في المائة - خلال الفترة نفسها. ونتيجة لذلك، انخفضت حصة المساعدات الإنمائية الرسمية المخصصة للقطاع الزراعي من 17 في المائة في عام 1980 إلى 3.8 في المائة في عام 2006؛ ولوحظ تسجيل نفس المنحى إلى الانخفاض في حافظات الإقراض للمؤسسات المالية الدولية ومصارف التنمية. وتبلغ حالياً حصة الزراعة من المساعدات الإنمائية الرسمية الإجمالية 5 في المائة تقريباً.**

تكثيف الاستثمارات من القطاعين العام والخاص في البحوث والتطوير لكي تستفيد الزراعة من استخدام أنواع جديدة من التكنولوجيا والتقنيات وتنجح في مواجهة التحديات المستجدة، بما في ذلك تزايد الشحّ في المياه وتغيّر المناخ.

اعتبارات خاصة بالسياسات وناشئة عن منتدى الخبراء الرفيع المستوى في منظمة الأغذية والزراعة والمعني بكيفية إطعام العالم في عام 2050 (12-13 أكتوبر/تشرين الأول 2009)

تمحور النقاش بشأن الاستثمارات حول خمسة مواضيع رئيسية طرحها مقدّم الجلسة والميسّر.

- اتفق فريق الخبراء على أهمية وجود سياسات ملائمة وكتلة حيوية من الاستثمارات لتحقيق الهدف الإنمائي للألفية المتمثل في خفض الجوع في العالم. فحتى في حال ضخّ استثمارات كبرى في النظام القائم، لن يؤدي هذا بالضرورة إلى تحقيق النتيجة المرجوة ما لم تطبّق السياسات المناسبة.

- تتراوح بين بلد وآخر درجة نجاح الاستثمارات في إحراز تقدم على صعيد التخفيف من وطأة الجوع. فقد نجحت الصين والهند إلى حد كبير في تسجيل نجاحات على صعيد التخفيف من وطأة الجوع وكان هناك إجماع على أنّ البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا يرسي إطاراً سليماً للاستثمار في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. غير أنّ التنفيذ لم يكن فعّالاً في بعض الحالات والاستثمارات لم تصل على الدوام إلى وجهتها، مما يستدعي مزيداً من التحسين.

- تتمثّل العناصر الرئيسية الكامنة وراء خلق بيئة جاذبة للمستثمرين في وجود إطار تنظيمي سليم ونظام ضريبي معقول. وقد اقترح اللجوء إلى صناديق الأسهم الخاصة باعتبارها أداة مبتكرة لاجتذاب الاستثمارات الخاصة، لا سيما في الحالات التي لا تكون فيها المصارف مستعدة لتقديم قروض للزراعة. ويمكن لجمعيات أصحاب الحيازات الصغيرة أن تكون بدورها أداة مفيدة لمساعدة صغار المنتجين على جمع موارد مالية بهدف استثمارها. ودرس فريق الخبراء أداة إضافية على مستوى السياسات تمثلت في دعم الدولة للاستثمارات اللازمة لإطلاق المشاريع، والتي تكون عادة محفوفة بقدر أكبر من المخاطر وتحتاج إلى دعم خارجي.

- اتفق جميع الخبراء على أنّ زيادة الاستثمارات العامة في البنى الأساسية وفي البحوث والتطوير في القطاع الزراعي هي عناصر حاسمة لجذب الرساميل الخاصة إلى الزراعة. ومن الأهمية بمكان بالنسبة إلى معظم البلدان النامية الحدّ من المخاطر المحدقة بالمستثمرين في القطاع الخاص، ولا سيما أصحاب الحيازات الصغيرة.

- اتفق فريق الخبراء على أنّ زيادة الاستثمارات الأجنبية عبر الحدود في الزراعة الأولية من أجل شراء الأراضي أو تأجيرها من شأنها أنّ تزيد حجم الموارد المتاحة للتنمية الزراعية، ولكنه يتعيّن فرض ضوابط خاصة على هذا النوع من الاستثمارات لحماية مصالح الأطراف المعنية كافة، ولا سيما السكان المحليين.

وأخيراً، كان هناك إجماع على ملاحظة مفادها أنّ جودة الاستثمارات سوف تكون في المستقبل بنفس أهمية حجم الاستثمارات.

الشكل 1: المعدلات السنوية لنمو أرصدة رأس المال الزراعية (1990-2005) في البلدان التي حققت أكبر تقدّم أو التي تعرّضت لأكبر نكسة صوب بلوغ أهداف مؤتمر القمة العالمي للأغذية عام 1996

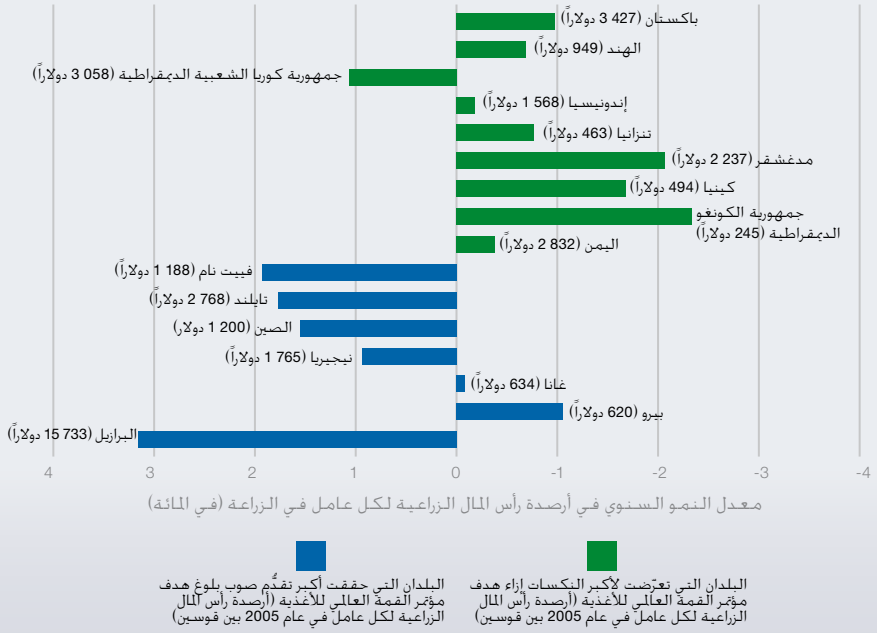

المصدر Beintema & Elliott (2009)

للمزيد من المعلومات، يرجى الاتصال بـ

أمانة مؤتمر القمة العالمي حول الأمن الغذائي
مكتب المدير العام المساعد
الإدارة المعنية بإدارة الموارد الطبيعية والبيئة
منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة
Viale delle Terme di Caracalla, 00153 Rome, Italy

الهاتف: 53101 570 06 (39+)
الفاكس: 56172 570 06 (39+)
البريد الإلكتروني: wsfs2009-secretariat@fao.org

التحدي

كانت الأمراض والآفات الحيوانية والنباتية العابرة للحدود تؤثر منذ زمن بعيد على إنتاج الثروة الحيوانية والمحاصيل. والواقع إنها كانت من بين الآفات العشر في مصر القديمة. ونتيجة لارتفاع معدلات النفوق بين الحيوانات المنتجة والانخفاض الشديد في إنتاجية الحيوانات الباقية على قيد الحياة، كان مربو الحيوانات الزراعية والمزارعون يواجهون من حين لآخر المجاعات، والجوع، والمحن. ولكن بسبب الطبيعة الموسعة لنظم الإنتاج والعزلة النسبية لمناطق الإنتاج والبلدان في ذلك الوقت، كانت خطورة الأزمات الناجمة محدودة نسبيا؛ فكان انتشار العوامل المرضية بطيئا، وكانت معظم الأمراض الحيوانية العابرة للحدود من الأنواع المتوطنة في مناطق محددة، أو موجودة في مجموعات من البلدان في نفس المنطقة.

أما الآن، فإن انتقال الآفات النباتية والأمراض الحيوانية العابرة للحدود قد أثار مخاطر عالية بالنسبة للأمن الغذائي، والزراعة، وتربية الأحياء المائية، وتطوير مصايد الأسماك، والتجارة، وغالبا ما يسبب قلقا عالميا على الصحة العامة خاصة عندما تؤثر هذه الأمراض والآفات على الإنسان. وقد أدى الانتقال المتزايد للسكان، والحيوانات البرية والمائية، والنباتات والمنتجات في اقتصاد معولم من ناحية، وتركيز نظم الإنتاج وتكثيفها من ناحية أخرى إلى تسريع واتساع عملية إعادة توزيع الأمراض الحيوانية والآفات النباتية مع اتجاه واضح للامتداد إلى جميع مناطق العالم. وفضلا عن هذا، يعمل تغير المناخ على إيجاد بيئة إيكولوجية جديدة مواتية لعودة الآفات والأمراض إلى الظهور والانتشار من جديد.

ونتيجة لذلك، زاد أثر الأمراض الحيوانية والآفات النباتية العابرة للحدود بدرجة كبيرة. وهناك دلائل تشير إلى أن أفقر البلدان ذات النظم الصحية الهشة والبنى الأساسية الضعيفة تتحمل عبئا أكبر من البلدان الأخرى. وقد اتسعت قائمة الأمراض والآفات الغريبة المستوردة بينما لم يحرز تقدم ملموس في مكافحة العوامل المرضية المحلية المتغلغلة. وقد تتوقع البلدان الفقيرة والمنتجون مخاطر مختلفة وحوافز مرتبطة بالأمراض الحيوانية والآفات النباتية العابرة للحدود، ومن الضروري التعرف على هذه الاختلافات عند اتخاذ وتنفيذ تدابير للوقاية من هذه الأمراض والآفات ومكافحتها. ومن مصلحة المجتمع الدولي أن يتجنب ظهور مستودعات قطرية أو إقليمية للأمراض الحيوانية والآفات النباتية العابرة للحدود والتي ستعمل على استمرار الخطر على المستوى العالمي.

القضايا الأساسية

تهدد الأمراض الحيوانية والآفات النباتية من توافر الأغذية وتؤثر على نوعيتها. ومع أن التحديد الكمي للخسائر أو الخسائر المحتملة بسبب هذه الآفات والأمراض العابرة للحدود، يعاني من النقص تاريخيا، فإن دخول الأمراض الحيوانية والآفات النباتية وترسخها ونشوءها وتفشيها، كل ذلك يؤدي إلى مشاكل كبرى تتعلق بالأغذية، إما بصورة مباشرة نتيجة انخفاض مردود المحاصيل الغذائية وخسائر الإنتاج الحيواني، (أو انتقالها إلى الإنسان)، أو بصورة غير مباشرة من خلال انخفاض مردود المحاصيل النقدية وفقدان ثقة المستهلك، مثل أنفلونزا الطيور عالية الإمراض، أو طاعون البقر، أو عفن البطاطس، أو الجراد.

الأمراض التي تصيب الحيوان والتي تنتقل إلى الإنسان

كان كثير من الأمراض الحيوانية، بما في ذلك الأمراض التي تنتقل إلى الإنسان، يمكن أن تكون السبب الأول للأزمات الإقليمية أو الدولية الرئيسية. فقد كان طاعون البقر أحد الآفات الرئيسية التي أصابت الماشية في أجزاء واسعة من أوروبا وأفريقيا وآسيا لعدة قرون، وتسبب في نفوق أعداد كبيرة من الحيوانات الزراعية والحيوانات البرية. واقترن الانتشار السريع لفيروس أنفلونزا الطيور في جنوب شرق آسيا عام 2004 ثم في أوروبا وأفريقيا عام 2005 بالمخاوف من أن جائحة الأنفلونزا البشرية قد تنتقل من الدواجن المنزلية. وقد تضرر أكثر من 60 بلدا من حالات تفشي هذا الفيروس، ونفق أكثر من 300 مليون دجاجة أو تم إعدامها، وتكبد ملايين المزارعين والمنتجين خسائر وصلت إلى مليارات الدولارات. كذلك فإن جائحة الأنفلونزا البشرية الناجمة عن فيروس أنفلونزا الخنازير عام 2009 انتشرت بسرعة مذهلة على نطاق العالم. ونظرا للكثافة السكانية والصلات الوثيقة بين الخنازير والدواجن والإنسان في أجزاء كثيرة من العالم، فإن هناك مخاوف عالمية خطيرة من إعادة تحور الفيروسات التي يحملها الإنسان أو الخنازير أو الطيور لتساعد على ظهور سلالات أشد خطرا.

وتعد الحمى القلاعية من الأمراض المتوطنة في معظم أجزاء آسيا، والشرق الأوسط، وأفريقيا، وأجزاء من أمريكا الجنوبية. ولا تزال الأمراض المنقولة من الحيوان مثل حمى وادي الصدع تؤثر على أجزاء من أفريقيا، وتهدد بالانتشار إلى الشرق الأوسط، وبلدان الخليج، وجنوب أوروبا. ويعد مرض النوم وحمى الساحل الشرقي من أشد الأمراض فتكا في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. فهي تؤثر على أكثر

من خمسمائة ألف شخص وتقتل أكثر من 3 ملايين من الحيوانات كل عام وفضلا عن هذا، توجد أمراض معدية أخرى مثل حمى الخنازير الأفريقية، وآفة المجترات الصغيرة، ومرض ذات الجنب والرئة الذي يصيب الأبقار، وحمى الخنازير التقليدية، ومرض نيوكاسل الذي يصيب الدواجن. وهذه الأمراض تنتشر في أفريقيا، وآسيا، وأمريكا اللاتينية ولا تزال مصدر قلق كبير للمجتمع العالمي.

وفي قطاع الأحياء المائية، يعتبر فيروس متلازمة البقع البيضاء الذي يصيب الأربيان من أخطر العوامل الممرضة للأربيان المزروع. وتبين المعلومات المسجلة عن انتشار فيروس الأربيان الأبعاد والمسافات التي يمكن أن تسافر إليها الأحياء المائية إلى جانب انتقال النواقل الحاملة لها – ويتمثل الأثر الرئيسي في تنقل اليرقات وصغار الأسماك وتجمعات الفقس المصابة. ويوجد في الوقت الحاضر أكثر من 20 بلدا من البلدان المتضررة المنتجة للأربيان.

آفات المحاصيل

يعد الجراد الصحراوي أوضح مثال على آفات المحاصيل المهاجرة بسبب السرعة التي تحدث بها حالات التفشي والنطاق الذي يمكن أن تصل إليه الإصابات عندما يتطور هذا الوباء بشكل كامل. ويمكن أن ينتشر الجراد على مساحة تبلغ نحو 30 مليون كيلو متر مربع ويؤثر على أكثر من 60 بلدا. وعند تفشي الوباء الرئيسي الأخير للجراد الصحراوي خلال الفترة من 2003 إلى 2005، تأثرت سبل معيشة نحو 8 ملايين شخص في شمال وشمال غرب أفريقيا. وقد أمكن رش أكثر من 13 مليون هكتار بالمبيدات الكيميائية لوقف انتشار الجراد الصحراوي. غير أن الاستثمار في نظم الوقاية وإدارة حالات الطوارئ يعد مفيدا بشكل خاص. فعن طريق تطوير نظم الإنذار المبكر وبناء القدرات البشرية ونظم الاستجابة السريعة، تمت السيطرة بنجاح على ثلاثة حالات على الأقل من حالات التفشي والانتشار في المنطقة الوسطى قبل حدوث أضرار لسبل معيشة المجتمعات المحلية. فقد بلغت التكلفة الإجمالية لبرنامج الجراد الصحراوي التابع لنظام الوقاية من الآفات والأمراض الحيوانية والنباتية العابرة للحدود في حالات الطوارئ نحو 11.5 مليون دولار أمريكي على مدى عشر سنوات؛ وكانت تكلفة عمليات المكافحة سبعة ملايين دولار أمريكي. وفي المقابل، قدرت التكلفة الإجمالية للحملة وإعادة التأهيل في شمال وشمال غرب أفريقيا، في غياب نظام وقائي، بأكثر من 390 مليون دولار أمريكي.

الأخطار الجديدة والناشئة

أثارت الآفات الجديدة والناشئة مخاوف من أثرها المحتمل على سبل المعيشة، والأمن الغذائي، والأسواق العالمية؛ وفيما يلي بعض الأمثلة:

- أثارت حالات التفشي الأخيرة للجراد في آسيا الوسطى، وجنوب غرب آسيا، ووسط أفريقيا، والجنوب الأفريقي مخاوف من ظهور سلالات جديدة من الجراد بخلاف الجراد الصحراوي، مما يهدد سبل معيشة أكثر من 15 مليون شخص في وسط أفريقيا والجنوب الأفريقي وحدهما.

- تطور خطر جديد عابر للحدود في عام 1999 عندما ظهرت سلالات قوية من فيروس مرض صدأ جذع القمح في شرق أفريقيا ووصلت إلى إيران في أواخر عام 2007. وتستأثر مناطق الشرق الأدنى، وشرق أفريقيا، وآسيا الوسطى، وجنوب آسيا المهددة بخطر مباشر بنسبة 37 في المائة من الإنتاج العالمي للقمح. وهذه السلالة الجديدة من فيروس صدأ جذع القمح قادرة على إصابة جميع سلالات القمح تقريبا. ويمكن أن تسبب خسائر فادحة للمحصول إذا لم تتم الوقاية من انتشارها.

- تعد ديدان الجيش اليرقات التي تنتقل إلى طور العثة الليلية القادرة على الهجرة لمسافات طويلة. وبالمقارنة مع حالات تفشي الجراد، تظهر ديدان الجيش عادة في

بعض الحقائق الأساسية

- **يدعم القطاع الفرعي للثروة الحيوانية الأمن الغذائي وسبل المعيشة لأكثر من مليار شخص. ويعد إنتاج وتجارة الحيوانات والمنتجات الحيوانية من العناصر المهمة للتنمية الاقتصادية للبلدان، وتمثل مصدر دخل رئيسي لفقراء الريف على نطاق العالم.**

- **ويمثل قطاع الثروة الحيوانية نحو 40 في المائة من قيمة الناتج الزراعي العالمي، ويعد واحدا من القطاعات الفرعية الأسرع نموا في الاقتصاد الزراعي.**

- **وتهدد أمراض الحيوانات الزراعية سبل المعيشة عن طريق تخفيض الإنتاجية واستبعاد البلدان من المشاركة في التجارة العالمية المتنامية بسرعة في الحيوانات والمنتجات الحيوانية. وتعد الأمراض الحيوانية أحد العوامل الرئيسية التي تحد من كفاءة استخدام الموارد الحيوانية وتنمية القطاع.**

- **ومع التكثيف المتزايد للإنتاج الحيواني، من المتوقع أن يزداد انتشار ومخاطر الأمراض العابرة للحدود، بما في ذلك الأمراض الحيوانية التي تصيب الإنسان. وتساعد الكثافة العالية للحيوانات المنزلية والإنسان، والزيادة المتوقعة في انتقال السكان والحيوانات عبر القارات، والتغييرات في النظم الإيكولوجية على تهيئة بيئة تساعد على سرعة ظهور العوامل الممرضة وتطورها وانتشارها.**

- **ويوفر إنتاج المحاصيل نحو 84 في المائة من الاحتياجات العالمية من الغذاء والأعلاف والألياف، وتعتمد جميع المساعي الإنسانية الأخرى في الواقع على الأمن الغذائي. وينبغي التغلب على آفات المحاصيل، بما في ذلك الأمراض والحشرات والأعشاب لتلبية الاحتياجات في المستقبل.**

- **وتقدر الخسائر العالمية في المحاصيل بسبب الآفات العابرة للحدود بأكثر من 50 في المائة من الإنتاج المحتمل للمحاصيل. ويقدر أن الآفات الحشرية قد تسببت في إتلاف 15 في المائة من المحاصيل، و13 في المائة بسبب العوامل الممرضة**

البداية على نطاق أصغر ولكنها قد تمتد فوق عدة مئات من الكيلومترات المربعة. وتقدر الخسائر التي ألحقتها بالحبوب وقصب السكر في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى بنحو 20 إلى 60 في المائة.

- وعلى العكس من الآفات المهاجرة، يمكن لآفات وأمراض الحجر الصحي أن تدخل بلدا ما عن طريق التجارة وانتقال السكان بصورة أساسية. ويعد ذباب الفاكهة، مثل المن وفيروس المانيهوت، وداء الموز من الآفات الهامة العابرة للحدود. وتقدر الخسائر الاقتصادية الناجمة عن ذباب الفاكهة وحده بأكثر من مليار دولار أمريكي سنويا.

- وصلت الحشرة الكبيرة الثاقبة للحبوب في الأصل من أمريكا الوسطى في الثمانينات من القرن الماضي، وظهرت أولا في تنزانيا ثم في كينيا. وخلال العشرين عاماً الماضية، انتشرت هذه الآفة من آفات المخازن في بلدان كثيرة في غرب ووسط وشرق أفريقيا. وتسبب هذه الحنفساء خسائر مدمرة بعد الحصاد لأكثر من 90 في المائة من مخزون الذرة ، والمانيهوت المجفف، وكلاهما من الأغذية الأساسية الأولية في معظم البلدان الأفريقية.

- يتسبب تعدي الإنسان والحيوانات الزراعية على مناطق لم تكن تستخدم في الزراعة من قبل إلى زيادة حالات الاحتكاك بين الحيوانات المستأنسة والحيوانات البرية وعواملها الممرضة.

- تساعد التجارة المربحة في الحيوانات النادرة ولحوم حيوانات الأدغال على زيادة خطر انتشار الأمراض الحيوانية العابرة للحدود، وظهور أمراض حيوانية تصيب الإنسان لم تكن معروفة من قبل.

- يمكن أن يتفاقم انتشار أمراض الأحياء المائية بسبب العولمة، وتكثيف الممارسات الزراعية، وإدخال سلالات جديدة، والتوسع في تجارة أسماك الزينة، والتفاعلات غير المتوقعة بين الجموع المزروعة والبرية، وتغير المناخ، وعمليات النقل الأخرى لسلع الأحياء المائية بواسطة الإنسان.

الاعتبارات الخاصة بالسياسات

تمثل الأمراض الحيوانية والآفات النباتية العابرة للحدود تهديدا خطيرا للأمن الغذائي العالمي بكل أبعاده – التوافر، والاستقرار، والحصول، والانتفاع (الأمن). فهي تخفض الإنتاج والإنتاجية، وتسبب إرباكا للاقتصادات المحلية والوطنية، وتهدد الصحة البشرية، وتزيد من وطأة الفقر. ويمكنها أن تؤدي أيضا إلى خسائر مالية كبيرة، وهي تتطلب تدابيراً للوقاية والمكافحة وبرامج لاستئصالها.

الوقاية من المرض

تتطلب استراتيجيات الوقاية الأكثر فعالية من حيث التكلفة، والمحافظة على سبل المعيشة، والأقل ضررا من الناحية الإيكولوجية تفاعلا سريعا ومنسقا من جانب الشركاء الوطنيين والإقليميين والدوليين، وقدرة على تعبئة الموارد بناء على إخطار عاجل للتصدي للمخاطر التي تهدد الحياة وسبل المعيشة وكذلك لمعالجة الشواغل البيئية. ويمكن تعريف حالة الاستعداد لمواجهة الطوارئ بأنها الإجراءات التي تتخذ توقعا لحالة طوارئ من أجل تسهيل الاستجابة السريعة والفعالة والملائمة للخطر، وتهدف إلى:

- توفير نظم الإنذار والكشف المبكر لمعلومات وتحليلات وثيقة الصلة وحسنة التوقيت للتمكين من صنع القرار الفعال.

- استعداد الحكومات والشركاء ذوي الصلة للوقاية من الأخطار التي تهدد الزراعة والأغذية والصحة، والتخفيف من آثارها وإدارتها.

تنمية القدرات

ينبغي أن يكون تعزيز قدرات الخدمات والنظم الوطنية للصحة البيطرية والنباتية على رأس الأولويات لمواجهة الأخطار الحيوية العابرة للحدود بصورة أكثر فعالية. وهذا يشمل

والأعشاب كل على حدة. وتسببت الإصابة بالآفات بعد الحصاد في 10 في المائة أخرى. وتحدث خسائر بنسبة 100 في المائة في ظروف معينة، لتسبب تفاوتا هائلا في الإنتاجية ومخاطر على سبل معيشة الأسر الزراعية.

- **ويتمثل الأمر الذي يشكل تهديدا أكبر في حالات تفشي الآفات المهاجرة بسبب ظهورها المفاجئ، غالبا بدون إنذار سابق أو بإنذار محدود، بسبب الظروف الايكولوجية المتغيرة أو الممارسات الزراعية التي تساعد على زيادة انطلاق جموع الآفات وانتشارها السريع في المناطق المجاورة. وغالبا ما يتسبب هذا الظهور المفاجئ لحالات التفشي الواسعة لهذه الآفات في إلحاق الضرر بالبلدان التي تكون في معظم الأحوال أقل استعداد، ولا توجد لديها أي قدرات، وإن وجدت، فهي قدرات لا تمكنها من المواجهة الفعالة للأخطار التي تتطور وتنتقل بسرعة.**

- **ويواجه قطاع تربية الأحياء المائية تحديات تتمثل في الأمراض المعدية التي تحد من تنمية واستدامة هذا القطاع بسبب خسائر الإنتاج المباشرة، وزيادة تكاليف التشغيل، والقيود المفروضة على التجارة، والآثار على البيئة، والتنوع البيولوجي. وتتراوح تقديرات الخسائر الناجمة عن أمراض الأحياء المائية بين 17.5 مليون دولار أمريكي (مرض البقع البيضاء للأربيان في الهند عام 1994) وتقدير عالمي يصل إلى أكثر من 3 مليارات دولار أمريكي بسبب الأمراض التي تصيب الأربيان. ويعد انتقال الأحياء المائية المسار الرئيسي لدخول أمراض الأحياء المائية وانتشارها.**

- **وفي الغابات، ونتيجة لتغير المناخ، من المتوقع أن ينخفض عمر أجيال خنفساء الصنوبر الجبلية، وهي آفة من غابات أمريكا الشمالية، وأن تقل الأعداد التي تموت منها في فصل الشتاء، وهو ما يزيد من خطورة دخولها إلى نظم إيكولوجية ضعيفة.**

تطوير قدرات تدريبية تعتمد على الذات، ووضع أطر قانونية ملائمة وأطر للسياسات، وإدخال تكنولوجيات للمواجهة الاقتصادية والسليمة بيئيا، وإنشاء نظم وطنية للمراقبة والتشخيص، ودعم البنية الأساسية الملائمة والأدوات اللازمة، ووضع خطط عملية للطوارئ؛ وإجراء تدريبات ميدانية.

حماية سبل المعيشة

لمواجهة التحديات التي تتمثل في حالات الطوارئ الواسعة النطاق والناجّة عن الأخطار الحيوية العابرة للحدود بصورة أكثر فعالية، وتقديم المساعدة المنسقة بصورة جيدة وحسنة التوقيت للبلدان المتضررة، هناك عدة اعتبارات حاسمة لحماية سبل المعيشة، والصحة والتغذية، والأمن الغذائي:

- ينبغي إعطاء الأولوية للتخفيف من أخطار الكوارث والوقاية منها وينبغي أن تشمل برامج عابرة للحدود خاصة بأصحاب المصلحة العديدين ونهجا منسقة.
- يلزم توعية المجتمع الدولي والجمهور بأن الاستثمار في مواجهة حالات الطوارئ والوقاية من الكوارث مفيد اقتصاديا ويخفف من الضغوط الواقعة على المجتمعات الضعيفة بالفعل.
- ينبغي تقديم الدعم لبناء القدرات البشرية، وتحسين الربط الشبكي فيما بين أصحاب المصلحة، والتعاون الإقليمي وداخل الأقاليم بين البلدان المتضررة، ووضع نظم مراقبة أساسها الاعتماد على الذات، وقواعد للمعرفة، وأدوات ومعايير لتنفيذ مفاهيم الإدارة العابرة للحدود.
- ينبغي للمنظمات الإقليمية ومعاهد البحوث القيام بدور أكثر نشاطا من أجل التصدي بصورة منهجية لقضايا الصحة الحيوانية والنباتية العابرة للحدود.
- ينبغي إشراك الأوساط العلمية والصناعية في تطوير تكنولوجيات واستراتيجيات للمكافحة الملائمة بيئيا.
- يجب إشراك جميع أصحاب المصلحة، بمن فيهم المنتجون على جميع المستويات والقدرات، في وضع وتنفيذ تدابير للوقاية من الأمراض والآفات ومكافحتها من أجل حماية سبل معيشتهم وضمان مشاركتهم.
- ينبغي تشجيع ومساندة الشراكات والتنسيق فيما بين المنظمات الدولية والإقليمية والوطنية ذات الصلة وكذلك المؤسسات المالية.

للمزيد من المعلومات، يرجى الاتصال بـ

أمانة مؤتمر القمة العالمي حول الأمن الغذائي
مكتب المدير العام المساعد
الإدارة المعنية بإدارة الموارد الطبيعية والبيئة
منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة
Viale delle Terme di Caracalla, 00153 Rome, Italy

الهاتف: 53101 570 06 (39+)
الفاكس: 56172 570 06 (39+)
البريد الإلكتروني: wsfs2009-secretariat@fao.org

التحدي

تفاقم الأمن الغذائي والتغذوي في العالم ولا زال يمثل خطرا جسيما يتهدد السلام والأمن على المستويين الوطني والدولي. واليوم يعاني أكثر من مليار شخص من الجوع المدقع، وهو ما يمثل 15 في المائة من سكان العالم. ومن بين هؤلاء، هناك حوالي 150 مليون شخص التحقوا بصفوف الجياع بسبب الآثار المشتركة المترتبة على الارتفاع الحاد في أسعار الأغذية والأزمتين المالية والاقتصادية اللتين عصفتا بالعالم. لكن مستويات الجوع ظلت في ارتفاع خلال فترات انخفاض أسعار الأغذية وتعافي النمو الاقتصادي. وإن وجود مثل هذه المستويات المرتفعة من الجوع وسوء التغذية والفقر في ظل تزايد الثروة العالمية ووفرة الأغذية وعدم القدرة على حماية الفئات الضعيفة من آثار الأزمات، كلّها أمور تشير إلى وجود حاجة ماسة إلى إصلاح الحوكمة العالمية للأمن الغذائي.

ويحتاج أيضا النظام الزراعي العالمي والموارد التي يستند إليها إلى اهتمام عاجل. وإذا لم تتخذ إجراءات مجدية الآن، لن يكون أداء النظام الزراعي العالمي في المستقبل في مستوى الطلب المتزايد على الأغذية والألياف والوقود. ويتباطأ نمو الإنتاجية الزراعية مع انخفاض معدل النمو في محاصيل الحبوب الرئيسية بشكل مطرد من 3.2 في المائة عام 1960 إلى 1.5 في المائة عام 2000. وإن توفير الطعام لصالح 9.1 مليار شخص في عام 2050، سيعيش معظمهم في المناطق الحضرية، سيتطلب زيادة الإنتاج الزراعي بنسبة 70 في المائة من متوسط السنوات الثلاث للفترة 2005–2007. ويمكن أن يهدد الطلب على الطاقة الحيوية، الذي قد يؤدي إلى تحويل المحاصيل الغذائية والعلفية إلى إنتاج الوقود الحيوي وما يرتبط به من آثار مقترنة بالأسعار، الأمن الغذائي. وإذا لم تتخذ إجراءات لتطوير تقنيات جديدة وزيادة الإنتاجية، فإن تحويل الموارد إلى إنتاج الوقود الحيوي يمكن أن يسفر عن صعوبات شديدة في توفير طعام كاف *للجميع*. وستطرح آثار تغير المناخ على المديين الطويل والقصير مزيدا من التحديات أمام الإنتاج الزراعي والأمن الغذائي والتغذوي. ويقدر الأثر السلبي التراكمي لتغير المناخ على الإنتاج الزراعي في أفريقيا بنسبة تتراوح بين 15 و30 في المائة بحلول الفترة 2080–2100. وتظل اتجاهات الاستثمار العام المخصص للزراعة في القطاعات الحاسمة الأهمية مثل البحوث والإرشاد والبنية الأساسية والتنوع البيولوجي متخلفة عن الركب على نحو خطير. ومن الواضح أنه لابد من اتخاذ إجراءات أكثر تناسقا وفعالية لتذليل التحديات من هذا الحجم على الصعيد العالمي.

إصلاح الحوكمة العالمية للأغذية والزراعة والتغذية

تشير الحوكمة العالمية للأمن الغذائي إلى آلية ستيسر المناقشات وبلورة توافق الآراء وتنسيق الإجراءات من أجل تحسين الأمن الغذائي ليس على الصعيد العالمي فحسب وإنما أيضا على المستويين الإقليمي والوطني. وقد اعتمد هذا المفهوم لأول مرة عند بزوغ فجر القرن العشرين عندما أقرت عصبة الأمم بالحاجة إلى وضع شكل من أشكال الترتيبات المتعددة الأطراف في مجال الأمن الغذائي العالمي. ولم تحدد معالم رؤية خاصة بالأمن الغذائي العالمي تتجاوز الحدود الوطنية أو الإقليمية إلا حينما أنشئت منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الأمم المتحدة عام 1945.

وقد سعت القمم السياسية الرفيعة المستوى جاهدة، مثل مؤتمر الأغذية العالمي للأمم المتحدة الذي انعقد في روما في سبتمبر/أيلول عام 1974، والمؤتمر الدولي عن التغذية عام 1992 ومؤتمري القمة العالميين للأغذية لعام 1996 وعام 2002، إلى إرساء أسس نظام حوكمة دولي لتحقيق الأمن الغذائي. وتم أخذ التزامات لدحر الجوع وانعدام الأمن الغذائي وخرجت هياكل إلى حيز الوجود داخل منظومة الأمم المتحدة لمعالجة الأمن الغذائي والتغذوي.

وأنشئت لجنة الأمن الغذائي العالمي في عام 1974 في أعقاب مؤتمر الأغذية العالمي لتكون جهاز دولي حكومي ضمن منظومة الأمم المتحدة لاستعراض السياسات والبرامج المتعلقة بالأمن الغذائي العالمي ومتابعتها. وتتمتع اللجنة، بوصفها آلية دولية حكومية، بطابع عالمي. فأبوابها مفتوحة لكل الدول الأعضاء في منظمة الأغذية والزراعة وفي منظمة الأمم المتحدة، ولممثلي المنظمات الدولية الأخرى، والمنظمات غير الحكومية، والمجتمع المدني، والقطاع الخاص. وفي عام 1996، أسند مؤتمر القمة العالمي للأغذية إلى لجنة الأمن الغذائي العالمي مسؤولية رصد تنفيذ خطة عمل مؤتمر القمة العالمي للأمن الغذائي.

إلا أن القيادة اللازمة لإحراز تقدم كبير وسريع صوب تحقيق الأمن الغذائي العالمي لم تكتل بالنجاح، ويعزى ذلك من جهة إلى إهمال الحكومات الذي طال أمده للأسباب الجذرية للجوع، ومن جهة أخرى إلى قلة التناسق والتوافق بين سياسات وبرامج البلدان والجهات المانحة وأصحاب الشأن.

آخر التطورات

أثيرت شواغل واسعة النطاق بشأن الأمن الغذائي والتغذوي على مدى السنوات القليلة الماضية، لا سيما في أعقاب الارتفاع الحاد لأسعار الأغذية والأزمتين الاقتصادية والمالية العالميتين. وأولى اهتمام سياسي متجدد للأمن الغذائي العالمي وحوكمته بنية معالجة الآثار المترتبة على الأزمتين، ولكن والأهم، معالجة العوامل الهيكلية الطويلة الأجل التي تتسبب في الجوع وانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية. وتم تجديد التعهدات الهادفة إلى زيادة الموارد المخصصة للزراعة ولتحقيق الأمن الغذائي، لا سيما في البلدان التي هي في أمس الحاجة. واعتبر الإعمال المطرد للحق في الغذاء في محافل مختلفة على أنه إطار شامل مهم لتحقيق الأمن الغذائي.

وبذلت جهود وطنية وإقليمية (سياسات وبرامج) من خلال عملية تشاركية من أجل تعزيز الأمن الغذائي والتغذوي على المستويين الوطني ودون الوطني وإطار سياسي يؤدي إلى نمو الزراعة. كما أن الاستجابات الإقليمية وشبه الإقليمية القائمة والناشئة (مثل الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا (النيباد)/ برنامج التنمية الزراعية الشاملة لأفريقيا والقضاء على الجوع في أمريكا اللاتينية) تعزز تكامل الجهود المبذولة على المستوى الوطني وتماسكها واتساقها. ويتضح بجلاء أيضا الدافع لمزيد من الانسجام على مستوى السياسات والتنفيذ في الجهود المبذولة للتنسيق بين المانحين من خلال إعلان باريس وخطة عمل أكرا. وأنشئ التحالف الدولي ضد الجوع بعد مؤتمر القمة العالمي: *بعد خمس سنوات* كآلية متعددة القطاعات ومتعددة أصحاب الشأن للاستفادة من الخبرات وتعزيز المبادرات على المستوى الوطني.

وردا على الأثر المدمر لارتفاع أسعار الأغذية والوقود على الأمن الغذائي العالمي، أُنشئ فريق العمل الرفيع المستوى المعني بأزمة الأمن الغذائي العالمية في أبريل/ نيسان 2008 للنهوض باستجابة شاملة وموحدة من قبل هيئات الأمم المتحدة من خلال تسهيل وضع خطة عمل ذات أولويات وتنسيق تنفيذها على الصعيد الوطني. وفي المؤتمر الرفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي العالمي: تحديات تغير المناخ والطاقة الحيوية (منظمة الأغذية والزراعة يونيو/حزيران 2008) ومجموعة الثمانية ومؤتمر القمة في اليابان (يوليو/ تموز 2008، إعلان طوكيو) طُرحت مقترحات ملموسة لإقامة شراكة عالمية من أجل الزراعة والأغذية. وتم تأكيد ذلك في اجتماع مدريد الرفيع المستوى عن الأمن الغذائي للجميع، (يناير/كانون الثاني 2009)، حيث أضيف الأمن الغذائي والتغذية إلى النداءات الداعية إلى إقامة شراكة عالمية. ونوقشت أيضا هذه المقترحات في مؤتمر المنظمة في نوفمبر/تشرين الثاني 2008، وفي مؤتمر قمة مجموعة الثمانية في لاكويلا في يوليو/ تموز 2009، ومؤتمر قمة مجموعة الثمانية في بيتسبرغ في سبتمبر/أيلول 2009.

وتمخضت مجموعة الثمانية ومؤتمر القمة في إيطاليا في يوليو/تموز 2009، عن مبادرة لاكويلا لتحقيق الأمن الغذائي حيث التزم الحاضرون ببلوغ الهدف المتمثل في حشد 21 مليار دولار أمريكي على مدى ثلاث سنوات لتحسين الزراعة والأمن الغذائي على نحو شامل وأكثر تنسيقا. وعقد منذ ذلك الحين عدد من الاجتماعات في سياق الطريق من لاكويلا مع الهيئات الدولية المعنية والجهات المانحة لإعداد نهج منظم لترجمة التزامات لاكويلا إلى خطط ملموسة وخطوات عملية.

ولدى معالجة الشواغل الأساسية بشأن الأمن الغذائي والتغذية، دعت هذه المبادرات إلى تصميم جديد لحوكمة الأمن الغذائي العالمي استنادا إلى المؤسسات القائمة وإصلاحها، وإلى الشراكات المعززة. وينبغي إعادة مواءمة وظائف المنظمات التي تعنى بالزراعة والأمن الغذائي وتعزيزها وتنسيقها لمجابهة التحديات الجديدة والناشئة.

وأفضت هذه المبادرات إلى بلورة حلول جزئية نحو التماسك وتقارب وجهات النظر (مثل التماسك بين وكالات الأمم المتحدة أو مجموعات من البلدان مثل مجموعة الثمانية). ومع ذلك، يتضح أنه لا زالت هناك حاجة إلى المزيد من التماسك في الحوكمة العالمية للأمن الغذائي لتشجيع التقارب بين السياسات والإجراءات المتخذة من قِبل جميع *أصحاب الشأن*، المتمثلين في الحكومات والمؤسسات الوطنية والدولية المعنية ومنظمات المجتمع المدني مثل منظمات المنتجين والمستهلكين وغيرها من الجهات الفاعلة الرئيسية في النظام الغذائي العالمي. وينبغي ألا يستهان بدور القطاع الخاص وقطاع الصناعات الغذائية، الذي يتمتع بقدرات كبيرة في مجالي البحث والتطوير وسلاسل توريد واسعة النطاق، وقدرة على النفاذ إلى الأسواق. ويمكن لهؤلاء أصحاب الشأن، إذا عملوا جنبا إلى جنب، المساهمة بفعالية أكبر في القضاء على الجوع المدقع وانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية والحيلولة دون وقوع أزمات غذائية في المستقبل.

نحو شراكة عالمية: لجنة الأمن الغذائي العالمي بعد إصلاحها

تتمثل أحدث مبادرة واعدة لتعزيز التنسيق والشراكات لمكافحة الجوع وانعدام الأمن الغذائي والتغذوي في إصلاح لجنة الأمن الغذائي العالمي. وتهدف حزمة الإصلاحات، التي وافق عليها أعضاء لجنة الأمن الغذائي في 17 أكتوبر/تشرين الأول 2009، إلى جعل لجنة الأمن الغذائي العالمي "... عنصرا محورياً من الشراكة العالمية الناشئة بشأن الزراعة والأمن الغذائي والتغذية، [والتي ستشكّل] المنتدى الدولي والحكومي الدولي الشمولي الأول لطائفة واسعة من أصحاب الشأن الملتزمين للعمل معا بصورة متناسقة دعما للعمليات التي تقودها البلدان صوب القضاء على الجوع وضمان الأمن الغذائي والتغذية للإنسانية جمعاء".

ويتطابق العديد من سمات اللجنة المُصلَحة مع ما ينبغي أن يشكل العناصر الأساسية لشراكة عالمية بشأن الزراعة والأمن الغذائي. والسمات المهمة للجنة الأمن الغذائي العالمي المتجددة هي التالي:

- *نجاح التنسيق العالمي* للجهود الهادفة إلى القضاء على الجوع وضمان الأمن الغذائي للجميع. وهذا يشمل دعم الخطط والمبادرات الوطنية لمكافحة الجوع؛ وضمان الإصغاء إلى جميع الأصوات ذات الصلة في مناقشة السياسات المتعلقة بالأغذية والزراعة، وتعزيز الروابط على المستويات الإقليمية والوطنية والمحلية؛ واتخاذ قرارات مستندة إلى أدلة علمية وآخر المعارف.

- *الشمولية*: إعطاء صوت وأدوار فعالة لمجموعة واسعة من المنظمات التي تعالج الأمن الغذائي والتغذية من وكالات الأمم المتحدة مثل الصندوق الدولي للتنمية الزراعية وبرنامج الأغذية العالمي وفريق العمل الرفيع المستوى المعني بأزمة الأمن الغذائي العالمية وهيئات الأمم المتحدة الأخرى. وسوف تشرك أيضا المراكز التابعة للفريق الاستشاري للبحوث الزراعية الدولية والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية ومؤسسات التنمية الإقليمية فضلا عن منظمات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية. وستكون اللجنة أيضا مفتوحة أمام ممثلي جمعيات القطاع الخاص والمؤسسات الخيرية. وثمة عنصر أساسي لتحقيق حوكمة الأمن يتمثل في إقامة شراكات وتحالفات أقوى بين جميع أصحاب الشأن الرئيسيين على جميع المستويات.

- *قاعدة علمية سليمة*: الحصول على مشورة علمية رفيعة المستوى من فريق خبراء رفيع المستوى معني بالأمن الغذائي والتغذية والموضوعات ذات الصلة. وهذا سيكفل تزويد هيئات اتخاذ القرارات بأفضل التحليلات العلمية والقائمة على المعارف من أجل إيجاد حلول أكثر فعالية للقضاء على الجوع. وإن خلق روابط هيكلية بين خبراء المعرفة وهيئات صنع القرار أمر لا غنى عنه في دحر الجوع والفقر بطريقة فعالة.

- *منتدى للمناقشة والتنسيق*. سوف يتم النهوض بمزيد من التوفيق بين السياسات بما في ذلك من خلال وضع استراتيجيات دولية ومبادئ توجيهية طوعية بشأن الأمن الغذائي والتغذية بالاستناد إلى أفضل الممارسات والدروس المستفادة من البلدان التي نجحت في الحد من الجوع. ويجب أن تكون البلدان والأقاليم قادرة على التماس المساعدة لمعالجة كيفية الحد من الجوع وسوء التغذية بطريقة أسرع وأنجع.

اعتبارات سياسية

سيتعين النظر في عدد من الاعتبارات السياسية مع تطبيق إصلاح لجنة الأمن الغذائي، ومع بداية تبلور الشراكة العالمية من أجل الزراعة والأمن الغذائي والتغذية. ويمكن أن يشمل ذلك ما يلي:

كيفية ضمان فعالية حوكمة الأمن الغذائي؟

ينطوي تحسين حوكمة الأمن الغذائي، مع وضع اللبنات الأساسية لعملية الإصلاح، على قدر أعظم من التكامل والتنسيق بين مبادرات الإصلاح على المستوى الأفقي (في ما بين البلدان والمنظمات وأصحاب الشأن المعنيين، وغير ذلك) وعلى المستوى الرأسي (من الصعيد المحلي إلى الصعيد العالمي). ويتمثل التحدي الماثل في كيفية تسهيل هذا التكامل وإسراع وتيرته وضمان أن عملية الإصلاح الجارية تخدم من الناحية العملية وعلى نحو فعال المعركة ضد انعدام الأمن الغذائي "في الميدان".

كيف يمكن إدراج الأمن الغذائي في الأولويات الإنمائية الوطنية؟

لا يقصد بسياسات الحد من الجوع مجرد تحسين إدارة النظم الغذائية والزراعية في أوقات الأزمات؛ بل يجب إدماجها إدماجا كاملا في الأولويات والاستراتيجيات الإنمائية الوطنية بما في ذلك برامج الحماية الاجتماعية. ويجب أن تصب أهداف الحد من الجوع في البرامج العالمية والإقليمية الأخرى للتأكد من أن قضايا الأمن الغذائي تعالج بشكل ملائم (مثلا في المفاوضات التجارية وتلك المتعلقة بتغير المناخ والاتفاقات الاقتصادية، وما إلى ذلك). وتقتضي الاستجابات المستدامة المتخذة لمواجهة الأزمات وزيادة مرونة النظم الغذائية إعطاء الأولوية للنهج المحلية.

كيف يمكن لمساعدات حالات الطوارئ والمساعدات الطويلة الأجل أن تكون أكثر توازنا؟

كان هناك اتجاه نحو زيادة المعونة الغذائية والزراعية قصيرة الأجل لحالات الطوارئ وتراجع المساعدات الطويلة الأجل لتشجيع المنافع العامة. فما هو التوازن الصحيح بين الاستجابات القصيرة الأجل المتخذة في حالات الطوارئ والمساعدات الطويلة الأجل للحد من حالات الطوارئ؟ كيف يمكن للحوكمة العالمية المحسنة أن تمكن الجهات المانحة والوكالات المسؤولة عن التنفيذ من ضمان قدرة المعونة الطويلة الأجل على تعزيز القدرات البشرية والمؤسسية في البلدان النامية؟

كيف يمكن لحوكمة الأمن الغذائي أن تكون مرنة وقادرة على مواجهة التحديات المتغيرة؟

تكون الأسباب المعاصرة للجوع وانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية مختلفة في بعض الأحيان عن تلك التي تمت مواجهتها خلال الأزمات الغذائية السابقة. ومن المحتمل أيضا أن تتغير مع انتشار رقعة العولمة وتسارع وتيرتها وتناقص النمو السكاني وزيادة التحضر. وينبغي أن تتسم الحوكمة الجديدة بالشمولية، وأن تراعي آراء الدول الأعضاء، وتتميز بالمرونة والقدرة على حشد توافق الآراء السياسي والخبرات العلمية والموارد المالية وغيرها من الموارد حسب الحاجة.

للمزيد من المعلومات، يرجى الاتصال بـ

أمانة مؤتمر القمة العالمي حول الأمن الغذائي
مكتب المدير العام المساعد
الإدارة المعنية بإدارة الموارد الطبيعية والبيئة
منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة
Viale delle Terme di Caracalla, 00153 Rome, Italy

الهاتف: 53101 570 06 (39+)
الفاكس: 56172 570 06 (39+)
البريد الإلكتروني: wsfs2009-secretariat@fao.org

إطعام العالم، واستئصال الجوع

الموجز التنفيذي

بحلول منتصف هذا القرن، من المتوقع أن يبلغ عدد سكان العالم 9.1 مليار نسمة، أي أنه سيكون أعلى بنسبة قدرها 34 في المائة مما هو الآن. وهذه الزيادة السكانية ستحدث جميعها تقريباً في البلدان النامية. وسيُصبح نحو 70 في المائة من سكان العالم حضريين (مقارنة بنسبة قدرها 49 في المائة حالياً). وستصبح مستويات الدخل أضعافاً مضاعفة مما هي الآن. وللاستجابة للطلب المتوقع من هذا العدد من السكان، الأكبر حجماً، والأكثر تحضُّراً، والأغنى في المتوسط، يجب أن يزيد إنتاج الأغذية (الصافي بعد طرح الغذاء الذي يُستخدم في إنتاج الوقود الحيوي السائل) بنسبة قدرها 70 في المائة تقريباً.

ومن الممكن أن تتحقق الزيادة المطلوبة في إنتاج الأغذية لتلبية الاحتياجات في المستقبل، مع أن هذه الزيادة تمثّل مهمة هائلة. والأمر الحيوي بالنسبة للمستقبل هو بذل جهود كبرى الآن لحماية الموارد الطبيعية اللازمة لدعم النمو المطلوب في إنتاج الأغذية، ولصون تلك الموارد وتعزيزها. ويتمثل أكبر تحدٍ تقني في استحداث وإدخال مجموعات جديدة من التكنولوجيات الزراعية التي تؤدي إلى زيادة الإنتاجية، بما في ذلك في مجال تربية الأحياء المائية، والتي تكون مستدامة حقاً بمعنى أنها لا تُلحق هي نفسها ضرراً بموارد التربة والماء والموارد الإيكولوجية وكذلك بالأحوال الجوية التي يتوقف عليها إنتاج الغذاء مستقبلاً. ولتحقيق هذا، من الأهمية بمكان زيادة الاستثمارات في أعمال البحث والتطوير في المجال الزراعي في البلدان النامية زيادة كبيرة. ومن دواعي الأسف أن هذه الاستثمارات، رغم ارتفاع معدلات عائدها إلى حد كبير، أخذت في الهبوط في بلدان نامية كثيرة. وبوجه خاص، من اللازم تعزيز المراكز التابعة للجماعة الاستشارية للبحوث الزراعية الدولية والنُظُم الوطنية للبحوث الزراعية.

وبالنظر إلى أنه في حُكم اليقين تقريباً أن تغيُّر المناخ سيضيف إلى المخاطر الكثيرة التي يواجهها المزارعون بالفعل، وبخاصة منهم صغار المزارعين المسؤولين عن قدر كبير جداً من الإمدادات الغذائية في البلدان النامية، فإن

استراتيجية استحداث التكنولوجيات الجديدة يجب أن تولي اهتماماً خاصاً لتعزيز قدرة النُظم الزراعية ونُظم تربية الأحياء المائية على الصمود في مواجهة الهزات الخارجية المنشأ.

وثمة حاجة إلى عكس مسار الهبوط الطويل الأجل في الاستثمارات في الزراعة في البلدان النامية وإلى إيجاد قدرات مؤسسية على كل من الصعيد العالمي والإقليمي والوطني تستطيع أن تضمن حصول الجميع على غذاء كافٍ. ويجب تعزيز الاستثمارات في مجال الزراعة من جانب القطاعين العام والخاص على حد سواء، وتجب زيادة ذلك الجزء من المعونة الإنمائية الذي يوجَّه إلى الزراعة.

وسيتأتى معظم النمو في الطلب على الغذاء من البلدان النامية، وهي أيضاً البلدان التي توجد فيها أكبر إمكانات القدرة الإنتاجية. وثمة حاجة إلى موجة جديدة من الاستثمارات في المناطق الريفية من البلدان النامية. وهذا يجب أن توجهه الإسقاطات التي تبيِّن أن نسبة قدرها 90 في المائة من الزيادات الضرورية في الإنتاج (80 في المائة في البلدان النامية) سيلزم أن تتأتى من زيادات في الغلات وفي الكثافة المحصولية بينما تتأتى نسبة لا تتجاوز 10 في المائة (20 في المائة في البلدان النامية) من زيادة الأراضي الصالحة للزراعة. وتشير التقديرات الأولية إلى أنه، مقارنةً بالعقد المنصرم، من اللازم أن تزيد الاستثمارات.في مجال الزراعة وفي المناطق الريفية في البلدان النامية بنسبة تبلغ زهاء 50 في المائة لتحقيق النمو المتوقع لإنتاج الأغذية العالمي حتى سنة 2050. وسوف يتطلب توفير الموارد اللازمة لدعم نمو إنتاج الأغذية ولبرامج الأمن الاجتماعي إعادة تخصيص كبرى في ميزانيات البلدان النامية وكذلك في برامج الجهات المانحة.

وما زال الجوع مستمراً الآن على الرغم من وجود إمدادات إجمالية كافية وذلك بسبب الافتقار إلى فرص إدرار الدخل والإنتاج بالنسبة للفقراء، فضلاً عن عدم وجود شبكات أمان اجتماعي فعالة. ويتضح من تجربة البلدان التي نجحت في الحد من الجوع وسوء التغذية أن النمو الاقتصادي الذي ينبُع في الزراعة، وبخاصةً في قطاع أصحاب الحيازات الصغيرة، تكون فعاليته في إفادة أشد الناس فقراً ضعف فعالية النمو الذي يتحقق من القطاعات غير الزراعية، على الأقل. ويتطلب أيضاً الحد من الجوع في الأجل القصير اتخاذ إجراءات موجّهة ومتعمدة على شكل خدمات اجتماعية شاملة، تشمل التحويلات النقدية، أو تقديم المساعدة الغذائية، وتوفير خدمات الصحة والصرف الصحي، وكذلك التثقيف والتدريب بشأن التغذية؛ مع التركيز بوجه خاص على مَنْ هم أشد احتياجاً وتعرضّاً لانعدام الأمن الغذائي. وفي كثير من البلدان، تتطلب الحلول الدائمة حدوث تحوّلات أساسية في السياسات من حيث تأثيرها على توزيع الدخل، والعمالة، والحصول على الأراضي والمياه، والشمول الاجتماعي. ويتضح من الإسقاطات أن بلداناً كثيرة ستظل تعتمد على التجارة الدولية لضمان أمنها الغذائي. ومع أن البلدان النامية من الأرجح أن تلبي معظم نمو الطلب عن طريق التوسع في إنتاجها، فإن صادراتها الصافية من الحبوب سوف تزيد بأكثر من الضعف، أي من 135 مليون طن في 2009/2008 إلى 300 مليون طن في 2050. وثمة حاجة إلى التحرُّك صوب نظام تجاري عالمي يكون عادلاً، ويمكن التنبؤ به بدرجة أكبر ومتمحوراً حول الأمن الغذائي ويساهم في وجود سوق للأغذية يمكن الاعتماد عليها، مما يهيئ بذلك أيضاً مناخاً يوفّر حوافز للاستثمارات في التوسُّع في الإنتاج في البلدان النامية.

ويمثّل تغيُّر المناخ مصدراً رئيسياً للخطر بالنسبة للأمن الغذائي في الأجل الطويل. وبوجه خاص، قد تعاني بلدان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وبلدان جنوب آسيا أكبر قدر من الضرر نتيجة لتغيُّر المناخ وذلك على شكل هبوط الغلات لديها وزيادة وتيرة تعرُّضها للظواهر الجوية المتطرفة. وسيتعين على قطاعات الزراعة والحراجة ومصايد الأسماك أن تتكيف مع تغيُّر المناخ، ولكنها يمكن أيضاً أن تساعد على التخفيف من تأثيرات تغيُّر المناخ، وتوجد تآزرات مفيدة بين التكيُّف والتخفيف. وثمة حاجة إلى آليات للتمويل توفّر حوافز للأخذ بممارسات وتكنولوجيات زراعية مستدامة وتعوِّض الحكومات والمزارعين عن مساهماتهم في تخفيضات انبعاثات غازات الاحتباس الحراري.

ولقد زاد إنتاج الوقود الحيوي السائل القائم على السلع الزراعية بأكثر من ثلاثة أمثال خلال الفترة من عام 2000 إلى عام 2008، بحيث أصبح بحلول عام 2008 يمثّل نحو 10 في المائة من الاستخدام العالمي للحبوب الخشنة. وقد تتيح أيضاً زيادة استخدام المحاصيل الغذائية في إنتاج الوقود الحيوي السائل فرصاً جديدة لإدرار الدخل بالنسبة للمزارعين ولكنها يمكن أن تكون لها انعكاسات خطيرة بالنسبة للأمن الغذائي. وفي الوقت نفسه، تتيح الطاقة الحيوية، التي تُستخدم في تلبية احتياجات سكان الريف من الطاقة، إمكانيات للمساهمة في الأمن الغذائي والحد من الفقر، مثيرة للاهتمام وأقل خطراً، مقارنة بإنتاج الوقود الحيوي السائل على نطاق كبير. ومن اللازم إعادة النظر في السياسات التي تشجِّع استخدام الوقود الحيوي السائل القائم على الغذاء وذلك بهدف الحد من التنافس بين الغذاء والوقود على الموارد الشحيحة، وينبغي تشجيع استخدام طاقة الكتلة الحيوية لتحسين حصول سكان الريف على طاقة مستدامة.

وعلى الصعيد العالمي، من اللازم أن تعمل الحكومات معاً للاتفاق على أهداف مشتركة وعلى سياسات متسقة لتحقيقها، ولرصد التقدم المحرز، وتحديد أفضل الممارسات، ورسم خطط لحالات الطوارئ لكي تكون أفضل استعداداً لمواجهة الارتفاعات الحادة التي تحدث مستقبلاً في الأسعار أو في مواجهة الهزات الأخرى لنظام الأغذية العالمي. ومن اللازم أن تصبح الحوكمة العالمية للأمن الغذائي أكثر اتساقاً وفعالية. وثمة حاجة عاجلة إلى اتخاذ إجراءات صوب إقامة شراكة عالمية من أجل الزراعة والأمن الغذائي والتغذية، وهي الشراكة التي دعت إليها المنتديات الرفيعة المستوى التي عُقدت مؤخراً، ومن بينها مؤتمرات قمة مجموعة الثماني وغيرها، لتحسين التنسيق والاتساق في الاستراتيجيات والسياسات الدولية التي تؤثر على الأمن الغذائي العالمي. وهذه تشمل على وجه الخصوص العملية الجارية لإصلاح لجنة الأمن الغذائي العالمي باعتبارها العنصر المحوري في الشراكة العالمية الناشئة، وإقامة آلية لكفالة التحليل العلمي والتقني السليم لقضايا الأمن الغذائي والتغذية. وينبغي أن يُشرك النظام بعد إصلاحه طائفة واسعة من أصحاب الشأن، وأن يتبنى الشراكات، ويعزز الهياكل والمؤسسات القائمة.

إن العالم لديه ما يلزم من موارد وتكنولوجيا ودراية لاستئصال الجوع الآن وفي المستقبل المنظور، على الرغم من وجود تحديات ومخاطر كثيرة. ويدلل عدد من البلدان على إمكانية إحراز تقدم سريع، في حالة وجود التزام قوي. ومن الشروط المسبقة لتحقيق ذلك حشد الإرادة السياسية على أعلى مستوى وكفالة اتخاذ القرارات الأساسية المتعلقة بالاستثمارات والسياسات الرامية إلى استئصال الجوع، وكذلك لتجنُّب احتمال حدوث حالات طوارئ غذائية في المستقبل، وتنفيذ هذه القرارات والسياسات في الوقت المناسب وبطريقة فعالة.

وكما ذكر عن حق التقييم الدولي للمعرفة الزراعية والعلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية، لم يعد سير الأمور كالمعتاد خياراً، إذا كان المراد للعالم أن يتصدى للتحدي المزدوج المتمثل في (1) ضمان حصول ما يربو على مليار شخص ممن يعانون من الجوع وسوء التغذية الآن على غذاءٍ كافٍ و (2) زيادة الإمدادات الغذائية بصفة مستدامة من أجل تلبية احتياجات سكان العالم المتزايدة خلال نصف القرن المقبل. ويجب السعي إلى إيجاد حلول عن طريق المشاركة الكاملة للسكان المحليين، والاستخدام الفعّال للمعرفة المحلية فضلاً عن العلم الحديث، وتمكين المنتجين والتجّار والمجهزين المحليين في إطار اقتصاد عالمي يتزايد اندماجه. ويجب أن تشمل السياسات الرامية إلى تحقيق الأمن الغذائي والتغذوي الاعتراف الفعال بالحق في الغذاء وكفالة حصول كل إنسان على الخدمات الاجتماعية الأساسية. ويجب أن تُعطي هذه السياسات أولوية أعلى لزيادة الاستثمارات العامة في الزراعة والمناطق الريفية في البلدان النامية، بما يشمل صون الأراضي والمياه والتنوع البيولوجي، وذلك لإتاحة فرص أفضل أمام الفقراء والجياع، نساءً ورجالاً على حد سواء، للعثور على حلول للمشاكل التي تواجههم تكون مستدامة وخاصة بمواقعهم. ويجب أن تشمل الحلول أن تكون أوضاع الأسواق عادلة ومتسمة بالكفاءة، وأن تتاح إمكانية الحصول الآمن والميسور على موارد الإنتاج والأراضي والمياه والبذور والمعرفة وطائفة واسعة من التكنولوجيات. وينبغي توفير تعويض كافٍ عن الخدمات البيئية التي تتولد عن سكان الريف. وتُعتبر زيادة الإنتاجية وقدرة نظم الإنتاج على الصمود أمرين أساسييْن لزيادة الدخل الريفي، وتحسين حصول الفقراء على الغذاء، وتمكين الزراعة المحلية من المنافسة على نحو أفضل، والتخفيف من أثر تغيُّر المناخ.

1 – المقدمة

لقد أدت الزيادات الحادة في أسعار الأغذية التي حدثت في السنوات الأخيرة، وما نجم عنها من زيادات في عدد الجياع وسيئي التغذية، إلى توجيه الاهتمام إلى هشاشة نظام الأغذية العالمي وإلى قابلية الأمن الغذائي للتأثر. ويجب ترجمة هذا الوعي إلى إجراءات فعالة لجعل النظام أقدر على الصمود في مواجهة عوامل الخطر المختلفة ولكفالة حصول جميع سكان العالم الذين تتزايد أعدادهم على غذاء كافٍ الآن وفي المستقبل. وثمة حاجة إلى التصدي للتحديات الحالية والجديدة التي تتجاوز آفاق صُنع القرار التقليدية لدى المنتجين والمستهلكين وواضعي السياسات، على الصعيدين الوطني والعالمي على حد سواء.

وفي النصف الأول من هذا القرن، من المتوقع أن يزيد الطلب العالمي على الغذاء والعلف والألياف بنسبة قدرها 70 في المائة، بينما قد يتزايد أيضاً استخدام المحاصيل في أغراض إنتاج الطاقة الحيوية وفي غيرها من الأغراض الصناعية. ومن ثم، سيفرض الطلب الجديد والتقليدي ضغطاً متزايداً على الموارد الزراعية الشحيحة أصلاً. وبينما ستضطر الزراعة إلى التنافس على الأرض والماء مع المستوطنات الحضرية الممتدة، فإنها سيكون مطلوباً منها أيضاً أن تخدم في جبهات أخرى رئيسية: التكيُّف مع تغيُّر المناخ والمساهمة في التخفيف من آثاره، والمساعدة على صون الموائل الطبيعية، والمحافظة على التنوع البيولوجي.

وفي وقتٍ يعاني فيه أكثر من مليار شخص من نقص التغذية ويموت فيه آلاف من الأطفال الصغار كل يوم نتيجة لأمراض كانوا سيبقون على الحياة لو أصيبوا بها في ظل حصولهم على تغذية أفضل، يجب أن تكون الإجراءات الرامية إلى كفالة توافر إمدادات غذائية كافية عند اقتراب عدد سكان العالم من ذروته في منتصف القرن مصحوبة باتخاذ تدابير فورية لإتاحة فرصٍ لِمَنْ هم جياع ومعوزون الآن للتمتع بحياة ترفرف عليها التغذية الكافية والصحة والكرامة. والنجاح في التصدي للمشكلتين الفوريتين المتمثلتين في وجود الجوع وسوء التغذية على نطاق كبير سيجعل الطريق إلى كفالة توافر إمدادات غذائية كافية في سنة 2050 أيسر تماماً.

2 – آفاق الأمن الغذائي نحو سنة 2050

2–1 – البيئة الاجتماعية – الاقتصادية المتغيرة

إن العوامل الاجتماعية – الاقتصادية المتغيِّرة التي تقف وراء تزايد الطلب على الغذاء هي النمو السكاني، وتزايد الزحف الحضري، وارتفاع الدخل.

فوفقاً لأحدث **التوقعات بشأن السكان** (المتغيِّر الوسطي) الصادرة عن الأمم المتحدة، من المتوقع أن يزيد عدد سكان العالم بنسبة قدرها 34 في المائة من 6.8 مليار حالياً إلى 9.1 مليار في سنة 2050 (أي بما يقل كثيرا عن 1 في

المائة كل سنة). وستحدث هذه الزيادة في عدد السكان جميعها تقريباً في ذلك الجزء من العالم الذي يضم البلدان النامية حالياً، وينبثق جانب كبير منها عن افتراضات بازدياد متوسط العمر. ومن المتوقع حدوث أكبر زيادة نسبية في عدد السكان، وهي 120 في المائة، في ما يُعتبر الآن أقل البلدان نمواً.

وبحلول سنة 2050 من المتوقع أن يكون أكثر من 70 في المائة من سكان العالم حضريين. **والتحضُّر** سيجلب معه تغيُّرات في أساليب الحياة وأنماط الاستهلاك. وينبغي أن يؤدي، اقتراناً مع نمو الدخل، إلى تسريع وتيرة التنويع الجاري للأغذية المتناولة في البلدان النامية. وستنخفض نسبة الحبوب والمحاصيل الأساسية الأخرى في الأغذية المتناولة، بينما ستزيد نسبة الخضر والفاكهة وزيوت الطعام واللحوم ومنتجات الألبان والأسماك. واستجابة لتزايد الطلب على الأغذية شبه المجهزة أو الجاهزة للأكل، من المرجح أن يتجه الهيكل الكامل لسلاسل السوق صوب زيادة تركيز سلاسل المتاجر الكبرى (السوبر ماركت).

ولكن بينما تزيد نسبة سكان الحضر، ستظل المناطق الريفية تؤوي غالبية الفقراء والجياع لفترة زمنية لا يُستهان بها. ويتعيَّن على كثيرين من هؤلاء الفقراء والجياع ممن يعيشون في بؤر الجوع الساخنة، والتي كثيراً ما تكون مناطق هشة إيكولوجياً، أن يتأقلموا مع ظروف ضغط سكاني كبير وتدهور النظم الإيكولوجية. ورغم الزحف الحضري، قد يزيد عدد سكان الريف بوتيرة أسرع من نمو العمالة في الزراعة الأولية، ومن ثم يجب على الحكومات أن تسعى جاهدة إلى تهيئة بيئة مؤسسية في المناطق الريفية تفضي إلى وجود مصادر متعددة للعمالة ولإدرار الدخل، بما يشمل تنمية الصناعات الزراعية.

أما الإسقاطات المتعلقة بالعامل الأساسي الثالث المحدِّد لتوسُّع الطلب مستقبلاً، وهو **نمو الدخل**، فهي تخضع لقدر أكبر من عدم اليقين. ففي السنوات التي سبقت أزمة 2009/2008 المالية العالمية الحالية، كان النمو الاقتصادي مرتفعاً بوجه خاص في كثير من الأقاليم النامية، لا سيما في آسيا، ولكن أيضاً في بلدان كثيرة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. وقد أوقفت الأزمة المالية هذا النمو. وحتى الآن، يرى المحللون أن التأثيرات الأطول أجلاً للأزمة المالية والاقتصادية على النمو الاقتصادي ستكون ضئيلة نسبياً. وتعني ضمناً أحدث نسخة من إسقاطات البنك الدولي الأساسية للنمو الاقتصادي أن متوسط المعدل السنوي لنمو الناتج المحلي الإجمالي سيبلغ 2.9 في المائة أثناء الفترة ما بين سنة 2005 وسنة 2050، بحيث تكون النسبة 1.6 في المائة في حالة البلدان المرتفعة الدخل و 5.2 في المائة في حالة البلدان النامية.

و**نمو الطلب على الغذاء** في المستقبل سيكون نتاج تضافر تباطؤ النمو السكاني، واستمرار قوة نمو الدخل، والزحف الحضري في كثير من البلدان النامية وما يرتبط به من تحوّلات في هياكل الغذاء المتناول، والتشبُّع الغذائي التدريجي في كثير من البلدان النامية، كما هو الحال بالفعل في البلدان المتقدمة. وعالمياً، من الواضح أن معدلات نمو الطلب ستكون أقل مما كانت أثناء العقود السابقة. ومع ذلك، ما زال مجموع الزيادة المتوقعة في الطلب كبيراً بالقيمة المطلقة، مع وجود فروق ضئيلة فقط بين النماذج الرئيسية. وبحلول سنة 2050، من المتوقع أن يكون الطلب العالمي

على الغذاء أعلى بنسبة قدرها 70 في المائة مما هو الآن، مما ينطوي على استهلاك سنوي إضافي لزهاء مليار طن من الحبوب كغذاء وعلف ومائتي مليون طن من اللحوم.

وعلاوة على ذلك، قد يفوق مجموع الطلب في المستقبل على السلع الزراعية الطلب على الغذاء وعلى العلف بدرجة متفاوتة، تبعاً لتوسُّع **الطلب على الوقود الحيوي السائل** وعلى التكنولوجيا المستخدمة في تحويل الكتلة الحيوية الزراعية إلى وقود حيوي سائل.

ومدى كفاية النمو الذي سيحدث مستقبلاً لتحقيق الأمن الغذائي هو مسألة ستحددها أيضاً **آفاق الحد من الفقر**. وفي هذا السياق، من المشجِّع ملاحظة أن الهبوط القرني في الفقر العالمي قد ازدادت كثافته في العقود الأخيرة. ولكن التقدم المحرز لم يكن موحداً وتوقف أثناء الأزمة الحالية.

2-2 – قاعدة الموارد الطبيعية حتى سنة 2050– هل سيكون هناك ما يكفي من الأراضي والماء والتنوع الوراثي لتلبية الاحتياجات؟

سيقل نوعاً ما معدّل تزايد الضغوط على الموارد الطبيعية – الأرض والماء والتنوع البيولوجي – أثناء السنوات الأربعين المقبلة نتيجة لتباطؤ نمو الطلب على الغذاء والعلف. ولكن التوسُّع في استخدام المواد الأولية الزراعية لإنتاج الوقود الحيوي السائل، وتدهور البيئة المستمر، واحتمال حدوث زيادة في نطاق ووتيرة الهزات الجوية بفعل عمليات تغيُّر المناخ، ستعمل في الاتجاه المضاد.

ويبدي قدر كبير من **قاعدة الموارد الطبيعية** المستخدمة بالفعل على نطاق العالم دلائل تدهور مقلقة. فوفقاً لتقييم النظم الإيكولوجية للألفية، يحدث بالفعل تدهور في 15 من 24 خدمة من خدمات النظم الإيكولوجية التي تناولها التقييم، أو تُستخدم تلك الخدمات بشكل غير قابل للاستدامة. واستنفاد مغذيات التربة، والتحات، والتصحّر، واستنفاد احتياطات المياه العذبة وتلوث المياه الجوفية، والإفراط في صيد الأسماك، وفقدان الغابات الاستوائية والتنوع البيولوجي هي كلها مؤشرات واضحة. ويؤدي أيضاً الزحف الحضري إلى تضاؤل توافر الأراضي لإنتاج الأغذية.

وما زالت لدى العالم **احتياطيات كبيرة** من الأراضي غير المزروعة والصالحة لتحويلها إلى أراضٍ صالحة للزراعة. ولكن مدى إمكانية تحقيق ذلك محدود. فانعدام حقوق الحيازة المأمونة للأراضي في البلدان النامية التي توجد لديها احتياطيات بادية يخنق الاستثمار. وعلاوة على ذلك، لبعض الأراضي غير المزروعة حالياً وظائف إيكولوجية هامة ستُفقد لولا ذلك. وأيضاً، توجد غالبية هذه الأراضي في بضعة بلدان فقط في أمريكا اللاتينية وأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، حيث قد يحد عدم إمكانية الوصول إليها، إلى جانب الافتقار إلى البنية الأساسية فيها، من استخدامها في الأجل القصير على الأقل. وتتوقع منظمة الأغذية والزراعة، آخذة هذه القيود في الحسبان، أن تبلغ الزيادة الصافية في

مساحة الأراضي الصالحة للزراعة بحلول سنة 2050 ما لا يتجاوز 70 مليون هكتار، أي 5 في المائة تقريباً من المساحة الموجودة حالياً.

وتتبدى صورة مماثلة في ما يتعلق بتوافر **احتياطيات المياه العذبة** من أجل نمو الإنتاج المطلوب. فعلى نطاق عالمي، توجد قدرات كافية، ولكنها موزعة توزيعاً متفاوتاً إلى حد كبير. فالزراعة المروية تغطي خُمس الأراضي الصالحة للزراعة وتساهم بزهاء 50 في المائة من الإنتاج المحصولي. ولكن يتزايد عدد البلدان التي تبلغ شحة المياه لديها مستويات مقلقة ويعيش 1.4 مليار شخص في مناطق تهبط فيها مستويات المياه الجوفية. وشُحة المياه واضحة على وجه الخصوص في إقليمي الشرق الأدنى/شمال أفريقيا وجنوب آسيا ومن المرجح أن تزداد سوءاً نتيجة لتغيُّر المناخ في كثير من الأقاليم. وفرص زيادة كفاءة استخدام المياه بوجه عام تعوقها أوجه التصلُّب التقنية والمؤسسية. وكثرة من الأملاك الزراعية المروية الكبيرة قد شارفت الحدود القصوى لإنتاجية أراضيها بوجه عام. وعدم ضمان توافر إمدادات المياه، والتملُّح، وتدهور جودة المياه، هي عوامل تتآمر جميعها لتحد من نمو الإنتاجية. وإلى جانب أوجه النقص في اليد العاملة، ستستلزم آفاق الحفاظ على مستويات الإنتاجية في كثير من نظم الري الصغيرة والمتوسطة الحجم إيلاء اهتمام أوثق للإدارة في المزرعة وللميكنة من أجل الحد من مخاطر الإنتاج وفواقد الحصاد.

والتنوع البيولوجي، وهو مورد أساسي آخر للزراعة وإنتاج الأغذية، يهدده الزحف الحضري، وإزالة الغابات، والتلوث، والإفراط في صيد الأسماك، وتحويل الأراضي الرطبة.وتتناقص بسرعة مجموعة الجينات الموجودة في الموارد الوراثية النباتية والحيوانية الزراعية وفي النظم الإيكولوجية الطبيعية التي يحتاج إليها المربون كخيارات للانتقاء منها مستقبلاً. ويوفّر اثنا عشر نوعاً من الحيوانات 90 في المائة من البروتين الحيواني الذي يُستهلك عالمياً وتوفِّر أربعة أنواع فقط من المحاصيل نصف السعرات الحرارية النباتية المصدر في غذاء الإنسان.

ولذلك فإن مستقبل الزراعة وقدرة نظام الأغذية العالمي على كفالة الأمن الغذائي لسكان العالم الذين تتزايد أعدادهم يرتبطان ارتباطاً وثيقاً **بعكس مسار تدهور المدخلات البالغة الأهمية من الموارد الطبيعية**. ويجب أن يتمثل الهدف في وقف الاستغلال المفرط والتدهور والتلوث، وتعزيز زيادات الكفاءة، وزيادة القدرات بوجه عام حسب الاقتضاء. ويلزم أيضاً تنظيم وافٍ وحوافز وافية لتزويد سكان الريف العاملين في مجال خدمات النظم الإيكولوجية بحلول ثنائية الفائدة من أجل تحسين استدامة النظم الإيكولوجية، والتخفيف من تغيُّر المناخ، وتحسين الدخل الريفي.

وتتوقع منظمة الأغذية والزراعة ضرورة أن تتأتى عالمياً نسبة قدرها 90 في المائة (80 في المائة في البلدان النامية) من النمو في الإنتاج المحصولي من خلال **التكثيف، وبخاصة من زيادة الغلات وزيادة الكثافة المحصولية**. وسوف تتأتى نسبة لا تتجاوز 10 في المائة (20 في البلدان النامية) من خلال زيادة الأراضي الصالحة للزراعة. كذلك، من المعترف به على نطاق واسع أن الغلات من مصايد الأسماك الطبيعية قد بلغت أقصى حدودها وأن أي زيادات كبيرة في الإنتاج السمكي سيتعين أن تتأتى من خلال تربية الأحياء المائية. وتحقيق هذا الاتجاه من شأنه أن يكون متماشيا مع التطورات الماضية، ولكنه يمثّل تحدياً رئيسياً بالنسبة للبحوث الخاصة والعامة مستقبلاً، بما يشمل البحوث المتعلقة

بتحديد تكنولوجيات ملائمة للزراعة المكثفة، تكون بسيطة ويكون الأخذ بها أقل تكلفة، إلى جانب كونها أقل إضراراً بالبيئة من التكنولوجيات المستخدمة حالياً، والمتعلقة بزيادة قدرة النظم الزراعية على الصمود في مواجهة أنماط الخطر المتغيرة.

وفواقد الأغذية تمثّل تكلفة كبيرة للاقتصاد العالمي ولها أثر كبير على قدرتنا على إطعام العالم. فالفواقد تساهم في ارتفاع أسعار الأغذية بإزالة جانب من المعروض من السوق ولها أيضاً تأثير على التدهور البيئي وتغيُّر المناخ من حيث أن الأراضي والموارد غير المتجددة تُستخدم في إنتاج أغذية لا يستهلكها أحد، وفي تجهيز تلك الأغذية ومناولتها ونقلها. وتقديرات الفواقد لا يمكن الاعتماد عليها عموماً، ولكن من الواضح وجود مشكلة وأن من اللازم معالجة تلك المشكلة كمسألة ملحة. ومن الجوهري إلقاء نظرة على السلسلة بأكملها بدلاً من إلقاء نظرة على كل مرحلة من مراحلها على حدة. فقد تكون هناك فواقد كبيرة وقت الحصاد، وفي بعض الحالات تُترك المحاصيل دون أن تُحصد وذلك لعدم وجود طلب فعال عليها. وفي ما يتعلق بمحاصيل الحبوب، يمكن أن يتسبب التجفيف والدرس والطحن في فواقد ضخمة، بينما يمكن أن يُسفر سوء مناولة الفاكهة والخضر القابلة للتلف، وسوء تعبئتها ونقلها، عن إهدار ما يصل إلى نصف المحصول في بعض الأحيان. ويمكن أيضاً أن تحدث فواقد أثناء تجهيز الأغذية. وهذا الإهدار للأغذية يمثّل كله إهداراً لعمل الإنسان، واستخدام الأراضي، والمياه، والأسمدة وغيرها من المدخلات، وإهداراً للوقود الذي يُستخدم في أغراض النقل والتجهيز والتخزين البارد.

2-3 إمكانية تحقيق الأمن الغذائي

وفقاً **للإسقاطات الأساسية لمنظمة الأغذية والزراعة**، ينبغي أن تتسنى تلبية طلب سكان العالم، بعددهم المتوقع في سنة 2050، على الغذاء والعلف مستقبلاً في حدود معدلات واقعية للتوسع في تنمية الغلات، وكفاءة استخدام المياه، والتوسع في الأراضي المزروعة. ومسألة ما إذا كانت احتياجات جميع الناس إلى الغذاء ستُلبَّى هي مسألة ستتوقف، الآن، على السياسات التي تُتبع.

وسيرتفع **المتوسط اليومي المتاح عالمياً من السعرات الحرارية** إلى 050 3 سعراً حرارياً للشخص، أي بزيادة نسبتها 10 في المائة عن مستواه في الفترة 2005/2003. ولتحقيق ذلك، من اللازم أن يزيد الإنتاج العالمي من الحبوب بنسبة قدرها 40 في المائة بوجه عام، أو بنحو مليار طن تقريباً. وسيكون قدر كبير من الزيادة في الطلب على الحبوب هو من أجل العلف الحيواني لدعم الاستهلاك المتزايد للمنتجات الحيوانية. فسوف يرتفع استهلاك الفرد من اللحوم مثلاً من 41 كيلوغراماً سنوياً في الوقت الحاضر إلى 52 كيلوغراماً بحلول سنة 2050 (من 30 كيلوغراماً إلى 44 كيلو غراماً في البلدان النامية).

ومن المتوقع أن توفر البلدان النامية معظم نمو الاستهلاك المتوقع بواسطة **زيادة إنتاجها هي**. ولكنها ستُزيد أيضاً من وارداتها الغذائية زيادة كبيرة. فعلى سبيل المثال، من المتوقع أن يزيد صافي واردات البلدان النامية من

الحبوب بأكثر من الضعف من 135 مليون طن في 2009/2008 إلى 300 مليون طن في سنة 2050. أما البلدان المتقدمة فإنها ستكون قادرة على زيادة إمكاناتها التصديرية وفقاً لذلك. وسيتزايد كون البلدان النامية، من جانبها، مصدّرة صافية لسلع غذائية أخرى من قبيل الزيوت النباتية والسكر. ومرة أخرى، ينطوي عهد الوقود الحيوي السائل على إمكانية تغيير هذه التوقعات لأن المجموعات السلعية الثلاث تُستخدم جميعها كمواد أولية لإنتاج الوقود الحيوي السائل.

وإذا تحقق هذا المنظور الأساسي بحلول سنة 2050، فإن مستوى نصيب الفرد من **توافر الأغذية سيتباين مع ذلك تبايناً واسعاً بين البلدان**، ولكنه سيكون أعلى في المتوسط مما هو الآن. وسيبلغ متوسط مستويات التوافر لدى البلدان الصناعية زهاء 600 3 سعر حراري للشخص يومياً؛ أما البلدان النامية كمجموعة فقد يصل فيها هذا المتوسط إلى ما يقرب من 000 3 سعر حراري. وهذان المتوسطان أعلى من الاحتياجات اليومية الدنيا بدرجة لا يُستهان بها.

وسيعني ضمناً متوسط مستويات توافر الأغذية المتوقّع المرتفع نوعاً ما أن **انتشار الجوع المزمن** قد ينحسر انحساراً كبيراً في معظم البلدان بينما قد تصبح المشاكل المتعلقة بالتغذية المفرطة وإهدار الأغذية قضيتين خطيرتين في مزيد من البلدان.

ولكن ما لم تحدث تحوُّلات كبرى في السياسات، فإن **الجوع لن يختفي نتيجة للزيادات في متوسط توافر الأغذية**. فإذا أخذنا في الاعتبار فحسب آفاق عرض الغذاء والعلف والطلب عليهما (معبَّراً عنهما في السوق)، وإذا استبعدنا أي نمو محتمل في الطلب على الوقود الحيوي السائل، فإن انتشار نقص التغذية المزمن في البلدان النامية سيهبط بحيث سيعاني منه نحو 5 في المائة من سكان تلك البلدان، أي نحو 370 مليون شخص، بحلول سنة 2050. وستظل نسبة انتشار نقص التغذية المزمن في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى 7 في المائة وقد تتجاوز معدلات انتشار نقص التغذية المزمن في بعض البلدان الأصغر 15 في المائة. ولكي يتحرر جميع الناس من الجوع بصفة مستدامة، ستلزم جهود إضافية على صعيد السياسات العامة، بما يشمل زيادة الاستثمارات.لتوليد فرص عمالة منتجة إضافية داخل الزراعة أو خارجها، وإصلاحات للاقتصاد الكلي تحقق توزيعاً للأصول وللدخل يكون أكثر عدلاً، واتخاذ تدابير لكبح الاستهلاك المفرط والهدر، وشبكات أمان اجتماعي موجهة.

ومن الواضح أن الرؤية الإيجابية نوعاً ما المعروضة هنا تتناقض بقوة مع واقع الاتجاهات الأخيرة. فحتى على الرغم من تزايد توافر الأغذية بسرعة أكبر من سرعة النمو السكاني، فإن **عدد مَنْ يعانون في العالم من نقص التغذية المزمن ومن سوء التغذية أخذ في الارتفاع، لا في الهبوط**. فمنظمة الأغذية والزراعة تقدّر أن عدد ناقصي التغذية نقصاً مزمناً قد زاد من 842 مليوناً في بداية تسعينيات القرن الماضي إلى أكثر من مليار في عام 2009. وكانت الزيادة التي حدثت مؤخراً هي نتيجة بصفة رئيسية للأزمة المالية الأخيرة وللزيادات الهائلة في أسعار الأغذية وحدثت على الرغم من أن حجم حصاد المحاصيل العالمية بلغ مستويات قياسية.

وبافتراض نمو إنتاج الأغذية على النحو المتوقع، يشير السيناريو الوارد آنفاً إلى وجود مجال وافر للتحرك صوب نمط للاستهلاك أكثر عدلاً، وتحقيق فوائد صحية وبيئية كبيرة. ولكن المهمة ستصبح أكثر استعصاءً في مواجهة تزايد كثافة **التنافس بين سلع الأغذية والطاقة** على الموارد المحدودة من الأراضي والمياه. وكما أظهرت الأزمة التي حدثت مؤخراً، من الممكن بسهولة أن يؤدي حدوث ارتفاع في أسعار النفط إلى حدوث زيادة إضافية في تحويل الكتلة الحيوية الزراعية إلى وقود حيوي سائل. وهذا يمكن أن يساهم مساهمة كبيرة في زيادات أسعار المدخلات الزراعية وفي زيادات الأسعار في أسواق الأغذية والعلف، مع ما ينطوي عليه ذلك من خطر حدوث انعدام أمن غذائي إضافي.

واستمرار وجود الجوع وسوء التغذية على نطاق واسع في عالم الوفرة هو أمر غير مقبول. فهو يتسبب في معاناة هائلة ويمثل سبباً رئيسياً للفجوة الضخمة الموجودة بين الأغنياء والفقراء في ما يتعلق بمتوسط العمر المتوقع لهم. **والجوع وسوء التغذية تترتب عليهما أيضاً تكاليف اقتصادية كبيرة**، بحيث يعرّضان لخطر شديد إنتاجية الأفراد، بما يشمل قدرة الأطفال على التعلُّم ونموهم البدني. وعندما يكون أكثر من 20 أو 30 في المائة من السكان ناقصي التغذية نقصاً مزمناً، كما هو الحال في ما يقرب من 40 بلداً، فإن ذلك يعوق نمو اقتصادات بأكملها. وفي البلدان النامية، يتقزم نمو واحد بين كل ثلاثة أطفال دون سن الخامسة نتيجة لسوء التغذية المزمن، ويبلغ عدد الأطفال ناقصي الوزن 148 مليوناً. وعلاوة على ذلك، يعاني من سوء التغذية المتعلق بالمغذيات الدقيقة أكثر من 30 في المائة من سكان العالم – أي نحو ملياري شخص – ويكون مصحوباً بعجز بدني شديد، ووهن، واعتلال، وأمراض، من بينها تلك المرتبطة بالاستهلاك المفرط (الوزن الزائد والبدانة، ومرض القلب، والسكر، والسكتة الدماغية). وتشمل التكاليف الاقتصادية التكاليف المباشرة للإنتاجية المفقودة وزيادة الرعاية الطبية، فضلاً عن التكاليف غير المباشرة التي ترجع إلى تأثُّر النماء الإدراكي والنمو البدني، وهي تكاليف تفوق بكثير تكاليف الإجراءات التصحيحية.

ولاختتام هذه التوقعات بشأن الأمن الغذائي بملحوظة إيجابية، يُشار إلى أن عدداً من البلدان النامية في جميع الأقاليم قد جعل معالجة الجوع وسوء التغذية أولوية وأظهر أنه من الممكن، **مع وجود التزام قوي، أن يتحقق تقدم سريع في تحسين الأمن الغذائي**. وتشمل الخصائص المشتركة لسياسات تلك البلدان واستراتيجياتها الاستقرار السياسي؛ والحكم الرشيد؛ والنمو الاقتصادي القوي الذي يعزز الشمول الاجتماعي للفقراء والفرص المتاحة لهم، استناداً في المقام الأول إلى نمو الزراعة؛ وإدخال تحسينات في توزيع الدخل؛ ووجود استراتيجيات للأمن الغذائي ذات مسارين، تجمع ما بين الاستثمارات في زيادة الإنتاجية وإقامة شبكات أمان اجتماعي موجهة؛ والاندماج في الأسواق العالمية و/أو تعزيز الأسواق الداخلية. وتشمل أيضاً السياسات الناجحة اتخاذ إجراءات خاصة وموجهة لتحسين الأمن التغذوي، أي عنصر الجودة في الأغذية التي تُنتج وتكوين الأغذية التي تُستهلك من حيث المغذيات فيها وكفايتها الفسيولوجية.

3 – شروط تحقيق الأمن الغذائي العالمي

يلزم اتخاذ إجراءات الآن لضمان تحقيق الزيادة المطلوبة في إنتاج الأغذية، ولضمان أن يكون بإمكان كل إنسان أن يحصل على غذاء كافٍ. ويبيِّن هذا الفصل الإجراءات الرئيسية ذات الأولوية ويختتم بتقديرات للاحتياجات الاستثمارية وباستعراض موجز لدور الأسواق في تعزيز الأمن الغذائي.

3-1 الاستثمار في الزراعة المستدامة وحصول الجميع على الغذاء

وفقاً لتقديرات منظمة الأغذية والزراعة، سيبلغ مجموع **متوسط الاستثمارات الإجمالية السنوية اللازمة** في الزراعة الأولية (خصوبة التربة، والآلات الزراعية، والثروة الحيوانية، وغيرها) وفي قطاعات ما بعد الإنتاج (التخزين، والتسويق، والتجهيز) في البلدان النامية لتحقيق الزيادات المطلوبة في الإنتاج 209 مليارات دولار أمريكي، بأسعار الدولار الثابتة في عام 2009. وسيتكون معظم هذا المجموع من استثمارات القطاع الخاص. وستلزم استثمارات إضافية من القطاع العام في أعمال البحث والتطوير في المجال الزراعي، والبنية الأساسية الريفية، وشبكات الأمان الاجتماعي. وهذه التقديرات لا تشمل الاستثمارات اللازمة لتلبية طلب يتزايد حتماً على المواد الأولية التي تُستخدم في إنتاج الوقود الحيوي السائل.

ومقارنةً بهذه المتطلبات الاستثمارية، **من الواضح عدم كفاية الاستثمارات الحالية في الزراعة في البلدان النامية**. ففي المتوسط، قُدِّرت قيمة الاستثمارات الإجمالية السنوية في الزراعة الأولية بأسعار عام 2009 خلال الفترة ما بين 1997 وعام 2007 بما يبلغ 142 مليار دولار أمريكي تقريباً. ولتحقيق متوسط المتطلبات السنوية حتى سنة 2050، من اللازم أن تُزيد البلدان النامية، كمجموعة، مجموع الاستثمارات الإجمالية في الزراعة الأولية وفي خدمات ما بعد الإنتاج لديها بنسبة تبلغ حوالي **47 في المائة** مع زيادة الاستثمارات العامة بالتناسب.

وثمة دليل مستمد من التجربة العملية على أن عدم كفاية الاستثمارات في الزراعة في البلدان النامية يمكن أن يكون له **أثر ضار بشدة على أمنها الغذائي**. ورصيد رأس المال الزراعي لكل شخص يعمل في الزراعة كانت زيادته هي الأقل في البلدان التي يرتفع فيها معدل انتشار الجوع وعمقه، وبخاصة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وفي جنوب آسيا.

وينبغي عكس مسار هبوط **المساعدات الإنمائية الرسمية المقدمة للزراعة والتنمية الريفية**. فقد انخفضت تلك المساعدات من 17 في المائة في عام 1980 إلى 3.8 في المائة في عام 2006 وتبلغ الآن حوالي 5 في المائة. وهذا الانخفاض يشتد كونه أمراً صادماً لأنه حدث في مواجهة تزايد الجوع والفقر الريفي. وباستطاعة المساعدات الإنمائية الرسمية أن تعزز فعالية التمويل العام. وبالنظر إلى الغرض المشترك، ينبغي تحقيق التكامل بين التمويل العام من المصادر المحلية

ومن المصادر الدولية من خلال التنسيق الفعال والتوجيه المشترك، والرصد، والمساءلة، وذلك تماشياً مع برنامج عمل أكرا وإعلان باريس.

ولقد كان **الاستثمار المباشر الأجنبي** في الزراعة والحراجة وصيد الأسماك أقل دينامية من الاستثمار المباشر الأجنبي في القطاعات الأخرى. ولكن في الآونة الأخيرة أصبح مستثمرون ذوو أحجام مختلفة وهياكل مؤسسية مختلفة نشطين في جميع نقاط سلسلة القيمة الغذائية العالمية، بدءاً بالإمداد بالمدخلات، وإكثار البذور، والإنتاج في المزرعة، ووصولاً إلى الاتجار واللوجستيات والتجهيز والبيع بالقطاعي. ويبدو أن المستثمرين الأجانب، ومن بينهم دول، مهتمون على وجه الخصوص بتوظيف استثمارات مباشرة في الأراضي عن طريق المشتريات أو ترتيبات الإيجار. ومن اللازم أن تحسِّن البلدان النامية قدرتها على إدارة عملية الاستثمار الأجنبي في الأراضي وفي صناعات التجهيز وذلك بهدف زيادة المنافع الوطنية التي تتحقق من هذه الاستثمارات إلى أقصى حد مع تجنُّب التأثيرات غير المرغوبة على أمنها الغذائي، والحد من الفقر، والتنمية الريفية، والتكنولوجيا، والحصول على الموارد، لا سيما الأراضي. ومن الممكن استكشاف إمكانية وضع مدونة دولية للسلوك في هذا الميدان، لضمان تقاسم منافع هذه الاستثمارات بطريقة عادلة بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية.

3-2 صون الموارد الطبيعية والتمكين من تحقيق نمو في الإنتاجية

بالنظر إلى أن الخيارات المتاحة لتحقيق مزيد من التوسع في الحدود الزراعية هي خيارات محدودة، فإن معظم الغذاء الإضافي المُنتج سيتأتى من حدوث ارتفاع في الغلات. ولكن معدلات نمو الغلات تباطأت بدرجة ملحوظة في كثير من البلدان وفي ما يتعلق بالسلع الرئيسية في السنوات الأخيرة. وعلى وجه الخصوص، انخفضت معدلات نمو غلات الحبوب من نسبة تتراوح من 3 في المائة إلى 5 في المائة كل سنة في ستينيات القرن العشرين إلى نسبة تتراوح بين 1 في المائة إلى 2 في المائة في أوائل القرن الحادي والعشرين.

والاستثمار في **أعمال البحث والتطوير يمكن أن تكون له معدلات عائد مرتفعة للغاية**. ولذا، من الأهمية بمكان أن تزيد الاستثمارات في أعمال البحث والتطوير في المجال الزراعي، بما يشمل تربية الأحياء المائية، في البلدان النامية زيادة كبيرة. وينبغي أن ينحسر مسار الاتجاه الهبوطي للاستثمارات في أعمال البحث والتطوير الذي لوحظ في كثير من البلدان النامية، وينبغي أن يتحقق ذلك استناداً إلى إعطاء أولوية أعلى للبحوث الزراعية. وحيثما توجد قضايا مشتركة بين البلدان، يمكن للتعاون الدولي في مشروعات ملموسة خاصة بأعمال البحث والتطوير أن يحقق وفورات الحجم الكبير. وعلى وجه الخصوص، من اللازم زيادة تعزيز المراكز التابعة للجماعة الاستشارية للبحوث الزراعية الدولية والنُظم الوطنية للبحوث الزراعية. ولتشجيع استثمار القطاع الخاص في نُظم التربية والبذور، من اللازم تحديد حقوق الملكية الفكرية الخاصة بتربية النباتات تحديداً واضحاً.

وفي الماضي، زادت الغلات نتيجة لمزيج من التوسع في استخدام بذور أنواع محاصيل وسلالات حيوانية محسَّنة، وتزايد استخدام الأسمدة ومبيدات الآفات، والميكنة، وزيادة المساحات المروية في ظل إدارة أفضل للمزارع ووجود دراية محسَّنة لدى المزارعين، وهذه **الزراعة الكثيفة المدخلات** حققت نمواً ملحوظاً في العرض وفي دخل المزارع. ولكن ثمة حاجة إلى بذل مزيد من الجهود لكفالة استدامتها. ومن بين المخاطر التي تجب معالجتها تناقص النطاق الوراثي للمحاصيل وأنواع الحيوانات، والأضرار التي تلحق بهياكل التربة، والاستخدام المفرط لموارد المياه وتلوثها، وإحداث خلل في النظم الإيكولوجية، وتزايد انبعاثات غازات الاحتباس الحراري نتيجة لحدوث توسُّع في استخدام الأسمدة، والطاقة الكهربائية الزراعية الميكانيكية، والثروة الحيوانية.

ويتمثل التحدي الرئيسي في صون قاعدة الموارد الطبيعية التي تعتمد عليها الزراعة، وحماية تلك القاعدة وتعزيز قدرتها الإنتاجية، **وإيجاد نظم للزراعة ولتربية الأحياء المائية تجمع ما بين تحقيق نمو في دخل المزارعين والاستخدام المستدام حقاً للموارد**. وترتبط بهذا الحاجة إلى العناية مجدداً بالمحاصيل الغذائية التقليدية والمحلية التي أُهملت تدريجياً في كثير من البلدان.

وللإقلال إلى أدنى حد من العوامل الخارجية السلبية ولكفالة الجدوى بالنسبة لجميع أصحاب الشأن ومن بينهم أصحاب الحيازات الصغيرة والنساء، سيتعين أن تضطلع مؤسسات القطاع العام ويضطلع المزارعون بالبحوث وعملية التكيُّف المحلي الضرورية. ويجب تكييف التكنولوجيات حسب الاحتياجات المحلية للمزارعين الفقراء ويجب أن تصبح تلك التكنولوجيات في متناولهم. وحتى على المستويات الحالية للتكنولوجيا، ما زالت توجد ثغرات كبيرة ويمكن استغلالها اقتصادياً في الغلات في أماكن كثيرة. وفي أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، على وجه الخصوص، ثمة دلائل على وجود ثغرات في الغلات يمكن استغلالها بواسطة الأنواع الموجودة حالياً وباتباع الممارسات الراسخة بالفعل.

وينبغي أن تكون مجموعة الخيارات التكنولوجية المتاحة أمام المزارعين واسعة قدر الإمكان، بحيث تتدرج من أنواع النباتات والسلالات الحيوانية الجديدة إلى النظم الزراعية ذات التكنولوجيات المحسّنة التي تقتصد في استخدام المياه واليد العاملة، والحد من فواقد الأغذية والهدر، والإدارة المحسّنة للموارد الطبيعية. وتلزم أوجه تقدم تكنولوجية على وجه الخصوص في قطاع المحاصيل الأساسية. وينبغي إعطاء الأولوية للتكنولوجيات الواعدة التي تنطوي على تحقيق **مزيج ثنائي المنفعة** يجمع ما بين زيادة الإنتاجية وصون إدارة الموارد الطبيعية.

ومن المرجح أن تتمثل الاتجاهات الرئيسية للدراسات في إيجاد طرق أفضل لتسخير وتحفيز العمليات البيولوجية الطبيعية لتحسين خصوبة التربة وإدارة الآفات والأمراض. وهذا يمكن أن يستند، في جملة أمور، إلى التجارب في مجال **الممارسات الزراعية المحسّنة التي تصون التربة** في كثير من أنحاء العالم. ويشمل نطاق الخيارات أيضاً **التكنولوجيات الحيوية الحديثة**، ومن بينها المحاصيل المهجَّنة وراثياً. وباستطاعة التكنولوجيا الحيوية أن تعود بالفائدة على الفقراء إذا وبقدر ما توفّر الخصائص حلولاً بشروط مربحة لاحتياجات المزارعين الذين يفتقرون إلى الموارد

ولاحتياجات المستهلكين في أماكن محددة. ولكن، نتيجة لشواغل عديدة، ما زال قبول المحاصيل المهجّنة وراثياً مسألة مثيرة للجدل في مجتمعات كثيرة.

ويمتد أيضاً التحدي المتعلق بالتكنولوجيا إلى **قطاعي ما قبل الإنتاج وبعده**. وإحداث تحوُّل في الاقتصادات النامية يستلزم على وجه الخصوص خدمات بحث وإرشاد لكفالة استفادة التجار والمجهزين والموزعين من نخبة واسعة من التكنولوجيات القادرة على المنافسة والمتمثلة لمعايير سلامة الأغذية وجودتها.

وتتيح تكنولوجيات المعلومات والاتصالات الجديدة فرصاً جديدة لنقل التكنولوجيا وتقاسم المعرفة. ويمثل تقاسم المعرفة وتنمية المهارات ونقل التكنولوجيا وبناء القدرات المحلية في مجال الإدارة في المجتمعات الريفية تحدياً رئيسياً. وفي كثير من البلدان، جرى تخفيض ميزانيات **خدمات الإرشاد** وضعُفت **المؤسسات العامة** أو حتى أُزيلت، وفي بلدان أخرى تعرضت القاعدة المعرفية وخدمات الإرشاد لضربة شديدة بسبب سلسلة من العوامل من قبيل الهجرة وفيروس نقص المناعة البشرية/مرض الإيدز. وثمة حاجة إلى تعزيز نظم المعرفة التقليدية والمحلية وإلى نقل التكنولوجيا الزراعية الملائمة بطريقة أكثر فعالية. وفي كثير من البلدان النامية، تشكّل النساء غالبية المزارعين ويلزم بذل مزيد من الجهود لمراعاة احتياجات المرأة في برامج نشر المعرفة وتنمية القدرات. وثمة قضايا أخرى تتعلق بالفوارق بين الجنسين تؤثر على القطاع الزراعي من قبيل الجيل المفقود، وهو الأمر الذي يترك الأجيال الصغيرة والأكبر سناً مسؤولة عن رعاية الإنتاج الزراعي. وهذه الفئات تحتاج جميعها إلى اتباع مجموعة أوسع من النُهُج، من بينها المدارس الحقلية للمزارعين، للتأقلم مع سبُل عيشها.

3-3 توسيع نطاق الحصول على الغذاء

إن البلدان التي تنعم بمعدلات نمو اقتصادي كبيرة قادرة تماماً على التصدي للأسباب الهيكلية الكامنة للجوع وسوء التغذية. فأمامها خيارات الاستثمار في تحسين البنية الأساسية والخدمات، بحيث تؤدي بذلك إلى زيادة الإنتاج وفرص العمالة، وأمامها أيضاً إمكانية إدخال تدابير تفضي إلى توزيع الدخل بطريقة أكثر عدلاً.

ولكن الخيارات الأساسية المتاحة أمام معظم البلدان في الأجل القصير لكفالة إمكانية تمتُّع كل شخص بالحصول الكافي على الغذاء هي إيجاد برامج **للحماية الاجتماعية الموجهة أو لشبكات الأمان**. وتستند هذه البرامج عادة إلى ضمان مستوى من الدخل — عن طريق التحويلات النقدية، أو تقديم مدفوعات نظير العمل في الأشغال العامة، أو تقديم وجبات مدرسية — يسد الفجوة بين مستويات استهلاك الأغذية الحالية والمستويات اللازمة للعيش حياة صحية. ومن المحتمل أيضاً أن تكون هناك مبررات قوية لإطلاق برامج كبيرة النطاق ترمي إلى وضع نهاية لحالات نقص المغذيات الدقيقة والفيتامينات.

ويتمثل التحدي الرئيسي في التحقق مع الحكومات مما إذا كان باستطاعتها تنفيذ هذه البرامج، وفي حالة الموافقة على التنفيذ، يتمثل التحدي في وضع ترتيبات مؤسسية تتيح الاستهداف الدقيق والإدارة الأمينة. ويتضح من دراسات اقتصادية أن هذه البرامج ينبغي عدم اعتبارها بمثابة رعاية اجتماعية بل ينبغي أن يُنظر إليها على أنها استثمارات لها مقومات البقاء وتحقق فوائد اقتصادية خاصة بها. وهذا الربط يمكن تعزيزه بواسطة إضافة شروط في برامج التحويلات النقدية، تُصبح بمقتضاها المساعدة التي تحصل عليها الأسر الفقيرة مشروطة بالتقيُّد بشروط معينة تتعلق بالصحة والتعليم.

وتتباين **تكاليف شبكات الأمان** في ما بين البلدان، وتتوقف على شكل المساعدة المقدمة. ومن أكثر البرامج الاجتماعية شمولاً في أفريقيا برنامج شبكة الأمان المنتجة في إثيوبيا، الذي يعود بالفائدة على نحو 7 ملايين شخص بتكلفة يبلغ أقصاها 3.50 دولار أمريكي لكل شخص كل شهر أو 21 دولاراً أمريكياً لمدة ستة أشهر كحد أقصى كل سنة. وفي أمريكا اللاتينية، يقدم برنامج التحويلات النقدية للأسر في البرازيل بدلاً شهرياً تبلغ قيمته 51 دولاراً أمريكياً تقريباً لكل أسرة ويستفيد منه أكثر من 12.4 مليون أسرة.

وبافتراض أن 600 مليون شخص ممن يعانون الآن من الجوع سيكون من حقهم الاستفادة من برامج الحماية الاجتماعية، بتكلفة تبلغ في المتوسط 40 دولاراً أمريكياً كل سنة، فإن التكلفة السنوية ستبلغ 24 مليار دولار أمريكي تقريباً. وسينخفض مجموع التكلفة تدريجياً مع توقّف حصول الناس على المساعدة، نتيجة لتحسُّن قدرتهم على المشاركة في سوق العمل.

وبقدر إنفاق هذا الدخل الإضافي على الغذاء، وهو ما يحدث في معظم برامج الحماية الاجتماعية وشبكات الأمان، فإنه "سيُعاد تدويره" من خلال أسواق الأغذية، وزيادة الطلب على الإنتاج الغذائي المحلي. ومن الممكن تحقيق نتيجة إيجابية إذا تسنّى تعزيز إنتاج صغار المزارعين لتلبية هذه الزيادة في الطلب.

وقد قدّر البنك الدولي تكاليف تنفيذ برنامج لمعالجة نقص المغذيات الدقيقة في 68 بلداً بمبلغ 11.8 مليار دولار أمريكي كل سنة.

3–4 التجارة والأسواق وتقديم الدعم للمزارعين

لقد كانت أزمة الغذاء العالمية التي حدثت مؤخراً في عامي 2007–2008 بمثابة تذكرة واضحة بأن النظام العالمي للأغذية والزراعة، بما يشمل التجارة الزراعية، هو نظام هش للغاية. و**المخاطر وأوجه عدم اليقين** المرتبطة بهذه الهشاشة تقتضي، في جملة أمور، إعادة النظر في العوامل التي تقف وراء التجارة الزراعية الطويلة الأجل، بما يشمل إمكانية إصلاح قواعد التجارة الزراعية العالمية.

ويبدو أن عدداً من العوامل قد أوجد تدريجياً **حالة توازن حرج بين العرض والطلب**، وهذه العوامل هي: تزايد الطلب العالمي، وبخاصة في البلدان النامية، على الأغذية الأساسية وكذلك على السلع العالية القيمة؛ وانخفاض المخزونات الغذائية الاستراتيجية خلال العقود المنصرمة، وبخاصة في البلدان النامية؛ وتباطؤ معدلات نمو الإنتاجية؛ وارتفاع أسعار الطاقة، وتحويل المواد الأولية الزراعية إلى وقود حيوي سائل. وفي ظل هذه الظروف الحرجة، قد تكفي هزة واحدة، من قبيل حدوث نقص في المحاصيل أو مضاربة سلعية أو زيادة قصيرة الأجل في أسعار الطاقة، للتسبب في حدوث ارتفاع حاد كبير في الأسعار.

والتوقعات المتعلقة بأسعار السلع الزراعية في الأجلين المتوسط والطويل تشير إلى أنه بينما من المتوقع أن يزداد تباطؤ نمو الطلب بوجه عام، فإن الطلب على بعض المنتجات التي تتأثر بالدخل سينمو بسرعة أكبر، وبخاصة في البلدان النامية. وسيؤدي عدم كفاية الاستثمارات في القدرة الإنتاجية واستمرار وجود معوقات على جانب العرض، تحول دون نمو الإنتاجية في البلدان النامية، إلى إبقاء مرونة العرض منخفضة من حيث الاستجابة وإلى إبقاء الأسواق متأزمة. وثمة عامل آخر قد يُبقي الأسعار ثابتة في الأجل المتوسط هو زيادة نمو الطلب على الوقود الحيوي السائل. ويتوقع الخبراء احتمال أن تظل الأسعار أعلى من المستويات التي كانت عليها قبل سنة 2006، على الأقل في الأجل المتوسط.

وتشير عوامل عديدة إلى **خطر تزايد تقلُّب الأسواق العالمية للسلع الغذائية**. وتشمل هذه العوامل، إلى جانب تقلُّب الإنتاج العادي، المضاربة في سوق الأغذية بشأن المنتجات المشتقة، وعدم استقرار سعر صرف الدولار الأمريكي، وعدم استقرار الاقتصاد الكلي على نطاق واسع، وعدم استقرار أسعار النفط، وردود فعل السياسات القطرية المتطلعة إلى الداخل من أجل حماية مواطنيها، من قبيل فرض حظر على الصادرات في أوقات ارتفاع الأسعار.

وفي السنوات الأخيرة، أُزيلت تدريجياً في كثير من البلدان **السياسات المباشرة المشوِّهة للأسعار**. وينبغي أن يستمر هذا الاتجاه. وقد حسَّنت بلدان نامية كثيرة الحوافز السعرية التي تقدمها للمنتجين الزراعيين بالحد من تحيزات السياسات المعتادة ضد الزراعة. ومن اللازم أن تقلل بلدان العجز الغذائي المنخفضة الدخل من قابليتها للتأثر بهزات الأسواق الدولية، ومن الأفضل أن يتحقق ذلك لا من خلال إقامة حواجز تجارية جديدة بل من خلال الاستثمار في القدرة الإنتاجية وإدارة المخاطر. وبينما كان دعم منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي للزراعة مستقراً بمرور الوقت، زاد تدريجيا الوزن النسبي للدعم المنفصل في التحويلات المقدمة إلى الزراعة بوجه عام. وقد انخفض مُعامل تشويه التجارة الإجمالي في ما يتعلق بالدعم الزراعي المقدم من منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي من 0.96 في عام 1986 إلى 0.74 في عام 2007. وثمة حاجة إلى زيادة التحرك صوب نظام عالمي للتجارة الزراعية يساهم في وجود سوق يمكن الاعتماد عليها، ويركز على إزالة الحواجز التجارية، ويكفل وجود آليات أمان موجهة لحماية مَنْ هم الأشد تعرضاً للتضرر.

وبالنظر إلى أن الارتفاعات الحادة في الأسعار يمكن أن تصبح أكثر تواتراً، فمن اللازم معالجة احتياجات **البلدان المنخفضة الدخل المعتمدة على الواردات**. إذ يلزم حصولها على واردات غذائية كافية في حالات وجود شحة غير عادية في الأسواق العالمية. ومن الممكن أن تشمل الترتيبات في هذا الصدد سياسات ملائمة للحد من المخاطر وللتأقلم معها و/أو مرفقاً تمويلياً مخصصاً للواردات الغذائية. وينبغي تجنُّب سياسات من قبيل فرض حظر على الصادرات وضرائب باهظة على الصادرات في هذه الحالات. وينبغي أن تركز الإصلاحات الإضافية بوجه خاص على التقييدات الباقية لوصول الواردات الزراعية إلى الأسواق. والتراجع عن تحرير التجارة من شأنه أن يقلل قدرة التجارة على تحقيق استقرار الأسواق وتوليد الرفاه، بما يترتب على ذلك من نتائج سلبية بالنسبة للأمن الغذائي.

وتلزم ترتيبات جديدة ومبتكرة لضمان كفاية مستويات **المخزونات الغذائية على نطاق العالم** ولضمان حصول البلدان الفقيرة والمعتمدة على الواردات على تلك الواردات، وبخاصة في أوقات الشحة غير العادية.

وينبغي أن يساعد **التعاون الاقتصادي الإقليمي** على توفير حماية للاقتصادات المحلية في أوقات انعدام الأمن الاقتصادي والكرب الاقتصادي. وهذه الترتيبات يمكن أيضاً أن تعزز القدرة على التعامل مع التنظيم من خلال معايير الصحة والصحة النباتية، بما يشمل إدارة المخاطر المتعلقة بسلامة الأغذية، وتعزيز القدرة على المساومة عندما تحتاج البلدان إلى شراء غذاء و/أو مدخلات زراعية في الأسواق الدولية.

وفي الوقت نفسه، وبالنظر إلى انتشار الجوع في أوساط سكان الريف الفقراء في العالم، وفجوة الإنتاجية بين المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة والقطاعات الزراعية الموجهة إلى التصدير، وبالنظر إلى ارتباط الارتفاع الذي حدث مؤخراً في الجوع على نطاق العالم بعدم كفاية الدخل، من المهم أن تشمل المساعدة المقدمة إلى المزارعين في الأسر إمكانية الوصول إلى الأسواق. ويُعتبر البرنامج البرازيلي للحصول على الغذاء، وهو عنصر من عناصر استراتيجية القضاء تماماً على الجوع، مثالاً لهذا الإجراء الذي يعود بالفائدة ليس فحسب على المزارعين أنفسهم بل قد يساعد أيضاً على إحياء المناطق الريفية ذات الوضع الاقتصادي السيئ.

4 – المخاطر والتحديات

إن قدرة النظام العالمي للأغذية والزراعة على تلبية الطلب مستقبلاً على الغذاء والعلف والألياف وعلى تحقيق الأمن الغذائي يمكن أن تتأثر سلباً بعدد من المخاطر والتحديات. والتحدي الذي يُعتبر مقلقاً بدرجة متزايدة هو تغيُّر المناخ، الذي يؤثر على البلدان النامية بدرجة غير متناسبة. والتحدي الآخر هو حدوث زيادة سريعة في استخدام المواد الأولية الزراعية في إنتاج الوقود الحيوي السائل، مما يتسبب في وجود شحة إضافية في الأسواق في ما يتعلق بالغذاء والعلف، وفي زيادة التنافس على عوامل الإنتاج مما يشمل الأراضي والمياه.

وثمة داعٍ آخر من دواعي القلق هو أن الجوع وسوء التغذية قد يستمران أو حتى يستمر تزايدهما على الرغم من كفاية الإمدادات الغذائية على المستويات الإجمالية.

4-1 – الجوع وسط إمدادات عامة كافية

أثناء العقد الأخير اتخذ الإنتاج الغذائي العالمي بوجه عام اتجاهاً يتسم بالنمو الإيجابي، حتى على أساس حصة الفرد. ومع ذلك، فإن عدد ناقصي التغذية نقصاً مزمناً قد زاد، بدلاً من أن ينخفض. وهذا يمثل تذكرة واضحة بأن تأمين وجود إمدادات كافية من الأغذية على المستوى الإجمالي، عالمياً أو وطنياً، لا يضمن حصول جميع الناس على ما يكفي من الطعام ولا يضمن استئصال الجوع. والمهمة التي تتعين مجابهتها اليوم وفي المستقبل الفوري هي تجنُّب خطر استمرار الجوع في التزايد.

والأسباب المباشرة لاحتمال استمرار الجوع وسوء التغذية وسط إمدادات إجمالية كافية على المستوى الوطني أو العالمي معروفة جيداً، وهي: عدم نمو قطاع الزراعة، وانعدام فرص إدرار الدخل بالنسبة للفقراء، وعدم وجود شبكات أمان اجتماعي فعالة. ويتبين من تجربة البلدان التي نجحت في الحد من الجوع وسوء التغذية أن النمو الاقتصادي لا يضمن النجاح تلقائياً: **فمصدر النمو وكيفية تقاسم منافعه** يلعبان أيضاً دورين أساسيين. وبهذا المعنى، يمثل النمو الاقتصادي شرطاً مهماً ولكنه لا يكفي بحد ذاته. بيد أن نمو الناتج المحلي الإجمالي بوجه عام، النابع من الزراعة، وبخاصة الزراعة التي يمارسها أصحاب الحيازات الصغيرة، يكون متوسط فعاليته في إفادة أشد سكان أي بلد فقراً ضعف فعالية النمو المتولّد في القطاعات غير الزراعية. وهذا يرجع إلى أن 75 في المائة من الفقراء في البلدان النامية يعيشون في المناطق الريفية ويستمدون حصصاً كبيرة من عيشهم من الزراعة. وغني عن البيان أن التدابير الرامية إلى تحسين فرص العمالة بالنسبة للفقراء الآخرين الذين يعيشون في المدن ويمثلون نسبة قدرها 25 في المائة هامة بنفس القدر.

والسبب الثاني لاحتمال استمرار الجوع وسوء التغذية، بما يشمل نقص المغذيات الدقيقة، على الرغم من وجود إمدادات غذائية إجمالية كافية هو أن ملايين من أشد الناس فقراً وجوعاً محاصرون في **حلقة مفرغة من الجوع والفقر**. فقد أظهرت التجربة أن الجوع كثيراً ما لا يكون نتيجة للفقر فقط، بل يكون أيضاً سببه الرئيسي. فالفقر يحرم الناس من إمكانية شراء أو إنتاج الغذاء على حد سواء. والجياع لا يمكنهم أن يعملوا بكامل إمكاناتهم، ويكونون عُرضة للمرض بدرجة أكبر. والأطفال سيِّئو التغذية لا يمكنهم أن يتعلموا بفعالية. ويصبح كثيرون منهم معوقين مدى الحياة. وهذه الحلقة المفرغة تديم نفسها عندما ينمو الطفل سيئ التغذية ويصبح عاجزاً عن ضمان حق أطفاله في الغذاء. ومن ثم، فإن مكافحة الجوع الآن ضرورية أيضاً لضمان الأمن الغذائي في المستقبل.

ويقتضي إفلات هؤلاء الناس من هذه الحلقة المفرغة اتخاذ إجراءات موجهة ومتعمدة على شكل خدمات اجتماعية شاملة، بما يشمل تقديم المساعدات الغذائية، وتوفير خدمات الصحة والصرف الصحي، والتعليم والتدريب. والتركيز بوجه خاص على مَنْ هم أشد ضعفاً، وبخاصة النساء والأطفال والمسنين، أمر له ما يسوّغه.

وثمة حاجة ملحة إلى إيجاد سُبُل لكفالة حصول جياع العالم الذي يبلغ عددهم الآن مليار شخص على الغذاء. وتُنصح البلدان باتباع **استراتيجيات للأمن الغذائي ذات مسارين** ترمي إلى الاستثمار في تحقيق النمو الذي يعزز الإنتاجية والعمالة، مع التركيز بوجه خاص على أصحاب الحيازات الصغيرة والنساء والفقراء (المسار 1)، وإقامة شبكات أمان اجتماعي فعالة وبرامج للحماية الاجتماعية من أجل المحتاجين الذين لا يستطيعون أن يساعدوا أنفسهم مباشرة (المسار 2). وهذان المساران يمكن أن يعزز كل منهما الآخر كشبكات أمان تحوِّل الاحتياجات الغذائية غير الملباة إلى طلب يمكن أن يحفز النمو في الزراعة، وكبرامج للحماية الاجتماعية يمكن أن تكون موجهة نحو تحسين البنية الأساسية الريفية وتوفير الخدمات البيئية عن طريق برامج العمالة الكثيفة – اليد العاملة.

ومن ثم فإن المهمة الأساسية تتمثل في إعطاء الأولوية الصحيحة لاستئصال الجوع في الأجل القصير والأجل الطويل ولتحويل نمو الإنتاج الزراعي إلى حصول موسّع على الغذاء.

4-2 تغيُّر المناخ

إن تغيُّر المناخ سوف **يؤثر على الزراعة والحراجة ومصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية** عن طريق ارتفاع درجات الحرارة، وارتفاع تركيز ثاني أكسيد الكربون، وحدوث تغيُّرات في الهطول، وانخفاض توافر المياه، وتزايد الضغوط التي تمثلها الأعشاب والآفات والأمراض. فمن المتوقع أن ترتفع درجة الحرارة السطحية الوسطى العالمية إلى ما يتراوح من 1.8 درجة مئوية إلى 4.0 درجات مئوية بحلول سنة 2100. وهذه التغيُّرات ستكون لها تأثيرات متفاوتة الشدة على جميع مكونات الأمن الغذائي، وهي: إنتاج الأغذية وتوافرها، واستقرار الإمدادات الغذائية، والحصول على الغذاء، و (سلامة) استخدام الغذاء.

وبالحالة الراهنة للمعرفة وبالنظر إلى وجود توافق آراء واسع النطاق في أوساط العلماء على أن تغيُّر المناخ جارٍ بالفعل، يشكّل تغيُّر المناخ أكثر من مجرد خطر. فهو **يمثّل أولوية لاتخاذ إجراءات فعالة** للتخفيف من تأثيراته وللتكيّف مع عواقبه على حد سواء.

ومن المتوقع أن تكون تأثيرات تغيُّر المناخ على الإنتاج المحصولي والسمكي **موّزعة جغرافياً توزيعاً شديد التفاوت**. فعلى الرغم من أن البلدان النامية، وبخاصة الدول الجزرية الصغيرة النامية، مساهمتها أقل في تغيُّر المناخ، من المتوقع أن تعاني تلك البلدان من التعرُّض لأكبر ضرر عن طريق هبوط الغلات وزيادة وتيرة حالات الجفاف والفيضانات. وقد قُدِّر أن الأثر السلبي لتغيُّر المناخ على الإنتاج الزراعي الأفريقي حتى الفترة 2080-2100 يمكن أن تتراوح نسبته من 15 في المائة إلى 30 في المائة، أما في نصف الكرة الأرضية الشمالي فإن ارتفاع درجات الحرارة سيتيح التوسُّع في المساحات التي يمكن أن تكون صالحة لزراعة المحاصيل، وسيتيح فترات نمو أطول، وتحقيق غلات أعلى للمحاصيل. ومن ثم، بينما قد يكون الأثر الإجمالي لتغيُّر المناخ على الإنتاج العالمي ضئيلاً في البداية، لا سيما في ما يتعلق بالحبوب، من المرجح أن يكون لتغيُّر المناخ أثر مباشر وشديد على الأمن الغذائي في نصف الكرة الأرضية

الجنوبي، حيث يمكن أن تكون الإمدادات الغذائية أقل كثيراً من مستوياتها الحالية، غير الكافية أصلاً. وعلاوة على ذلك، قد يكون تأثير زيادة الطلب على مياه الري هائلاً.

ويتبيَّن من جميع التقديرات الكمية الحالية أن **تغيُّر المناخ سيؤثر سلباً على الأمن الغذائي**. ففي المتوسط، من المتوقع أن ترتفع أسعار الأغذية نتيجة لتغيُّر المناخ. وسيزيد اعتماد البلدان النامية على الواردات الغذائية. ولكن النجاح في ضمان الأمن الغذائي في المجتمعات الريفية سيعزز إلى حد كبير قدرة هذه المجتمعات على الصمود في مواجهة الهزات التي تحدث نتيجة لتغيُّر المناخ. وتحتاج البلدان الضعيفة المنخفضة الدخل إلى مساعدة خاصة في تحسين استعدادها للكوارث وقدرتها على الصمود في مواجهة مخاطر الكوارث الناجمة عن الظواهر الجوية المتطرفة.

وبينما تساهم الزراعة حالياً بنسبة تبلغ حوالي 13.5 في المائة من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري (6.8 غيغاطن من ثاني أكسيد الكربون)، فإن لها دوراً تخفيفياً هاماً بتخزينها للكربون. فهي تنطوي على إمكانية تخفيف كمية تتراوح من 5.5 غيغاطن إلى 6 غيغاطن من ثاني أكسيد الكربون كل سنة بحلول سنة 2030، من خلال عزل كربون التربة بصفة رئيسية. وعلاوة على ذلك، يمكن أن تُسفر خيارات عديدة للتخفيف القائم على الزراعة عن فوائد مشتركة كبيرة لكل من الأمن الغذائي والتكيُّف مع تغيُّر المناخ. وطرق صيد الأسماك ذات الكفاءة الأكبر في استخدام الطاقة والحد من وجود طاقة مفرطة في قطاع صيد الأسماك يمكن أيضاً أن يساهما في خيارات التخفيف. ويوجد مجال **لتآزرات بين التكيُّف والتخفيف في الزراعة** عن طريق الزراعة التي تصون التربة، والعناية المجددة للمراعي المتدهورة، والإنتاج الحيواني المستدام، وصون الغابات، والتحريج الزراعي للحصول على الغذاء أو الطاقة، وإصلاح الأراضي، واستخراج الغاز الحيوي والنفايات، وصيد الأسماك وتربية الأحياء المائية بطريقة رشيدة، وبوجه عام، مجموعة واسعة من الاستراتيجيات التي تعزز صون التربة وموارد المياه بتحسين نوعيتها وتوافرها وكفاءة استخدامها. وتحتاج البلدان الضعيفة ذات الدخل المنخفض إلى مساعدات خاصة في تحسين استعدادها للكوارث وقدرتها على الصمود في مواجهة مخاطر الكوارث التي تنجم عن الظواهر الجوية المتطرفة.

وباستطاعة البلدان النامية أن تحقق فوائد متعددة عن طريق توسيع نطاق مشاركتها في أسواق الكربون. وينبغي بذل جهود خاصة لإدراج الزراعة في **اتفاق كوبنهاغن المقبل بشأن تغيُّر المناخ**. وينبغي استخدام معاوضات الكربون في البلدان المتقدمة لتشجيع الحد من انبعاثات الكربون ولكن أيضاً لتعزيز الإنتاجية والإنتاج في الوقت نفسه عن طريق التكنولوجيات والاستثمارات الزراعية في البلدان النامية.

4-3 الطاقة الحيوية

يُقدّر أن ما يتراوح من مليارين إلى 3 مليارات من البشر يعتمدون على موارد الطاقة المعتمدة على الكتلة الحيوية والتي لا يمكن أن تكون مستدامة وأن 1.6 مليار شخص، معظمهم من فقراء الريف، لا يحصلون على خدمات طاقة مستدامة. وهذا الوضع يعمِّق الفقر وانعدام الأمن الغذائي الجماعي. والسياسات والبرامج الوطنية الرامية إلى زيادة توسيع

نطاق الحصول على خدمات الطاقة بالنسبة لفقراء الريف ستساهم مساهمة كبيرة في التنمية المستدامة وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وهذا يمكن دعمه عن طريق تصميم وتنفيذ مخططات صغيرة النطاق للطاقة الحيوية تكون مراعية لقضية تحقيق المساواة بين الجنسين وموجهة إلى كسب العيش.

وتنمية الطاقة الحيوية تجلب أيضاً استثمارات جديدة إلى القطاع الزراعي، الذي يمكن أن يوفّر فرصاً لدخول الأسواق وللعمالة بالنسبة لمَن يعتمدون على الزراعة وعددهم 2.5 مليار شخص، من بينهم معظم فقراء الريف البالغ عددهم 900 مليون نسمة. ونمو الطاقة الحيوية، إذا أُدير كما يجب، يمكن أيضاً أن يساهم في تحسين البنية الأساسية والوصول إلى الأسواق في المناطق الريفية.

وقد زاد إنتاج الوقود الحيوي السائل القائم على السلع الزراعية **بأكثر من ثلاثة أمثال** خلال الفترة من عام 2000 إلى عام 2008. وفي بعض البلدان، كانت ثمة تدابير شتى على صعيد السياسات تشجع على التسابق على إنتاج الوقود الحيوي السائل، منها مزج الوقود الحيوي بالوقود الأحفوري كإلزام، وتقديم الإعانات، وكذلك الحوافز الضريبية وتقييدات الواردات، هي القوة المحركة الرئيسية التي تقف وراء هذا التطور. وأوجدت سرعة ارتفاع أسعار النفط الخام في السنوات الممتدة حتى سنة 2008 حافزاً إضافياً. وكانت الزيادات الهائلة في أسعار السلع الغذائية الأساسية من قبيل الذرة والقمح والأرز وفول الصويا في 2008/2007 هي انعكاس للزيادة التي حدثت في أسعار منتجات الطاقة وأكدت أن أسواق الطاقة والأسواق الزراعية يتزايد الارتباط الوثيق بينهما.

وحدوث زيادة أخرى في إنتاج الوقود الحيوي السائل، وخاصة من السلع الغذائية، يمكن أن يشكّل **خطراً حقيقياً على الأمن الغذائي**، إذا لم يجر التصدي له على النحو الواجب. فحتى في 2008/2007 بلغ مجموع استخدام الحبوب الخشنة في إنتاج إيثانول 110 ملايين طن، من مجموع استخدام تلك الحبوب البالغ 120 1 مليون طن، أي ما يمثّل حصة كبيرة تبلغ 10 في المائة تقريباً. ووفقاً لإسقاطات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي – منظمة الأغذية والزراعة، قد يتضاعف تقريباً الإنتاج العالمي من الوقود الحيوي السائل بحيث يبلغ 192 مليار لتر في عام 2018، تبعاً لجملة أمور من بينها سعر النفط الخام في المستقبل وسياسات الدعم في البلدان الرئيسية. وبناءً على ذلك، من المتوقع أن يستمر نمو الطلب على المواد الأولية الزراعية (السكر و الذرة والبذور الزيتية) من أجل إنتاج الوقود الحيوي السائل، مما يفرض ضغطاً صعودياً على أسعار الأغذية، وهذا على الرغم من نشوء مخاوف من أن بعض أنواع الوقود الحيوي السائل قد لا تُسفر، بوجه عام، عن حدوث انخفاضات كبيرة في انبعاثات غازات الاحتباس الحراري. وقد قدّرت دراسة أجراها مؤخراً المعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية أن استمرار حدوث توسُّع سريع في إنتاج الوقود الحيوي حتى سنة 2050 يمكن أن يؤدي إلى جعل عدد الأطفال ناقصي التغذية ممن هم في سن ما قبل الالتحاق بالمدرسة في أفريقيا وجنوب آسيا أعلى بمقدار 3 ملايين في أفريقيا وأعلى بمقدار 1.7 مليون في جنوب آسيا مما كان سيصبح إذا لم يحدث ذلك.

ولذا، يلزم بذل جهود **للحد من التنافس بين الغذاء والوقود على الموارد الشحيحة**. ويمكن أن تشمل هذه الجهود تسريع وتيرة التقدم صوب الجيل الثاني من الوقود الحيوي السائل غير القائم على الأغذية، وزيادة التكامل بين نظم الغذاء – الطاقة، وإعادة النظر في سياسات الدعم المتبعة حالياً من قبيل تقديم الإعانات والمزج الإلزامي. وبالنظر إلى الاعتراف بأن المواد الأولية التي تُستخدم في إنتاج الوقود الحيوي السائل وتعتمد على الكتلة الحيوية غير الغذائية ستظل تتنافس مع الغذاء على الموارد المحدودة، ينبغي أيضاً بذل مزيد من الجهود لاستنباط أنواع بديلة من الطاقة المتجددة ولتعزيز كفاءة استخدام الطاقة، على كل من صعيد الأسرة المعيشية وصعيد الصناعة. وإيجازاً، ينبغي أن تولي تنمية الوقود الحيوي مستقبلاً الاعتبار الواجب والحاجة إلى تحقيق الأمن الغذائي العالمي والحفاظ عليه.

وعلى الرغم من العقبات التجارية، يمكن أيضاً أن يكون الطلب على الوقود الحيوي بمثابة **فرصة** متاحة أمام البلدان التي توجد لديها بنية أساسية ملائمة وموارد وفيرة من حيث الأراضي والمناخ، مثلاً في أمريكا اللاتينية وجنوب شرق آسيا وأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. وإذا أُتيحت تلك الفرص لأصحاب الحيازات الصغيرة الفقراء عن طريق توظيف استثمارات ملائمة في البنية الأساسية، من الممكن أن يساهم ارتفاع الطلب على الوقود الحيوي في التنمية الزراعية والريفية وفي الأمن الغذائي.

5 – حشد الإرادة السياسية وبناء المؤسسات

لقد أثار مؤتمر القمة العالمي للأغذية الذي عُقد في عام 1996 الوعي بالأبعاد الهائلة للجوع وسوء التغذية في العالم. ووفر أيضاً إطاراً مفيداً للعمل. وفي الوقت نفسه، أظهرت بلدان شتى إرادتها السياسية باتخاذها إجراءات ناجحة للحد من انتشار الجوع وسوء التغذية. ولكن **ثبات أو حتى ارتفاع العدد العالمي للأشخاص الجياع وسيئي التغذية في العالم** هو دليل على أن بلداناً أخرى إما لم تنجح رغم بذلها جهوداً أو لم تسع حتى إلى اتخاذ الإجراءات المطلوبة.

والأمن الغذائي محوري للحد من الفقر، والصحة الجيدة، وتحسين التعليم، والشمول الاجتماعي، والتنمية المستدامة، والسلام والأمن. وفي الوقت الذي يوجد فيه ما يكفي من الغذاء في العالم للجميع، فإن وجود الجوع وسوء التغذية ليس فحسب أمراً غير مقبول أخلاقياً بل هو باهظ التكلفة اقتصادياً. وحيثما ينجمان عن الإهمال أو التجاهل من جانب واضعي السياسات المسؤولين، فإنهما أيضاً يمثلان **انتهاكاً لحق البشر الإنساني الأساسي في أن يحصلوا على غذاء كافٍ** وفي أن يعيشوا حياتهم بصحة جيدة وبكرامة.

لقد حان وقت بدء حملة جديدة كبرى من أجل **حشد الإرادة السياسية** عن طريق حث جميع الجهات الفاعلة المسؤولة على معالجة أسباب انعدام الأمن الغذائي الجذرية والمتعددة الأوجه، وترجمة الإرادة السياسية إلى إجراءات

ملموسة، وضمان توافر الموارد الضرورية لتعزيز الأمن الغذائي والاستثمار في الزراعة. ومن الممكن السعي إلى حشد الإرادة هذا على مستويات مختلفة، من بينها إجراء حوارات وطنية بشأن الأمن الغذائي والحوكمة العالمية للأمن الغذائي.

و**الحوارات الوطنية بشأن الأمن الغذائي** ينبغي إجراؤها في البلدان المهتمة بالجوع وسوء التغذية، وبحيث تشمل الحكومات وتمثيلاً واسع النطاق للمجتمع المدني، وكذلك، حسب الاقتضاء، الشركاء في التنمية الدولية وغيرهم من أصحاب الشأن المعنيين. وسيكون الهدف من هذه الحوارات هو توضيح المكاسب السياسية والاجتماعية والاقتصادية الكبيرة التي تتحقق من حدوث انخفاض في الجوع وسوء التغذية. وسيكون الهدف أيضاً هو توجيه اهتمام الحكومات إلى التزاماتها بموجب ميثاق الأمم المتحدة بأن تحترم حقوق الإنسان، ومن بينها الحق في الغذاء، وتحميها وتفي بها. وينبغي أن تكفل هذه الحوارات الوطنية أن يكون ما ينجم عنها من جداول أعمال على صعيد السياسات من أجل الأمن الغذائي معبراً عن الأوضاع الوطنية والمحلية، وممولاً تمويلاً كافياً من المصادر الوطنية ومصادر دولية تكميلية، ويحتوي على أنسب الأدوات. ومن المهم وجود مزيج ملائم من التدابير، من ناحية لزيادة فرص كسب الدخل مستقبلاً والقدرة الإنتاجية، وبخاصة بالنسبة للفئات الأقل دخلاً، ومن الناحية الأخرى لتزويد مَنْ هم الأشد احتياجاً والأكثر ضعفاً بإمكانية الحصول مباشرة على الخدمات الاجتماعية الكافية، وبخاصة الغذاء والصحة.

وثمة خطوة هامة في حملة عالمية لحشد الإرادة السياسية تتمثل في **إثارة الوعي والفهم الشعبيين في جميع أرجاء العالم** بشأن مشاكل الجوع وسوء التغذية والحلول الواقعية لها. فهذا الوعي ضروري لتمكين المجتمعات والجهات الفاعلة المعنية من التعبير عن دعمها للإجراءات الجادة على صعيد السياسات. وما لم تشعر الحكومات بوجود هذا الدعم الواسع النطاق، فإنها قد تواصل التردد بشأن الالتزام بالإصلاحات الرئيسية المطلوبة على صعيد السياسات وبإحداث تغيُّرات في مخصصات الميزانية، بالنظر إلى مقاومة أولئك الذين من شأنهم أن يستفيدوا من استمرار سير الأمور كالمعتاد.

وثمة شرطان مسبقان هامان لحشد الإرادة السياسية بطريقة فعالة ومستدامة، هما: أولاً، يجب أن تجري الحوارات الوطنية في إطار **عملية قطرية** واسعة النطاق تسفر عن وضع خطة عمل ملموسة للأمن الغذائي الوطني، تُشرك أصحاب الشأن الوطنيين وشركاء التنمية في إعداد تلك الخطة التي تستند إلى مبادئ الحكم الرشيد وحقوق الإنسان والكفاءة الاقتصادية؛ وثانياً، يجب إنشاء آلية تكفل خضوع الحكومة وشركائها الوطنيين والدوليين **للمساءلة** عن تنفيذ الخطة ومتابعتها. وللتأكد من استعداد الحكومات للخضوع للمساءلة عن اتخاذ إجراءات ملموسة سعياً إلى تحقيق هدف مُعلن هو الحد من الجوع، من الممكن دعوتها إلى التعبير عن التزامها من خلال شكل ما من الالتزام الرسمي الذي يُسجَّل بطريقة مناسبة. وهذا التسجيل للالتزامات من شأنه أيضاً أن يكون في صالح الشفافية بالنسبة لجميع الشركاء الوطنيين والدوليين.

ومن اللازم أن تصبح **الحوكمة العالمية للأمن الغذائي** أكثر اتساقاً وفعالية. فاستمرار وجود الجوع وسوء التغذية على نطاق هائل في العالم يدل على أوجه الضعف في النظم الموجودة حالياً وعلى الحاجة إلى الإصلاح والتحسين. وقد

أُولي اهتمام سياسي متجدد للأمن الغذائي العالمي ولحوكمته بهدف معالجة تأثيرات الأزمات، وأيضاً، وهذا هو الأهم، بهدف معالجة العوامل الهيكلية الطويلة الأجل التي تساهم في الجوع وانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية. وثمة حاجة ماسة إلى اتخاذ إجراءات لإقامة شراكة عالمية من أجل الزراعة والأمن الغذائي والتغذية، وهي الشراكة التي دُعي إليها في منتديات رفيعة المستوى عُقدت مؤخراً، من بينها اجتماعات مجموعة الثماني ومؤتمرات قمة مجموعة العشرين واجتماعات الأجهزة الرئاسية لمنظمة الأغذية والزراعة، لتحسين التنسيق والاتساق في الاستراتيجيات والسياسات والإجراءات الدولية التي تؤثر على الأمن الغذائي العالمي. وهذا يشمل على وجه الخصوص عملية الإصلاح الجارية للجنة المعنية بالأمن الغذائي العالمي باعتبارها العنصر المحوري في الشراكة العالمية الناشئة. وقد أُنشئت اللجنة في عام 1974 في أعقاب مؤتمر الأغذية العالمي لكي تعمل كجهاز حكومي دولي داخل منظومة الأمم المتحدة من أجل استعراض ومتابعة السياسات والبرامج المتعلقة بالأمن الغذائي العالمي، وأسند إليها مؤتمر القمة العالمي للأغذية في عام 1996 مسؤولية رصد تنفيذ خطة عمله. وهذه اللجنة، كجهاز حكومي دولي، تكوينها يشمل الجميع. فهي مفتوحة أمام جميع الدول الأعضاء في منظمة الأغذية والزراعة والدول الأعضاء في الأمم المتحدة وأمام ممثلي المنظمات الدولية الأخرى، والمنظمات غير الحكومية، والمجتمع المدني، والقطاع الخاص.

وإصلاح لجنة الأمن الغذائي العالمي هو أحدث مبادرة لتعزيز التنسيق والشراكات لمكافحة الجوع وانعدام الأمن الغذائي والتغذوي، وهو أكثر مبادرة تبشّر بالخير. فمجموعة عناصر الإصلاح، التي وافق عليها أعضاء اللجنة في 17 أكتوبر/تشرين الأول 2009، ترمي إلى جعل لجنة الأمن الغذائي العالمي "...*عنصراً محورياً في الشراكة العالمية الناشئة من أجل الزراعة والأمن الغذائي والتغذية [التي ستشكل] أشمل قاعدة دولية ومشتركة بين الحكومات لمجموعة واسعة من أصحاب الشأن الملتزمين للعمل سوياً بطريقة منسقة وداعمة للعمليات القطرية الرامية إلى القضاء على الجوع وكفالة الأمن الغذائي والتغذية لجميع البشر.*"

ولتحقيق الأمن الغذائي، تُعتبر **الحوكمة الرشيدة على المستويات الوطنية** أمراً أساسياً أيضاً. وهذا ينسحب على توفير المنافع العامة الأساسية، ومن بينها الاستقرار السياسي، وسيادة القانون، واحترام حقوق الإنسان، ومكافحة الفساد، وفعالية الحكومة. وإعمال الحق في الغذاء يمكن أن يضيف قيمة إلى استراتيجية فعالة للأمن الغذائي بكفالته وجود عمليات على صعيد السياسات تتسم بالشفافية، ووجود مساءلة للمؤسسات العامة، ووضوح الالتزامات الحكومية وحقوق والتزامات أصحاب الحقوق. والمؤسسات الفعالة سمة خاصة من سمات الحوكمة الرشيدة. وسيلزم إعطاء أولوية للإصلاحات المؤسسية التي تكفل تنظيم جميع أفراد المجتمع، سواء كانوا ريفيين أو حضريين، رجالاً أو نساءً، منتجين أو مستهلكين، في السلسلة الغذائية بأكملها، بما يشمل أولئك المعرضين لانعدام الأمن الغذائي وعديمي الأمن الغذائي، تنظيماً وافياً وتكفل تمثيلهم في عملية وضع السياسات.

إن العالم لديه ما يلزم من موارد وتكنولوجيا ودراية لاستئصال الجوع الآن وفي المستقبل المنظور، على الرغم من وجود تحديات ومخاطر كثيرة. ويبين عدد من البلدان إمكانية تحقيق تقدم سريع في حالة توافر التزام قوي. ويتمثل شرط مسبق لذلك في حشد الإرادة السياسية على أعلى مستوى وكفالة اتخاذ وتنفيذ القرارات الأساسية المتعلقة

بالاستثمار والسياسات المتعلقة باستئصال الجوع، وكذلك تلك المتعلقة بتجنُّب احتمال حدوث حالات طوارئ غذائية مستقبلاً، في الوقت المناسب وبطريقة فعالة. وينبغي أن تتاح بفعالية الموارد اللازمة لذلك. فالآن هو وقت العمل، الذي يكفل ترجمة التزام كل بلد بالهدف العالمي المتمثل في استئصال الجوع وسوء التغذية إلى استراتيجيات وخطط وطنية وخضوع كل بلد للمساءلة عن أداء دوره الكامل في تهيئة مستقبل أفضل للبشرية جمعاء.